المفوضية العليا لشفافية الانتخابات

التقرير الختامي بشأن

مراقبة انتخابات مجلس الأمة 2009م

صدر في نوفمبر 2009م

الفهـــــرس

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	5
المقدمة	7
التمهيد	9
المفوضية العليا لشفافية الانتخابات	11
الملخص التنفيذي	17
المقترعون والدوائر الانتخابية	25
الجزء الأول – الاستعداد للانتخابات	29
1) موعد الانتخابات	31
2) مراسيم لا تحتمل التأخير	32
3) المرشحون	34
4) الحرمان من الترشح للانتخابات	38
5) وزراء مرشحون	39
6) الخدمات الحكومية للمرشحين	41
7) دور العبادة	43
8) شراء الأصوات	45
9) الانتخابات الفرعية	48
10) الطائفية	54
11) العنف الانتخابي	56
12) الجماعات السياسية	59
13) البرامج الانتخابية	62
14) القوائم الانتخابية	64
15) مقار المرشحين والدعاية الانتخابية	66
16) شفافية الانتخابات	68
17) المنظمات الأهلية	74

الموضوع	الصفحة
الجزء الثاني – الاقتراع والـفرز	83
ملاحظات عامة على يوم الاقتراع والفرز	85
نتائج الانتخابات	87
الطعون في النتائج	93
الأحكام القضائية – ينجح واحد	95
التوصيـــات	97
الملاحـــق	103
أسماء المتطوعين لمراقبة الانتخابات 2009م	105
استمارة تطوع	107
نموذج "تقرير يوم الاقتراع"	109
تقارير المفوضية الأسبوعية التسعة	111
معايير المرشح الصالـح (5×5) + 5	138
تقرير بشأن مراقبة انتخابات المجلس البلدي 2009م	139

شـــكر وتقديـــر

- إلى أعضاء الهيئة الرقابية في "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" الذين أدوا هذه المسؤولية الشاقة والهامة، وهم السيدات والسادة الآتية أسماؤهم:
  - د.فيصل عبدالوهاب الفهد
  - اعتدال حمد مبارك العيار
  - أ.د.معصومة احمد محمد ابراهيم
  - سحر عبدالله الحملي
  - ماجد مفرج محمد المطيري
  - دلال خالد عبدالله البدر

- وإلى المتطوعين في أعمال المفوضية[1].
- وإلى مدير موقع الجمعية على الانترنت عبدالحميد علي عبدالمنعم.
- وإلى رؤساء تحرير الصحف المحلية الذين نشروا تقارير المفوضية أولاً بأول.

أتقدم إلى كل هؤلاء، بالشكر والتقدير على أفكارهم وجهدهم في مراقبة انتخابات مجلس الأمة 2009م.. متمنيا لهم حياة تغمرها الصحة وتملؤها السعادة.

صلاح محمد الغزالي
رئيس جمعية الشفافية الكويتية
رئيس المفوضية العليا لشفافية الانتخابات

[1] انظر قائمة الأسماء في الملاحق.

المقدمـــة

تعتبر "الديمقراطية" أسلوبا أمثل للحكم في المجتمعات المعاصرة، فمن خلالها يشارك المجتمع في إدارة الدولة، وبواسطتها يعبر الشعب عن إرادته، وفي تفاصيلها يضمن الشعب أن يلبي التشريع احتياجاته وتحقق الرقابة أهدافها، لذلك حدد الدستور الكويتي مجالات ممارسة الديمقراطية في دولة الكويت، فكان في مقدمتها اختيار الشعب لممثليه في السلطة التشريعية.

ولكي تحقق الديمقراطية أهدافها من خلال الانتخابات العامة، لابد أن تتوفر في تلك الانتخابات مجموعة من المعايير، يأتي في مقدمتها النزاهة والشفافية وحياد السلطة التنفيذية، فضلا عن الإدارة الكفؤة للعملية الانتخابية.

من هنا تأتي أهمية مراقبة تنظيم العملية الانتخابية، لكي نضمن، كمنظمات أهلية وأفراد في هذا المجتمع المدني، توفر تلك المعايير المطلوبة في سير العملية الانتخابية.. وأن مشاركة المجتمع في التصويت لاختيار ممثليه قد تمت بالشكل الذي يضمن أن تعبر نتائجه تعبيرا حقيقيا لإرادة الناخبين في إطار الدستور والقوانين المنظمة للانتخابات.

من هذا المنطلق قامت جمعية الشفافية الكويتية بتشكيل "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" لمراقبة ورصد العملية الانتخابية لاختيار أعضاء مجلس الأمة في فصله التشريعي الثالث عشر، والتأكد من توفر كافة معايير النزاهة والشفافية وحياد الحكومة وكافة الجهات العامة.

جمعية الشفافية الكويتية

التمهيـــد

رفع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح استقالة حكومته إلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير الكويت، يحفظه الله، ثم صدر مرسوم أميري رقم 85 لسنة 2009 بحل مجلس الأمة وفقا للمادة (107) من الدستور بحل مجلس الأمة في يوم الأربعاء 2009/3/18م ، على أن يصدر مرسوم أميري في وقت لاحق بالدعوة إلى انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر.

في هذه الأجواء، ورغبة من جمعية الشفافية الكويتية في ممارسة دورها الأهلي في مراقبة شفافية ونزاهة الانتخابات، فقد تقرر في يوم 2009/3/19م تشكيل الهيئة الرقابية في "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" لينعقد اجتماعها الأول في يوم السبت الموافق 2009/3/21م، ثم تم صدور تقرير المفوضية الأول عن مراقبة الانتخابات في يوم الاثنين 2009/3/23.

ومع صدور مرسوم حل مجلس الأمة حلا دستوريا، يكون الموسم الانتخابي قد بدأ، حيث إن الانتخابات ستجرى خلال شهرين فقط من تاريخ حل المجلس، فكانت هناك مجموعة من التصريحات الحكومية المبشرة بالخير بأن العملية الانتخابية ستجرى بكل شفافية ونزاهة، وأن الحكومة من خلال أجهزتها في وزارات "الداخلية" و"الإعلام" و"البلدية" و"العدل" و"الأوقاف والشؤون الإسلامية" و"الشؤون الاجتماعية والعمل" ستعمل على تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بانتخابات مجلس الأمة.

إن نزاهة الانتخابات البرلمانية في الكويت تمر بمرحلتين هامتين:

المرحلة الأولى وهي الممتدة من يوم الإعلان عن الانتخابات إلى يوم الاقتراع، وهي التي تقع فيها كل التجاوزات وكثير من الجرائم الانتخابية، والتي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى توفير فرص النجاح لعدد كبير من أعضاء البرلمان بطرق ووسائل غير قانونية.

أما المرحلة الثانية وهي يوم الاقتراع، فهي مرحلة تدار من قبل القضاء الكويتي المشهود له بالنزاهة وبوجود عدد كبير من وكلاء المرشحين، مع ضرورة الانتباه لعمليات الفرز وعد الأصوات وتجميعها.

وبناء على ما جاء في الدستور الكويتي، المواد (82/81/80) بشأن السلطة التشريعية، وعلى قانون الانتخاب رقم 35 لسنة 1962م والقوانين المعدلة له، فقد قامت "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" بمتابعة ورصد العملية الانتخابية لمعرفة مدى نزاهتها وشفافيتها ومطابقتها للدستور والقانون، والإعلان عن نتائج ذلك الرصد في مختلف وسائل الإعلام وللجمهور.. ما يتعلق منها بالأجهزة الحكومية والجماعات السياسية والمرشحين وكل الأطراف التي تتعاطى وعملية الانتخابات.

وفيما يلي خلاصة عملية الرصد خلال هذا الموسم الانتخابي، آملين أن يساهم هذا التقرير بتطوير العملية الانتخابية في المرات القادمة.

المفوضية العليا لشفافية الانتخابات

رغبة من جمعية الشفافية الكويتية في القيام برصد ومراقبة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر 2009م وفق أسس منهجية ومعايير علمية، وانطلاقا من تجربة الجمعية في مراقبة انتخابات مجلس الأمة عام 2006م وعام 2008م، فقد تم اعتماد الجوانب التالية في عمل المفوضية:

(1) الاختصاصـــات

تقوم "المفوضية" برصد ومراقبة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر 2009م والتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة، وعلى وجه الخصوص رصد ما يلي:

1) رصد ما يتعلق بسجل الناخبين وحصانته.
2) رصد ظاهرة الانتخابات الفرعية والتبليغ عنها.
3) رصد ظاهرة شراء الأصوات والتبليغ عنها.
4) رصد مخالفات قانون تنظيم الحملات الانتخابية والدعاية الإعلانية.
5) رصد حيادية الجهات الحكومية والمسئولين فيها وعدم تقديم تسهيلات خدمية لمعاملات غير قانونية أو مخالفة للوائح والأنظمة.
6) رصد تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين.
7) رصد العنف أثناء الانتخابات.
8) تدريب المراقبين الانتخابيين.
9) مراقبة نزاهة وانسيابية الاقتراع داخل المراكز وحولها.

(2) أسس ومعايير مراقبة الانتخابات وقواعد سلوك المراقبين المتطوعين

على "المفوضية" الالتزام بمجموعة من الأسس والمعايير المعنية بمراقبة الانتخابات الواردة أدناه، وهي بمثابة قواعد سلوك يجب على الأفراد المتطوعين في "المفوضية" الالتزام بها، وهي على النحو التالي:

- الحياديـــة: ممارسة رصد الانتخابات بتجرد ودون انحياز إلى أي من المرشحين، وعدم الارتباط المالي أو التنظيمي أو الإداري لأعمال "المفوضية" بأي من الجماعات السياسية أو الفئات الاجتماعية.
- الشموليـــة: الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المتعلقة بأي من العمليات الانتخابية أثناء عملية المراقبة، وتوضيح الجوانب التي تمكنت من رصدها، والدوائر والمناطق التي شملتها عملية رصد الملاحظات، وأن تغطي الملاحظات كافة الجوانب الإيجابية والسلبية.
- المؤسسية: يجب أن تصدر أية تصريحات حول سير العمليات الانتخابية من قبل الشخص المخول بالحديث نيابة عن "المفوضية" وليس الأفراد المتطوعين في أعمالها.
- الشفافية: الإفصاح عن طرق رصد المعلومات المتعلقة بمراقبة الانتخابات، والتحليلات التي اعتمدت عليها، والمنهجية المتبعة في ذلك.

- الدقـــــة: الاعتماد على معلومات دقيقة وغير مشكوك فيها في عملية المراقبة.

- المهنيـــة: الالتزام بمبادئ العمل المهني والموضوعي، دون الشخصي، والعمل بعيداً عن العشوائية والانتقائية في تقويم سير العملية الانتخابيّة.

- الالتزام بالقوانين: يحترم جميع المتطوعين في "المفوضية" سيادة القانون والحفاظ على النظام العام بالإضافة إلى تنفيذ أحكام القوانين والأنظمة.

- تجنب تعارض المصالح: يجب على كل متطوع في "المفوضية" الإفصاح في أول يوم لتطوعه عن أي تعارض محتمل للمصالح بين تطوعه وبين أي من المرشحين في الانتخابات، ويتم الإفصاح بتعبئة الاستمارة المخصصة لذلك، وتقديمها إلى رئيس الجمعية، وعلى المتطوع – في هذه الحالة – عدم المشاركة في أي نشاط أو تقويم يتعلق بحالة ينطبق عليها "تعارض المصالح".

(3) الهيئـــة الرقابيـــة

يدير أعمال "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" هيئة رقابية تتكون من الأشخاص التالية أسماؤهم:

صلاح محمد الغزالي

د.فيصل عبدالوهاب الفهد

اعتدال حمد مبارك العيار

أ.د.معصومة احمد ابراهيم

ماجد مفرج محمد المطيري

سحر عبد الله الحملي

دلال خالد عبدالله البدر

(4) أنشطة المفوضية :

في سبيلها لتحقيق أهدافها، نظمت المفوضية مجموعة من الأنشطة طوال فترة الموسم الانتخابي، وفيما يلي موجز لتلك الأنشطة:

أ- التقرير الأسبوعي:

أصدرت المفوضية أول تقاريرها الأسبوعية في يوم الاثنين 2009/3/23 واستمرت بتنظيمه بشكل أسبوعي، حيث تنقل للصحافة المحلية ملاحظاتها الأسبوعية على مراقبة الانتخابات ، وقد صدر عن المفوضية تسعة تقارير أسبوعية.

في التقرير الرابع لمفوضية شفافية الانتخابات

الغزالي: تطبيق القانون وحفظ الدولة من النعرات الضيقة

عزوف متقص النباش عن الفرعيات

وزيران يترشحان.. ومعاملات غير قانونية

جريدة القبس – 2009/4/14م

ب- دعوة الجمهور للإبلاغ عن أي حالات فساد انتخابي:

تمت دعوة الجمهور للإبلاغ عن أي حالة من حالات الفساد التي تم تحديدها في الإعلانات الصحفية التي تم نشرها في عدد من الصحف المحلية، وفي موقع الجمعية على الإنترنت، حيث يتم استقبال البلاغات بأكثر من وسيلة ومنها:

- الإنترنت، موقع الجمعية.
- الاتصال على أرقام هواتف الجمعية.
- البلاغات عبر الفاكس.

ت- دعوة واستقبال المتطوعين:

تمت دعوة المواطنين للتطوع في أعمال المفوضية لتأهيلهم كمراقبين محليين للانتخابات وفقا للمعايير وقواعد السلوك المتعارف عليها دوليا، وذلك بهدف مراقبة مخالفات الانتخابات ورصدها وإبلاغ المفوضية عنها للتعامل معها، وتقديم كافة المعلومات التي تساعد على تقويم نزاهة الانتخابات.

ث- تأهيل وتدريب المتطوعين:

استقبلت المفوضية ما يقارب مئة وخمسين متطوعا ومتطوعة، للعمل معها في مراقبة الانتخابات، بعضهم من أعضاء الجمعية وبعضهم من المتطوعين من الجمهور، وقد تم استقبالهم وتدريبهم وتوزيعهم على أعمالهم، وقد شارك في التدريب:

- السيد صلاح الغزالي، رئيس الجمعية.
- الدكتور فيصل الفهد ، عضو المفوضية العليا.
- السيدة الكساندرا أشير، المعهد الديمقراطي الوطني – واشنطن.

القبس 2009/4/12م

القبس 2009/4/12م

التسجيل	تم إصدار إعلان في الصحف اليومية وفي موقع الجمعية على الإنترنت، عن فتح الدعوة لتسجيل مراقبين للانتخابات، وتم استلام طلبات التسجيل والتأكد من توقيع كل متطوع على نموذج "تجنب تعارض المصالح" وقد سجل (150) متطوعا ومتطوعة.
التدريب	تم عقد عدة دورات تدريبية للمتطوعين حول مراقبة الانتخابات تضمنت آلية العمل وكيفية التعرف على المخالفات.
التسكين	تم توزيع المراقبين على الدوائر الخمس مع تعريفهم برئيس كل مجموعة لضمان انسيابية وصول المعلومات.
هوية التطوع	منح كل مراقب هوية تطوع تثبت انتسابه لأعمال المفوضية.

الدورة الثانية

ج- العلاقة مع اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة:

من أهم عوامل نجاح العملية الانتخابية في أي دولة حول العالم هو مدى تحقق الشفافية في تلك العملية، ومقدار ثقة منظمات المجتمع المدني والجمهور بشكل عام بنزاهة الانتخابات، لذلك قامت الجمعية في 2009/4/6م بمقابلة رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار راشد عبدالمحسن الحماد بهدف شرح دور جمعية الشفافية الكويتية عموما ودور المفوضية العليا لشفافية الانتخابات، وطلب المفوضية السماح لها بدخول مقار اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع.

وقد وافق المجلس الأعلى للقضاء مشكورا على طلب الجمعية، ووجه كتابا بهذا المعنى الى اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة، ولكن اللجنة – بكل أسف – رفضت ذلك، وقد بينا تفاصيل ما حدث في (الجزء الأول – 15/ شفافية الانتخابات).

ح- موقع الشفافية على الإنترنت:

موقع جمعية الشفافية الكويتية على الانترنت من المواقع الإلكترونية المهمة لرصد الشفافية والنزاهة محليا ودوليا، ويرتاد هذا الموقع 1000 شخص بشكل يومي، وقد ارتفع عدد الزوار في الموسم الانتخابي إلى 1500 زائر ويصل أحيانا إلى 2000 زائر يوميا، لذلك كان مهما أن يواكب هذا الموقع الهام أحداث مراقبة الانتخابات، وأن يسلط الضوء عليها أولا بأول، مع نشر فوري لكافة تقارير المفوضية، لذلك استحق مدير الموقع عبدالحميد علي عبدالمنعم تكريما خاصا في حفل الختام مع الفريق المعاون.

موقع جمعية الشفافية على الانترنت

خ- مراقبة يوم الاقتراع :

تم تخصيص غرفة عمليات لمدة 12 ساعة وهي مدة الاقتراع، وذلك لاستقبال كافة الملاحظات بشأن سير العملية الانتخابية، من خلال تخصيص خط ساخن للتواصل المستمر مع كل المراقبين في كافة الدوائر الانتخابية.

د- استقبال الوفود الدولية:

استقبلت جمعية الشفافية الكويتية العديد من الوفود الدولية للإطلاع على التجربة الكويتية في الانتخابات، حيث حضر وفد من الجمعية البحرينية للشفافية، ومجموعة من ممثلي الدول العربية الأعضاء في المعهد الديمقراطي الوطني ومقره واشنطن.

تكريم المراقبين :

تم تنظيم حفل لتكريم المتطوعين والمتطوعات الذين شاركوا في مراقبة الانتخابات، حيث قدم رئيس جمعية الشفافية الكويتية ورئيس المفوضية العليا لشفافية الانتخابات صلاح الغزالي الشكر والتقدير على المشاركة الإيجابية، كما تم الاستماع إلى الملاحظات والتوصيات من المتطوعين، كذلك شارك أعضاء الهيئة الرقابية في المفوضية في توزيع الشهادات التقديرية على المتطوعين، وأعقب ذلك دعوة الحضور إلى بوفيه العشاء.

حفل تكريم المتطوعين

الملخـــص التنفيـــذي

بعد صدور المرسوم الأميري رقم 85 لسنة 2009 بحل مجلس الأمة وفقا للمادة (107) من الدستور في يوم الأربعاء 2009/3/18م ، فقد كان معلوما أن الانتخابات ستجري خلال شهرين، وبالفعل صدر مرسوم أميري بتحديد موعد انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر في يوم السبت الموافق 16 مايو 2009م

واعتبارا من تاريخ حل مجلس الأمة، فإن أهم بند كان على جدول أعمال اجتماعات مجلس الوزراء هو موضوع إدارة الانتخابات بشكل شفاف ونزيه يضمن الوصول إلى الإرادة الحقيقية للناخبين في اختيار من يمثلهم في السنوات الأربع القادمة من عمر السلطة التشريعية.

وفي تلك الأوضاع، قامت جمعية الشفافية الكويتية بإعادة تشكيل "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" استعدادا لمتابعة ومراقبة مدى شفافية الانتخابات والتزام كافة الأطراف المعنية بالقوانين والنظم المتبعة في تلك العملية الانتخابية.. حيث بدأت الجمعية بإصدار تقرير اسبوعي ينشر من خلال وسائل الاعلام المتنوعة للكشف عن الإيجابيات والسلبيات في إدارة وتنظيم والمشاركة في العملية الانتخابية، بناء على معايير موضوعية ووسائل قياس وتحليل علمية، تعتمد في جوهرها على الأمور المعلنة الظاهرة في العملية الانتخابية، مع التحليل المنطقي للحدث بعد الإحاطة بجوانبه الأخرى.

وفي تقرير المفوضية الأول الذي صدر في 2009/3/23م لاحظنا أن الصحف تناولت رغبة سمو رئيس مجلس الوزراء بأن تكون انتخابات مجلس الأمة 2009 نموذجا للانتخابات النزيهة، كما كرر وزير الداخلية التوجه ذاته، وبين استعداد الوزارة لمنع أي جرائم انتخابية وإحالة المتسببين فيها إلى النيابة العامة، وهذا موقف جيد يحسب للحكومة، وهو مؤشر مبكر على نوايا حسنة من المهم ترجمتها على أرض الواقع، وقد توقعنا في هذا التقرير من الحكومة برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد أن تقدم في ختام أعمالها – خاصة وأن المؤشرات باتجاه تكليف سمو ولي العهد بتشكيل الوزارة الجديدة – نموذجا متميزا لإدارة انتخابات نزيهة وشفافة وملتزمة بالقوانين مع مختلف الأطراف والفئات وجميع المرشحين.

وفي كل الأحوال فإنه يمكن تقييم شفافية ونزاهة انتخابات مجلس الأمة 2009م وفق مرحلتين:

المرحلة الأولى – من يوم حل مجلس الأمة إلى اليوم الذي يسبق الاقتراع:

وهي مرحلة هامة جدا نلخصها بما يلي:

1- مجلس الوزراء:

أشرف مجلس الوزراء على كافة الاستعدادات التي قامت بها مختلف الأجهزة التابعة له في تنظيم ومتابعة سير الانتخابات لاختيار أعضاء مجلس الأمة، وقد اتخذ الكثير من المواقف والقرارات، وفيما يلي تعليق على بعضها:

أ- حل مجلس الأمة:

تقدمت الحكومة باستقالتها إلى حضرة صاحب السمو أمير الكويت، ثم بعد ذلك قامت الحكومة برفع مرسوم بحل مجلس الأمة، وقد تم حل المجلس بناء على المرسوم المرفوع من الحكومة المستقيلة، التي قبلت استقالتها وتم تكليفها بتصريف العاجل من الأمور، ولا شك أن مرسوم حل مجلس الأمة ليس من العاجل من الأمور، والحكومة المستقيلة لا يجوز لها أن توصي بحل مجلس الأمة.

ب- مراسيم الضرورة:

كان بإمكان الحكومة معالجة بعض المسائل المتعلقة بتنظيم الانتخابات من خلال مراسيم الضرورة، ولكنها لم تفعل، ومنها: تمكين عدد من الشرائح من ممارسة حقهم بالانتخاب، والسماح لشريحة كبيرة من الناخبين في بعض المناطق السكنية من ممارسة حقهم الانتخابي، الذين حرموا بسبب عدم ضم تلك المناطق لأي من الدوائر الخمس.

أما إصدار مراسيم بقوانين بربط ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمستقلة للسنة المالية 2009 / 2010 فإن ذلك لا ينطبق عليها نص المادة (71) ، حيث رسم المشرع الدستوري طريقا لمواجهة حالات اعتماد الموازنة العامة وهو العمل بالموازنة السابقة إلى حين إقرار الموازنة الجديدة.

ت- وزراء مرشحون:

في 2009/4/6م قبلت الحكومة استقالة وزير العدل ووزير والأوقاف والشئون الإسلامية حسين الحريتي وكذلك وزير الصحة روضان الروضان، وقد بقي الوزيران في منصبيهما رغم إبدائهما رغبتهما في الترشح، لمدة 19 يوما من فترة الشهرين، أي ما يعادل ثلث المدة تقريبا.

ث- الخدمات الحكومية للمرشحين:

أصدر ديوان الخدمة المدنية تعميما إلى الجهات الحكومية بشأن وقف التعيينات وشغل الوظائف الإشرافية والنقل والندب خارج الجهة اعتبارا من 16 مارس 2009 وحتى تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة، ولئن كان هذا التوجه محموداً باعتباره يحد من استغلال المنصب العام لتحقيق أغراض شخصية ويمنع المرشحين من تمرير معاملات مخالفة للقانون من خلال علاقاتهم مع المسؤولين، إلا إن هذا التوجه يعني عدم قدرة الجهات العامة على تطبيق القانون خلال تأديتها لواجباتها وإنفاذها لاختصاصاتها، فتلجأ إلى وقف أعمالها خشية وقوع التجاوزات، وفي ذلك إضرار كبير بمصالح المواطنين.

2- وزارة الداخلية:

تتولى وزارة الداخلية العبء الأكبر في إدارة العملية الانتخابية ، ابتداءً من انطلاق الموسم الانتخابي ويستمر شهرين ومرورا بيوم الاقتراع وانتهاء بإعلان النتائج وتسليم صناديق الاقتراع الى مجلس الأمة، لذلك سنتناول دور الوزارة وتقويمنا له، في الجوانب الآتية:

أ- الانتخابات الفرعية:

قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 1962/35 يجرم وبشكل واضح الانتخابات الفرعية بين القبائل أو الطوائف، كذلك يجرم القانون الإعلان عن عقد اجتماعات تشاورية بشأن الانتخابات، وقد أكد وزير الداخلية والوزارة في أكثر من مناسبة عزمهم على تطبيق القانون بحزم في منع الانتخابات الفرعية، ولكن ذلك لم يحدث، حيث اعتمدت الوزارة أسلوب ترك الانتخابات تمر، مع رصد لمنظمي تلك الانتخابات تمهيدا لإحالتهم إلى النيابة العامة.

وقد تفشت بشكل واضح الانتخابات الفرعية التمهيدية داخل القبيلة الواحدة، حيث يقوم "الفخذ" أو الفرع داخل القبيلة بإجراء انتخابات فرعية ليدخل الفائز في الانتخابات الفرعية للقبيلة، كما قامت إحدى العوائل الحضرية بإجراء انتخابات فرعية، وهكذا اتسع خطر الانتخابات الفرعية دون أي رادع أو توعية.

ولم تنجح وزارة الداخلية في نهاية الأمر في منع الفرعيات، حيث كان معظم القبائل قد أنجزت انتخاباتها، ووصل إلى قاعة عبدالله السالم 17 نائباً ممن خاضوا الانتخابات الفرعية، معظمهم تمت إحالته إلى النيابة العامة، وقد ابتليت الدائرتان الرابعة والخامسة بهذه المخالفة للقانون ولقيم المواطنة.. ويبقى الأمل في الأحكام القضائية التي ستصدر نتيجة تحويل وزارة الداخلية لعدد غير قليل من المتهمين إلى النيابة العامة، بأن تكون تلك الأحكام رادعة لمن يخطط لإجرائها مستقبلا.

ب- شراء أصوات الناخبين:

رغم تجريم القانون لعمليات شراء الأصوات إلا أن الوزارة لم تقم بأي دور يذكر في توعية الناخبين حول خطورة هذه الجريمة، كما لم تعمل على منع مرتكبيها وإحالتهم إلى جهات التحقيق، فقد بدأ شراء الأصوات في الانتخابات الفرعية داخل القبيلة، وحذرنا من استفحال عمليات شراء الأصوات في الفترة التالية من الموسم الانتخابي، ولكن عمليات شراء الأصوات انتشرت بشكل لافت، رغم أن عدد المرشحين الذين يشترون الأصوات لم يتجاوز الخمسة في كل دائرة.

ت- شراء المرشحين:

ولم يتوقف الأمر عند شراء أصوات الناخبين، بل تطور إلى موضوع استخدام المالي السياسي في شراء المرشحين ذاتهم، حيث يطوف بعض المتنفذين بأنفسهم أحيانا وبوسطاء غالبا، على عدد من المرشحين، ويمنحونهم مبالغ مالية كبيرة، لا تقل عن مائة ألف دينار، دعما للمرشحين في حملتهم الانتخابية، بهدف التنسيق معهم بعد نجاحهم

لتحقيق أجندة محددة لهؤلاء المتنفذين، وهم شريحة من الشخصيات تتوزع ما بين سياسيين واقتصاديين من فئات اجتماعية متنوعة.

ث- شطب مرشحين:

أنجزت وزارة الداخلية في وقت مبكر موضوع شطب المرشحين الذين لا تتوافر فيهم شروط الناخب والمرشح، بعد أن عرضت الوزارة كشفاً بالأسماء المتوقع شطبها على إدارة الفتوى والتشريع، فتم شطب ثلاثة مرشحين بعد التأكد من عدم توافر الشروط المطلوبة فيهم، فالوزارة انتهت من ذلك في وقت كافٍ للمشطوبين للتقدم بطعونهم على قرار الشطب حتى يحصلوا على أحكام قبل يوم الاقتراع بوقتٍ يكفي لإعادة إدراج أسمائهم في قائمة المرشحين.. لذلك لم نشهد في هذه الانتخابات أي ردود أفعال قانونية لأي من المشطوبين، مما وفر جواً من الحرية في الترشح لكل من له الحق بذلك.

3- وزارة الإعلام:

تألقت الوزارة في ادائها خلال انتخابات هذا العام، ومن ذلك:

أ- وقوف أجهزتها التلفزيونية والإذاعية على الحياد بين المرشحين، فلم يسجل أي تحيز في هذا الجانب.

ب- كان لتلفزيون الكويت دور إيجابي في توعية الناخبين من خلال إعداد أفلام إعلانية (فلاشات) بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية حول معايير المرشح الصالح.

فلوزير الاعلام الشيخ صباح خالد الحمد الصباح ولوكيل الوزارة الشيخ فيصل المالك خالص الشكر والتقدير ولكل العاملين في يومي الانتخابات والفرز من أبناء الوزارة المخلصين.

4- بلدية الكويت :

تميزت بلدية الكويت بشكل لافت في انتخابات هذا العام 2009 من خلال ترخيص إقامة المقرات الانتخابية والإعلانات في الأماكن العامة، بالرغم من تجاوزات عدد كبير ممن يرغبون بالترشح، فينشرون الإعلانات ويقيمون المقرات الانتخابية أو يحجزون أماكنها بشكل غير قانوني قبل فتح باب الترشيح، ولئن كان هناك بعض التجاوزات في يوم الاقتراع من بعض المرشحين في وضع المقرات والباصات ونشر الإعلانات، إلا أن البلدية عملت على إزالة المخالفات بأسرع وقت ممكن.

فللوزير د.فاضل صفر وللمدير العام للبلدية الأخ أحمد الصبيح والفرق المعاونة له كل الشكر والتقدير على الجهود المضنية طوال شهري الموسم الانتخابي.

5- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

إن الخطاب الديني السليم مؤثر بدرجة عالية في تنظيم موسم انتخابي جيد وفي توجيه الناخبين لممارسة دورهم في اختيار السلطة التشريعية، من خلال وسائل متعددة كالتوعية العامة وخطب يوم الجمعة وإقامة الندوات وإعداد المطبوعات التوعوية.

وقد نجحت الوزارة في منع استخدام دور العبادة للأغراض الانتخابية لصالح بعض المرشحين الأفراد أو لصالح جماعات سياسية محددة.

أما في الدور الايجابي للوزارة فقد كان بإمكانها القيام بدور أفضل لحث الناخبين على ممارسة دورهم بشكل صحيح، والتنبيه على الناخبين بالابتعاد عن مخالفة القوانين وتطبيق النظم الخاصة بالانتخابات، ولكن دورها كان مفقودا في موضوع الانتخابات الفرعية القائمة على العصبيات البغيضة، كما أن دورها متواضع في التحذير من الرشوة الانتخابية، وكذلك كان دورها في التنبيه على اختيار المرشح الصالح يأتي على استحياء.

6- الجماعات السياسية:

تعتبر الجماعات السياسية البديل الحضاري للفئات الاجتماعية القائمة على العصبية، وذلك من خلال تأكيدها على التزامها بقوانين الانتخابات، وأن تقدم برامج انتخابية يتم انتخابهم على أساسها، وأن تمارس الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية.

ولكن لوحظ خوض عدد من الجماعات السياسية للانتخابات الفرعية على أسس قبلية، مثل كتلة العمل الشعبي والحركة الدستورية الإسلامية (حدس) والتجمع الإسلامي السلفي، كما لوحظ أن معظم المرشحين المنتمين لجماعات سياسية فضلوا الترشح مستقلين، واكتفو بعلاقاتهم الاجتماعية وسيرتهم التاريخية دون أن يلزموا أنفسهم ببرامج انتخابية، كما لوحظ أن الجماعات السياسية لم تقدم برامج عمل يمكن انتخابهم على أساسها، فبعضهم قدم أفكاراً عامة، وبعضهم قدم برنامجا ثم تراجع عنه وجعله اختياريا بالنسبة لممثليه.

كما كان لافتا نزول بعض الجماعات السياسية دون تنسيق مع جماعات أخرى قريبة منها فكريا، مثل: الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) والتجمع الإسلامي السلفي، وكذلك المنبر الديمقراطي مع التحالف الوطني الديمقراطي، في حين استمر التنسيق بين التحالف الإسلامي الوطني وتجمع الميثاق الوطني.

7- القبلية:

بالرغم من أن القانون يجرم الانتخابات الفرعية القائمة على العصبية والطائفية، إلا أن انتخابات 2009م شهدت انتخابات فرعية قبلية واسعة، شملت كل القبائل التي يمكن أن توصل مرشحاً واحداً على الأقل، كما شهدت بعض تلك القبائل أكثر من انتخابات على مرحلتين، وبعضها شهد عمليات شراء أصوات، وإنجاز معاملات على أقل تقدير، قابل ذلك تراخ من الدولة في منع تلك الانتخابات.

كما شهدت الساحة الانتخابية حادثتين شغلتا الرأي العام بدرجة كبيرة، كادتا أن تؤديا الى "العنف الانتخابي"، الحادثة الأولى، قيام أحد المرشحين – ولم يكن قد فُتح باب الترشح حينها – في الدائرة الخامسة بتحدي وزارة الداخلية في أن تمنع الانتخابات الفرعية للقبيلة التي ينتمي إليها من خلال خروج مجاميع في عدة مناطق تتصدى لها، مما دفع

حضرة صاحب السمو الأمير إلى الاجتماع مع مجلس الوزراء لمعالجة مثل هذا التحدي.. وبناء على ذلك، تم اعتقال المرشح والتحقيق معه في وزارة الداخلية، ثم إحالته إلى النيابة العامة.

والحادثة الثانية قيام مرشح آخر – و لم يكن فُتح باب الترشح حينها – في الدائرة الرابعة بالهجوم اللفظي الشخصي على النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، بعد أن انتشرت أقاويل باحتمال تكليفه من قبل حضرة صاحب السمو بتشكيل ورئاسة الحكومة القادمة بعد الانتخابات، وقد أدى ذلك إلى زيادة الشحن السلبي الكبير في نفوس الناخبين وغيرهم.. فتم اعتقاله والتحقيق معه لعدة أيام في وزارة الداخلية ثم إحالته إلى النيابة العامة.

8- الطائفية:

كذلك يجرم القانون الانتخابات الفرعية القائمة على أسس طائفية، وعلى الرغم من أننا لم نشاهد أي انتخابات تمهيدية طائفية، إلا أن معظم القوائم الانتخابية قد تشكلت فيها القوائم الانتخابية من طائفة واحدة إما سنية وإما شيعية.

9- المنظمات الأهلية:

مارست معظم تلك المنظمات دورها بشكل إيجابي وكبير حيث شكلت جماعات ضغط على المرشحين لإقناعهم ببرامج عمل محددة تخدم المجتمع المدني.. كما تجنبت تلك المنظمات – باستثناء الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت – أي استغلال لها لمصلحة تيار سياسي أو قبلي أو أي مرشح، وفق ما يحظره القانون.

المرحلة الثانية – يوم الاقتراع:

وهي المرحلة الأهم، وقد تعامل مع هذه المرحلة كل من الحكومة ممثلة بأكثر من وزارة، والقضاء:

1- الحكومة:

كان أداء الحكومة في هذا اليوم متفاوتاً، وفق ما يلي:

أ- وزارة الداخلية:

بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دوراً كبيراً ومميزاً في يوم الاقتراع لتنظيم الانتخابات على مستوى الدوائر الخمس، لذا لا يسعنا إلا توجيه الشكر الجزيل للجان التي أدارت الانتخابات قي يوم الاقتراع على تلك الجهود المميزة، كما نخص بالشكر مدير إدارة شئون الانتخابات الأخ علي مراد على جهوده المميزة في إنجاح هذا الموسم الانتخابي.

ب- وزارة الاعلام:

قامت بتغطية الانتخابات في يوم الاقتراع في جميع الدوائر الانتخابية، وفي متابعتها لعمليات فرز وعد الأصوات، وكانت النتائج تعلن أولا بأول.

ج- مراقبة المجتمع المدني لعملية الانتخابات:

تحرص دول العالم المتحضر على شفافية الانتخابات ومشاركة وسائل الاعلام المحلية والدولية في تغطية الانتخابات، كما تحرص دول العالم على مشاركة المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات في كافة مراحلها، بل ذهب بعض الدول إلى إشراك المجتمع المدني في عملية الإدارة اليومية لعملية الانتخابات ثقة منها بدورها الذي تقوم به وتأكيدا على سلامة إجراءاتها.

بينما في الانتخابات الكويتية تحاول كل جهة حكومية إلقاء مسؤولية الرد على طلبات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات على الأطراف الأخرى، لذلك ينبغي على مجلس الوزراء أن يكون له موقف واضح من السماح لمنظمة أهلية أو أكثر بمراقبة الانتخابات، خاصة بعد توجهات المجلس الأعلى للقضاء بالسماح للمنظمات الأهلية بتلك المراقبة (انظر البند التالي (2) من هذا الملخص التنفيذي).

2- اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة لعام 2009م:

تعتبر مشاركة المجتمع المدني في رقابة ومتابعة العملية الانتخابية إحدى سمات الديمقراطيات الحديثة في العالم، كما أن الدول التي تسمح للمجتمع المدني بمراقبة الانتخابات فيها تعتبر دولاً متحضرة تحترم المجتمع وتعمل بشفافية وحريصة على أن تظهر دولها بمظهر النزاهة.

من هذه المنطلقات خاطبت الجمعية رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار راشد عبدالمحسن الحماد بطلب مراقبة الانتخابات في يوم الاقتراع والفرز، وقد وافق المجلس الأعلى للقضاء على طلب الجمعية مشكوراً، وأرسلت الموافقة

إلى اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة لعام 2009م، ولكن المفوضية فوجئت بما نشر في بعض الصحف لاحقا من رفض اللجنة السماح لجمعية الشفافية الكويتية بمراقبة الانتخابات.. وأمام هذا الموقف المستغرب تدارست المفوضية اتخاذ موقف تجاه هذا الرفض، فطرحت عدة بدائل، ليستقر الرأي على الاحتجاج الرمزي من خلال مقاطعة رئيس الجمعية لممارسة حقه بالانتخاب، من دون دعوة أعضاء الجمعية والمفوضية والجمهور لمثل هذه المقاطعة، ليتم الاكتفاء بردة الفعل من دون تصعيد تقديراً للموقف الايجابي للمجلس الأعلى للقضاء.

وأخيرا، نود الإشادة بكافة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، ونخص بالتقدير والشكر الأخ الكبير رئيس المجلس المستشار راشد عبدالمحسن الحماد، وعضو المجلس الأخ الفاضل المستشار فيصل المرشد على إيمانهم بالمجتمع المدني وقناعتهم بالشفافية وتعاونهم مع الجمعية في أكثر من مناسبة.

3- المحصلة النهائية لنتائج انتخابات مجلس الأمة 2009م هي:

استطاعت الجماعات السياسية بكل أطيافها، سواء ترشحوا مستقلين أو ضمن قائمة، أن تحصد مقعدين في الدائرة الأولى، وثلاثة مقاعد في الدائرة الثانية، وأربعة مقاعد في الدائرة الثالثة، ومقعدين في الدائرة الرابعة، ومقعدين في الدائرة الخامسة.. أي 13 مقعداً نيابياً من أصل 50 مقعدا، بنسبة بلغت 26%.

وقد استطاع أن يصل الى مقاعد مجلس الأمة ممن فاز في الانتخابات الفرعية 17 مرشحا، بنسبة مئوية بلغت 34%

4- الطعون الانتخابية:

بعد الانتهاء من فرز أوراق الاقتراع وإعلان النتائج، فُتح باب الطعون لمدة خمسة عشر يوماً، تقدم خلالها الى المحكمة الدستورية إثنى عشر طعنا انتخابيا، توزعت على الدوائر الخمس، وكانت أهم الأحكام في هذه النتائج:

- نجاح المرشح خالد سالم عدوه العجمي بدلا عن المعلن عن فوزه سابقا بادي الدوسري، وهذا الحُكم يؤكد استمرار إشكالية آليات الفرز والعد، وضرورة دراسة حلول حديثة وآمنة مناسبة لهذا الموضوع الهام.
- تأكيد حق النساء في الانتخاب والترشح سواء ممن يرتدين الحجاب أو من غيرهن.

آملين الاستفادة من هذا التقرير لتطوير إدارة العمليات الانتخابية مستقبلا.

المفوضية العليا لشفافية الانتخابات

المقترعون والدوائر الانتخابية

فيما يلي أعداد الناخبين ذكورا وإناثا موزعين على الدوائر الانتخابية الخمس: [2]

الدائرة	الذكور	الإناث	المجموع
الأولى	**31613**	**37519**	**69132**
الثانية	**20380**	**23093**	**43473**
الثالثة	**27754**	**34833**	**62587**
الرابعة	**43552**	**56330**	**99882**
الخامسة	**52380**	**57336**	**109716**
الإجمالي	**175679**	**209111**	**384790**

والخريطة التالية تبين توزيع المناطق داخل الدوائر الانتخابية الخمس: 3

وفيما يلي المناطق السكنية وغير السكنية موزعة حسب الدوائر الانتخابية الخمس: [4]

[2] موقع وزارة الداخلية على الانترنت.
[3] جريدة الجريدة

اسم الدائرة	المناطق التي تشملها الدائرة
الدائرة الانتخابية الأولى	الشرق، الدسمة، المطبة، دسمان، بنيد القار، الدعية، الشعب، جزيرة فيلكا وسائر الجزر، حولي، النقرة، ميدان حولي، بيان، مشرف، السالمية، البدع، الراس، سلوى، الرميثية، ضاحية مبارك العبدالله الجابر.
الدائرة الانتخابية الثانية	المرقاب، ضاحية عبدالله السالم، القبلة، الشويخ، الشامية، القادسية، المنصورية، الفيحاء، النزهة، الصليبخات، الدوحة، غرناطة، القيروان.
الدائرة الانتخابية الثالثة	كيفان، الروضة، العديلية، الجابرية، السرة، الخالدية، قرطبة، اليرموك، أبرق خيطان، خيطان الجديدة، السلام، الصديق، حطين، الشهداء، الزهراء.
الدائرة الانتخابية الرابعة	الفروانية، الفردوس، العمرية، الرابية، الرقعي، الأندلس، جليب الشيوخ، ضاحية صباح الناصر، الشدادية، صيهد العوازم، الرحاب، العضيلية، العارضية، اشبيلية، ضاحية عبدالله المبارك، الجهراء الجديدة، الصليبية والمساكن الحكومية، مدينة سعد العبدالله، الجهراء ومناطق البر الممتدة من حدود دولة الكويت مع العراق شمالا وغربا وحدود الكويت مع المملكة العربية السعودية حتى مركز المتياهة جنوبا.
الدائرة الانتخابية الخامسة	الأحمدي، المقوع، وارة والصبيحية والجعيدان حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية غربا، هدية، الفنطاس، المهبولة، أبو حليفة، الفنيطيس والمسيلة وضاحية صباح السالم، الرقة، الصباحية، الظهر، العقيلة، القرين، العدان، القصور، مبارك الكبير، ضاحية فهد الأحمد، ضاحية جابر العلي، الفحيحيل، المنقف، ضاحية علي صباح السالم ، ميناء عبدالله، الزور، الوفرة وتشمل المنطقة الجنوبية حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية جنوبا.

في إبريل 2005 كان عدد السكان الكويتيين 880.774 من أصل عدد السكان الذي بلغ 2.213.403 نسمة، وفي 30 يونيو 2007 وصل عدد الكويتيين الى 1.038.598 من أصل عدد السكان الذي بلغ 3.328.136 نسمة تقريبًا (حسب الإدارة المركزية للإحصاء) أي أن نسبة الكويتيين تزيد أكثر من 15% كل سنتين، وهذا يعني أن عدد الكويتيين في مايو 2009م قرابة 1.2 مليون.

في المقابل نجد أن عدد الناخبين هو 384790 أي ما يعادل 32% من عدد الكويتيين، فهل هذه النسبة المتواضعة لمن يحق لهم المشاركة تعبر عن الوجه الديمقراطي للدولة؟ علما بأن هناك عدد غير قليل من نسبة الثلث الذين يحق لهم التصويت لا يمارسون حقهم في التصويت، وهذا يقودنا الى مجموعة من النقاط الهامة:

[4] من القانون 2006/42 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.

شرائح محرومة من حقها بالتصويت قسراً:

1) تحديد سن الناخب:

لا يبدو سن 21 عاماً باعتباره سناً انتخابياً متوافقاً مع تجارب دولية رائدة، كما أنه لا يتوافق مع الأحكام القانونية الكويتية الأخرى، فعلى سبيل المثال يلزم الكويتي بخدمة التجنيد الإلزامي، ويستحق العقوبات الجنائية كاملة، ويمكنه الزواج، وقيادة السيارة في سن الثامنة عشرة من العمر؛ ومن جانب آخر فإن تخفيض سن الناخبين يزيد من القاعدة الانتخابية، ويرفع نسبة المشاركين في العملية الديمقراطية، ويزيد من الوعي العام.

2) حرمان العسكريين من حق التصويت:

حرم قانون الانتخابات في مادته الثالثة رجال القوات المسلحة والشرطة من حق التصويت في الانتخابات، علماً بأن هذا المنع يخالف المعايير الدولية في حق التصويت، في الوقت الذي لم يشمل هذا المنع العسكريين من الحرس الوطني، كما ظهرت حالة استثنائية أخرى وهي وجود عدد من العسكريات الإناث، و هنّ شريحة يحق لها التصويت لأن نص المادة 3 موجه للرجال فقط: "يوقف استعمال حق الانتخاب بالنسبة الى رجال القوات المسلحة والشرطة" .. ولابد من الإشارة إلى أن وجود هذه الفوضى في التعامل مع شريحة الناخبين من العسكريين جدير بالمعالجة بحيث يضمن مساواتهم جميعاً، فمع ثبات عدم وجود ما يدعو للخوف من استخدام العسكريين لحقهم في التصويت والترشيح، وهذا ما أثبتته مشاركة رجال الحرس الوطني في الانتخابات، فقد بات معالجة هذا الملف وتطبيق نصوص الدستور بالمساواة بين جميع أبنائه أمرا ضرورياً.

ان هذا الحرمان للعسكريين من ممارسة حقهم في التصويت، يعني حرمان ما يقارب 40 ألف كويتي في وزارتي الدفاع والداخلية، وهي نسبة كبيرة جداً.

3) مناطق سكنية غير مدرجة في جداول الناخبين:

حدد القانون 2006/42 الخاص بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة المناطق السكنية التابعة لكل دائرة انتخابية، وهذا يعني أن أي منطقة سكنية جديدة يتم عمرانها وسكنها فهي غير مدرجة في جدول الدوائر الانتخابية، فيكون أمام سكان تلك المنطقة إما الحرمان من حق التصويت ، أو أن تكون بطاقاتهم المدنية على عنوان مختلف عن سكنهم الحقيقي ليمارسوا حق التصويت، والبديل الأول غير دستوري والبديل الثاني غير قانوني.

ان القانون المشار إليه بوضعه الحالي حرم قرابة 20 ألف ناخب من حقهم بالتصويت.

شرائح تواجه صعوبات من ممارسة حقها بالتصويت:

4) ذوو الاحتياجات الخاصة:

تشير الأرقام إلى وجود 23 ألف كويتي من أصحاب الاحتياجات الخاصة، يصعب عليهم المشاركة في الانتخابات في ظل وضع مراكز الاقتراع في المدارس بوضعها الحالي، مما يؤدي الى عزوف نسبة كبيرة منهم.

5) الطلبة والعاملون في الخارج:

أعداد الطلبة الدارسين في الخارج وحدهم يقدر بعشرات الآلاف منتشوين حول العديد من دول العالم، فضلا عن العاملين والمقيمين خارج دولة الكويت، حيث لا يوجد ترتيب لتوفير السبل المناسبة لهؤلاء وتمكينهم من ممارسة حقهم بالتصويت.

6) المرضى والسجناء:

يوجد أعداد كبيرة من السجناء الذين يحق لهم التصويت، كما يوجد مئات المرضى في المستشفيات ولا يوجد أي ترتيب لهم لممارسة حقهم بالتصويت.

<u>شرائح غير مستحقة تشارك بالتصويت:</u>

في المقابل هناك شرائح غير مستحقة وتشارك بالتصويت، وهي شريحة عرفت باسم "مزدوجي الجنسية" ممن لديهم جنسية أخرى إلى جانب جنسيتهم الكويتية، فهؤلاء الذين سعوا إلى الحصول على الجنسية الأجنبية باختيارهم رغم أنهم كويتيون، أو كانت لديهم جنسية أجنبية قبل حصولهم على الجنسية الكويتية ولم يسقطوها رغم أنهم قادرون على إسقاطها، يجب إسقاط جنسيتهم الكويتية ومن ثم حرمانهم من التصويت بالانتخابات.. والحديث هنا عن جميع الجنسيات وليس جنسيات دول محددة.

علماً بأن الأرقام المعلنة بالصحافة عن أعداد مزدوجي الجنسية تشير إلى نفس عدد المقترعين! أي أن أعدادهم كبيرة جداً، وهو أمر يجب على السلطات المعنية معالجته بأقصى سرعة، وبكل حكمة، وبالتنسيق مع الدول الصديقة، باعتباره ملفا أمنياً شائكاً ومتشابكاً مع ملفات عديدة كالصحة والتعليم والاسكان.

الجزء الأول ñ الاستعداد للانتخابات

(1) موعد الانتخابات

كان واضحا أن خيارات التعامل مع المشاكل القائمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية غير محسومة، وأن هناك أطرافاً عديدة تسعى إلى تخفيف الأضرار الناتجة عن تلك العلاقة السيئة بين السلطتين، فقد رفع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح استقالة حكومته إلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت – يحفظه الله، ثم بعد ذلك قامت الحكومة برفع مرسوم إلى حضرة صاحب السمو بحل مجلس الأمة، وقد تم حل المجلس بناء على المرسوم المرفوع من الحكومة المستقيلة - مرسوم أميري رقم 85 لسنة 2009 بحل مجلس الأمة وفقا للمادة (107) من الدستور، صدر في يوم الأربعاء 2009/3/18م - حيث استقالت الحكومة من قبل وقبلت استقالتها وتم تكليفها بتصريف العاجل من الأمور، ولا شك أن مرسوم حل مجلس الأمة ليس من العاجل من الأمور، والحكومة المستقيلة لا يجوز لها أن توصي بحل مجلس الأمة.

وبناء على مرسوم أميري بتحديد موعد انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر في يوم السبت الموافق 16 مايو 2009م، تم فتح باب الترشيح في يوم الخميس 16 ابريل لمدة عشرة أيام، حتى يوم السبت 25 ابريل، كما تم اعتماد الجنسية الأصلية بدلا من البطاقة الانتخابية للتحقق من شخصية الناخب وتمكينه من الإدلاء بصوته.

المرسوم الأميري بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة

نشرت جريدة الكويت اليوم في ملحق خاص المرسوم الأميري رقم 98 لسنة 2009 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الامة في 16 مايو المقبل.

وفيما يلي نص المرسوم:

مرسوم رقم 98 لسنة 2009 بدعوة الناخبين لانتخاب اعضاء مجلس الامة.

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة.
- وعلى المرسوم رقم 85 لسنة 2009 بحل مجلس الأمة.
- وبناء على عرض وزير الداخلية.
- وبعد موافقة مجلس الوزراء.

رسمنا بالآتي:

مادة أولى: يدعى الناخبون لانتخاب اعضاء مجلس الامة في يوم السبت 21 جمادى الاولى 1430 هجرية الموافق 16 مايو 2009م.

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم وينشر في الجريدة الرسمية.

جريدة الأنباء – 2009/4/16م

(2) مراسيم لا تحتمل التأخير

تنص المادة (71) من الدستور الكويتي على أنه يجوز للأمير أن يصدر مراسيم يكون لها قوة القانون فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حلّه إذا كان هناك ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، لذلك تناولت تقاريرنا الأسبوعية رصد هذا الموضوع والتعليق عليه، خاصة وأن هذه المراسيم تنبع من رغبة مجلس الوزراء، وقد يكون بعضها فيه تدخل في العملية الانتخابية بصورة سلبية.

ومن ذلك، شاعت أقاويل كثيرة في الأسبوع الأول من الموسم الانتخابي حول تداول الحكومة في موضوع تعديل الدوائر الانتخابية، باستخدام ما سمي بأداة مرسوم الضرورة، لذلك أكدنا في تقرير المفوضية الأول بتاريخ 2009/3/23م أن في هذا التوجه أخطاء كثيرة، منها أن قانون الدوائر أقر بالتراضي بين الحكومة ومجلس الأمة، كما أن تعديل الدوائر في ظل غياب مجلس الأمة يعني التدخل بإرادة الناخبين وفي ذلك إساءة كبيرة للكويت خارجيا، فضلا عن الشبهات الدستورية المتعددة لمثل هذا التفكير، وانعكاسات سياسية سلبية على الساحة الانتخابية، بخلاف ما يمكن أن يترتب على نتائج الانتخابات من طعون.. وتمنينا في نهاية التقرير الأسبوعي أن تحسم الحكومة هذا الموضوع بعدم التدخل فيه.

وبالفعل لاحظنا في تقريرنا الاسبوعي الثاني الصادر في 2009/3/30م أن الحكومة قررت صرف النظر عن الموضوع والإبقاء على الدوائر بصيغتها الحالية التي تم إقرارها من قبل مجلس الأمة وموافقة الحكومة في حينه.. وهذا شيء جيد خاصة وأن الحسم تم سريعاً.

في المقابل هناك عدد من المواضيع ناشدنا الحكومة الانتباه إليها لتنظيم موسم انتخابي ناجح، حيث طالبنا في أكثر من تقرير أن تبادر الحكومة الى معالجتها من خلال أداة مراسيم الضرورة، ومنها: تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 1962/35 لتمكين عدد من الشرائح من ممارسة حقهم بالانتخاب، مثل: ذوي الاحتياجات الخاصة، والمرضى في المستشفيات، والطلبة والعاملين خارج الكويت، والسجناء الذين يحق لهم الانتخاب.

كما طالبنا بحسم موضوع عدم السماح لشريحة كبيرة من الناخبين في بعض المناطق السكنية من ممارسة حقهم الانتخابي، بسبب عدم ضم تلك المناطق لأي من الدوائر الخمس، وذلك بإصدار تعديل على قانون الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة رقم 2006/42 والجدول المرافق للقانون.

ولكن للأسف لم يحدث شيء من ذلك.

في المقابل ، صدر أكثر من مرسوم ضرورة لعدد من المواضيع، كان أبرزها مرسوم بقانون بشأن تعزيز الاستقرار المالي في الدولة، وهو مما ينطبق عليه حالة وجوب اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، لأنه موضوع يتعلق بالأمن الاقتصادي.. لذلك أكدنا في تقريرنا الثالث الصادر في 2009/4/6م على سلامة هذه الخطوة الهامة.

في حين بيّنا أن إصدار مراسيم بقوانين بربط ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمستقلة للسنة المالية 2009 / 2010 لا ينطبق عليها نص المادة (71) ، حيث رسم المشرّع الدستوري طريقا لمواجهة حالات اعتماد الموازنة العامة وهو العمل بالموازنة السابقة إلى حين إقرار الموازنة الجديدة.

(3) المرشحون

إجراءات الترشيح لمجلس الأمة 2009م [5]

- وفقا لأحكام القانون رقم (35 لسنة 1962) في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.
- وبناء على المرسوم رقم (98 لسنة 2009) بدعوة الناخبين لإنتخاب أعضاء مجلس الأمة والمنشور في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) ملحق العدد رقم (918) الصادر يوم الأربعاء الموافق 2009/4/15.
- يفتح باب الترشيح لإنتخاب أعضاء مجلس الأمة إعتباراً من صباح يوم الخميس الموافق 2009/4/16 ويستمر حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم السبت الموافق 2009/4/25.

شروط الترشيح: يشترط في من يريد ترشيح نفسه أن تتوافر فيه الشروط التالية:

1) أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقاً للقانون.
2) أن يكون اسمه مدرجاً في احد جداول الانتخاب.
3) ألا تقل سنه يوم الانتخاب عن 30 سنه ميلادية.
4) أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها.
5) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

كيفية الحصول على طلب الترشيح وتقديمه:

1) يتقدم طالب الترشيح إلى إدارة شئون الانتخابات في المقر الكائن بمنطقة الشويخ السكنية (ب) مقابل الجمعية، وذلك اعتباراً من الساعة السابعة والنصف صباحاً وحتى الساعة الواحدة والنصف ظهراً، لاستلام طلب الترشيح الذي أعد لهذا الغرض، مصطحباً معه شهادة الجنسية الأصلية وعدد (2) صوراً شخصية.
2) يتولى طالب الترشيح كتابة البيانات المبينة بطلب الترشيح ويوقع عليه.
3) يدفع طالب الترشيح مبلغ التأمين المنصوص عليه في المادة (21) من القانون رقم (35 لسنة 1962) في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة, وقدره خمسون ديناراً مقابل حصوله على إيصال بالسداد.
4) يتوجه طالب الترشيح أثناء ساعات الدوام الرسمي خلال الفترة المحددة لفتح باب الترشيح إلى مخفر الشرطة الواقع بمقر الدائرة الانتخابية التي يريد ترشيح نفسه فيها ليقدم الطلب إليها.

كيفية التنازل عن الترشيح: للمرشح الحق في التنازل عن الترشيح بطلب يقدمه كتابة إلى مخفر الشرطة الذي قدم فيه طلب الترشيح, وذلك في موعد أقصاه قبل ميعاد الانتخاب سبعة أيام على الأقل.

لا يجوز أن يرشح أحد نفسه في أكثر من دائرة انتخابية ، وإذا تبين انه مرشح في أكثر من دائرة وجب عليه التنازل عن ترشيح نفسه فيما زاد عن دائرة واحده قبل إغلاق باب الترشيح ، فإذا لم يفعل ذلك اعتبر ترشيحه في جميع الدوائر كأن لم يكن.

إذا كان من يريد ترشيح نفسه من الفئات المبينة أدناه، فعليه مراعاة المادة (23) من القانون رقم (35 لسنة 1962) في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له والمادة (3/13) من القانون رقم (53 لسنة 2001) في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية:

1- متولو الوظائف العامة لا يجوز لهم ابتداء من اليوم التالي لقفل باب الترشيح حتى انتهاء عملية الانتخابات ممارسة أي اختصاص من اختصاصات وظيفتهم.
2- الوزراء ورجال القضاء, والنيابة العامة, وأعضاء الإدارة العامة للتحقيقات لا يجوز لهم ترشيح أنفسهم إلا إذا استقالوا مقدماً من وظائفهم.
3- رؤساء لجان قيد الناخبين وأعضائها وأقربائهم من الدرجة الأولى لا يجوز لهم ترشيح أنفسهم في دوائر عمل هذه اللجان ما لم يكونوا قد تنحوا عن الاشتراك في أعمالها.

إذا كان من يريد ترشيح نفسه من رجال الجيش أو الشرطة, فعليه أن يقدم ما يثبت انتهاء خدمته العسكرية عند تقديم طلب الترشيح .

[5] موقع وزارة الداخلية على الانترنت : www.moi.gov.kw

وفيما يلي أسماء المرشحين في انتخابات مجلس الأمة، وعدد المنسحبين:

- **الدائرة الأولى:** المنسحبون عددهم (8) مرشحين، وإجمالي المرشحين في الدائرة(45) منهم (43) رجلا و(2) نساء:

أحمد حاجي علي عبدالله لاري	سعود عبدالعزيز طاهر المطوع	عيسى حجي موسى
احمد خليفه راشد محمد الشحومى	صالح ابراهيم نصار محمد الشمري	فاضل ابراهيم فاضل احمد الجميلى
بدر سعود ناصر شحيتاوى العازمى	صالح أحمد حسن عاشور	فاطمه حجي خضر محمد عبدلي
جاسم علي محمد شريف أحمد	عادل عباس حسين شعبان الخضارى	فوزى سلمان على السلمان الخوارى
حزام محمد حزام حسين الخالدى	عبدالله احمد كرم ابراهيم	فيصل سعود صالح الدويسان
حسن جعفر عبدالوهاب القطان	عبدالله اسماعيل محمد الكندرى	مبارك سالم مبارك ناصر الحريص
حسن عبدالله أحمد جوهر	عبدالله محمد عبدالله صالح المذن	محمد حسن يوسف علي الكندري
حسن نصير قمبر محمد جعفر	عبدالله محمد عبدالرحمن الطريجى	محمد حمد فالح حمدحمود الرشيد
حسين حبيب علي محمد الصفار	عبدالله موسى خليفه عبدالله المسلم	مخلد راشد سعد غريب العازمي
حسين علي القلاف البحراني	عبدالله يوسف عبدالرحمن الرومي	معصومه صالح محمد المبارك
حسين غلوم محمد حسن جمال	عبدالواحد محمود محمد العوضي	وسمى خالد ناصر الوسمى
حسين ناصر محمد ناصر الحريتي	عدنان سيد عبدالصمد أحمد سيد زاهد	وليد أحمد يعقوب يوسف
حمد طاهر سلمان على بوحمد	عدنان عبدالرحمن ابراهيم الحمود	وليد عبدالرضا علي مرتضى الصفار
خالد سريع سعد حضرم الهاجرى	علي حسين غلوم حيدر البلوشيي	يوسف سيدحسن سيدعلى الزلزله
خالد عجيل طرقي شعيب العنزي	عوض راشد عوض الجويسرى	يوسف مفلح حمود الصويلح

- **الدائرة الثانية:** المنسحبون عددهم (6) مرشحين، وإجمالي المرشحين في الدائرة (**45**) منهم (43) رجلا و(2) نساء:

أحمد مرزوق مجيد ضيدان الضفيري	راشد سلمان محمد الهبيده	على حسين محمد على دشتى
أحمد حسين حجي رضا فيروز	رشدان راشد جليل رشدان البذالي	علي فهد راشد علي الراشد
احمد محسن عباس حسين الشطى	سعد صالح ناصر محمد الخنه	عوده عوده بشيت هجيج الرويعي
انور علي نقي حجي علي النقي	سعود خليفه راشد محمد الشحومى	فهد سعود عبدالعزيز عبدالله الجمعه
بهاءالدين ميرزا على موسى السليمى	سلوى عبدالله عبداللطيف الجسار	محمد براك عبدالمحسن محمد المطير
جاسم محمد عبدالمحسن الخرافي	عادل محمد حمد محمد الجمعه	محمد سالم حمد راشد المرى
جاسم محمد حبيب حسين المتروك	عبدالرحمن فهد مشاري العنجري	محمد عبدالله خالد العبدالجادر
جمال محمد يعقوب اليوسف	عبداللطيف عبدالوهاب العميري	محمد عنيزان مبارك الهاجرى
جمعان ظاهر ماضي الحربش	عبدالله عادل عبدالله سعود الاحمد	محمد عبدالغفار عبدالصمد الصفار
جواد مبارك سعود الحسن	عبدالله متعب مسفر مرزوق العراده	محمود غلوم محمد جعفر
حمد محمد جاسم محمد المطر	عبدالله محمد عبدالرحمن النيبارى	مرزوق عايض مرزوق فهد البنيان
خالد سلطان بن عيسى	عبدالواحد محمد شعبان حبيب خلفان	مرزوق علي محمد ثنيان الغانم
خالد عبدالرحمن المضاحكه	عبيد محمد عبيد نهار الشمرى	منال احمد محمد عبدالرزاق
خلف دميثير عجاج جازع العنزي	عدنان ابراهيم طاهر حجي المطوع	منصور أحمد حمود محارب الهيني
خلف مبارك فريج الهاجرى	على ابراهيم حاجى الطباخ	نواف شايع صياح شوردى ابوشيبه

- **الدائرة الثالثة:** المنسحبون عددهم (13) مرشحاً، وإجمالي المرشحين في الدائرة (53) منهم (45) رجلا و (8) نساء:

أحمد عبدالعزيز جاسم السعدون	عايده عبدالله شامى احمد القاسم	محمد راشد عبدالله الحفيتي
أحمد عبدالله أحمد جوهر	عبدالرحمن علي عبدالله شمس الدين	محمد سالم اجويهل محمد الجويهل
أحمد عبدالمحسن تركي المليفي	عبدالعزيز حمد محمد صالح الشايجي	محمد سعود عيد الهدبه
احمد يوسف احمد محمد ابراهيم	عبدالعزيز خليفه حبيب غلوم جمعه	محمد عبدالقادر الجاسم
اسيل عبدالرحمن حجي تقي العوضي	عبدالله علي محمد حاجيه شمسماه	محمد عبدالكريم ناصر السندي
جمال حسين فهد عمر العمر	عبدالله يوسف رجب المعيوف	محمد ناصر عبدالله محسن الجبرى
حمد عبدالعزيز ابراهيم الناشى	عبدالله راشد احمد عبدالله الهاجرى	ناجي عبدالله يوسف العبدالهادي
روضان عبدالعزيز العبدالله الروضان	عبدالمجيد عبدالحميد عبدالكريم فرج	ناصر محمد على الطبيخ
رولا عبدالله علي حاجيه دشتي	عبدالوهاب على سعد فرحان الرومى	نامي يوسف عبدالله عثمان النامي
زيد على سبتى الشطى	على ابراهيم يوسف ابراهيم العلى	نصار طالب عبداللطيف العبدالجليل
سالم جواد حسين محمد النصر	علي صالح محمد صالح العمير	نعيمه أحمد عبدالله حاي الحاى
سامى مساعد احمد حسين الجزاف	عيسى عبدالله عيسى فرج الفرج	نوال احمد على احمد العلى
سعود على سعود صنيتان العراده	غازى ايوب محمد فتح الله	نوال سليم صاهود المقيحط
شيخه عيسى فهد غانم الغانم	فيصل علي عبدالله المسلم العتيبي	هانى امير محمد احمدعلى النجاده
صالح محمد ملا صالح محمد الملا	قصى عمر احمد عبدالله	هشام حسين عبدالله طاهر البغلي
صلاح سعد ناصر العريفي	ماضى عبدالله ماضى الخميس	وليد حمد محمد موسى السيف
عائشه سالم فهاد الرشيد القروى	محمد حسين على العميرى	وليد مساعد السيدابراهيم الطبطبائي
عادل عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي	محمد حسين محمد حسين الدلال	

- **الدائرة الرابعة:** المنسحبون عددهم (40) مرشحاً، وإجمالي المرشحين في الدائرة (35) منهم (32) رجلا و (3) نساء... ويرجع السبب في ارتفاع عدد المنسحبين الى أن الانتخابات الفرعية للقبائل جرت بعد فتح باب الترشيح:

أيمن علي محمد علي الخرس	صالح عبدالعزيز علي البديوي	مانع صنيهيت متعب شرار المطيرى
ثامر سعد غيث غانم السويط الظفيرى	صالح عثمان مزعل السعيد	مبارك بنيه متعب فهد الخرينج
جمال عبدالله هيكل معاشى العنزى	ضيف الله فضيل ضيف الله أبورميه	مبارك محمد كنيفذ مرزوق الوعلان
جمال مبارك عبدالهادي النصافي	ضيف الله نهار مسفر نهار العتيبي	محمد خليفه مفرج الخليفه
حسين جليعب حسين دغيم السعيدي	طلال منيزل جاسر فجري العنزي	محمد عبدالله حذيان حصوان العجمى
حسين مزيد عويس هادي الديحاني	عادل عبدالله عبدالعزيز المسلم	محمد هايف سلطان عريج المطيري
خضير عقله صياد سحيمان العنزي	عباس عبدالله اسماعيل عبدالله مراد	مسلم محمد حمد ناصر البراك
ذكرى سعود مبارك شريده المجدلي	عسكر عويد عسكر بقان العنزي	مطر طليحان لهيلم قنيان الشمري
ذكرى عايد عوض بطي الرشيدي	علي دخيل شافي جزاع العنزي	ناصر غويزي العويد المطيري
سعد حمد رويشد العازمي	علي سالم الجعيلان الدقباسي	نوره جاسم محمد درويش الدرويش
سعد علي خالد خنفور الرشيدي	فواز فهد هادى مترك العدوانى	يوسف سيد مهدي سيد يوسف جعفر
شعيب شباب قديفان المويزرى	ماجد موسى عبدالرحمن المطيرى	

- **الدائرة الخامسة:** والمنسحبون عددهم (8) مرشحين، وإجمالي المرشحين في الدائرة (32) منهم (31) رجلا و (1) امرأة:

أحمد عطاالله محمد قصاب الفريش	سعد رغيان سعود فهيد الشريع	فلاح مطلق هذال الصواغ العازمى
الصيفى مبارك الصيفى حزام العجمى	سعد زنيفر سعد على العازمى	فهد عياد عويض سودان المطيرى
بادي حسيان محمد الوطيب الدوسري	سعدون حماد عبيد مزعل العتيبي	فيصل محمد أحمد حسن الكندري
بدر فرج احمد الفرج	سلوى محمل ضيف الله المطيري	قاسم خليل منشد حسن الهندال
حمود محمد ناصر أحمد الحمدان	سميح ابراهيم صالح مدن القلاف	لافى سامح سليمان عجيل الشمرى
خالد حيدر مرداس مجلى الهزاع	صقر عبدالرزاق عباس العنزى	محمد هادي هايف عبدالله الحويله
خالد سالم عبدالله عدوه العجمى	طلال سعد جلال سعود السهلى	محمد حسين على صالح الحداد
خالد مشعان منيخر طاحوس	عبدالصمد صالح محمد مصبح دشتي	مناحى رجا عبدالله الحباج العازمى
دليهي سعد راشد ناصر الهاجري	على حسن محمد حسن الانصارى	ناصر عبدالمحسن محمد على المرى
سالم نملان مدغم مرزوق العازمى	غانم على فلاح على حزام الميع	نوري خلف شاوي عبدالله القلاف
سالم عبدالحليم سالم سلطان عبدالله	فايز اسباع دعيج خليفه الدبوس	

(4) الحرمان من الترشح للانتخابات

يشترط في المرشح أن تتوفر فيه شروط الناخب الواردة في قانون الانتخاب، وفي المادة (2) من القانون حُرم المرشح والناخب المحكوم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف والأمانة من التصويت أو الترشيح إلى أن يرد إليه اعتباره، وقد كان لتأخر وزارة الداخلية في انتخابات 2008م في حسم رأيها في منع ترشح عدد من الشخصيات بناء على هذه المادة، أن حدثت أخطاء كثيرة بالشطب، استطاع معها أكثرية المشطوبين كسب قضيتهم أمام المحاكم بإعادة قيدهم، وهذه أدت إلى صعوبات في إعداد أوراق الاقتراع نفسها، لذا طالبنا في التقرير السادس للمفوضية الصادر في 2009/4/27م بضرورة حسم موضوع شطب المرشحين وفقا للقانون في وقت مبكر لتمكين المرشحين المشطوبين من اللجوء الى القضاء وحسم الموضوع في وقتٍ كافٍ قبل يوم الاقتراع.

كما أيدنا في تقرير المفوضية السابع الصادر في 2009/5/4م إجراءات الحكومة في الأخذ برأي إدارة الفتوى والتشريع بقائمة أسماء المتوقع شطبهم فذلك يعطي موضوع الشطب الوقت الكافي للدراسة والفحص حتى لا تتكرر أخطاء انتخابات 2008م في الموضوع، لذلك ناشدنا الحكومة في التقرير السابع حسم قرار الشطب من عدمه خلال أسبوع، حتى يتمكن من تشطب أسماؤهم من الطعن أمام القضاء وصدور الأحكام قبل الاقتراع بوقت كافٍ لطباعة أسماء المرشحين.

وبالفعل أنجزت وزارة الداخلية في وقت مبكر موضوع شطب المرشحين الذين لا تتوافر فيهم شروط الناخب والمرشح، بعد أن عرضت الوزارة كشفاً بالأسماء على إدارة الفتوى والتشريع، فتم شطب ثلاثة مرشحين بعد التأكد من عدم توافر الشروط، فالوزارة انتهت من ذلك في وقت كافٍ للمشطوبين للتقدم بطعونهم على قرار الشطب حتى يحصلوا على أحكام قبل يوم الاقتراع بوقتٍ يكفي لإعادة إدراج أسمائهم في قائمة المرشحين.. لذلك لم نشهد في هذه الانتخابات أي ردود أفعال قانونية لأي من المشطوبين، مما وفر جوا من الحرية في الترشح لكل من له الحق بذلك.

(5) وزراء.. مرشحون

لقد نبهنا في الانتخابات السابقة 2008م إلى خطورة استمرار الوزير في منصبه وهو يخطط للترشح في الانتخابات، وأن بعضهم استغل المنصب لتحقيق أغراض شخصية لنفسه أو تياره أو جماعته، وقد ثبت بعد ذلك أن بعضهم استغل المنصب بالفعل فأوقع الحكومة بحرج كبير، وقد تكرر هذا الخطأ في هذه الانتخابات، فقد أعلن وزراء في الحكومة عن رغبتهم بالترشح في الانتخابات واستمروا على رأس عملهم مدة ليست بقصيرة، حيث أشرنا في أكثر من تقرير أسبوعي إلى وجود معلومات مؤكدة أن منهم من يستغل منصبه في تمرير الكثير من المخالفات داخل وزارته، وبعضهم يقوم بإجراء اتصالات بمسؤولين في وزارات أخرى ويستخدم صفته الوزارية لتمرير معاملات عبر الهاتف، وكنا نتمنى أن يبادر سمو رئيس الحكومة بسرعة البت في استقالة هؤلاء الوزراء.

الوطن

10 محليات

مرسومان أميريان على خلفية رغبة العريتي والروضان الترشح لعضوية البرلمان

صباح الخالد لتصريف شؤون العدل والأوقاف وموضي الحمود للصحة

جريدة الوطن – 2009/4/7م

في 2009/4/6م قبلت الحكومة استقالة وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية حسين الحريتي وكذلك وزير الصحة روضان الروضان، وقد بقي الوزيران في منصبيهما رغم إعلان رغبتهما بالترشح ، لمدة 19 يوما من فترة الشهرين، أي ما يعادل ثلث المدة تقريبا، وهي أطول من مدة العام الماضي التي بلغت رُبع المدة.

وقد ورد للمفوضية الكثير من المعلومات والبيانات عن تجاوزات كثيرة حدثت في كل من وزارة العدل ووزارة الصحة، نشرت الصحف المحلية بعضا منها.

كذلك يتداول الكويتيون وجود تحالف قوي بين مرشحين اثنين في إحدى الدوائر الانتخابية، أحدهما وزير، والآخر له أخ يتولى مسئولية في الوزارة نفسها، فتم تمرير الكثير من الملفات في إدارة العلاج بالخارج، وإن كنا لا نملك دليلا على هذا القول، لذا نتمنى تقديم سؤال برلماني حول العلاج في الخارج في كل من وزارات الصحة والدفاع والداخلية، لمعرفة عدد القرارات المتخذة في فترة الانتخابات، ومن تقدم بالمعاملات من المرشحين.

كما أشرنا في تقريرنا الرابع الصادر في 2009/4/13م إلى وجود تجاوزات للقوانين واللوائح، نشرت بعض الصحف المحلية عشرات منها رصدها ديوان الخدمة المدنية، وكثير منها في الوزارات التي ترشح وزراؤها للانتخابات.. لذلك طالبنا بعدم الاكتفاء بإلغاء التجاوزات وتصحيح الأوضاع، بل لابد من محاسبة المخطئ.

الحريتي يودع العدل بـ قرارات مخالفة!

الخدمة المدنية

٦٣ مخالفة لـ ٦ جهات حكومية خلال أربعة أسابيع

غضب بوسيف القطيري وحمد السلامة

جريدة القبس – 2009/4/13م

(6) الخدمات الحكومية للمرشحين

حاول بعض المرشحين لانتخابات مجلس الأمة تسهيل الحصول على خدمات للناخبين في عدد من الجهات العامة وذلك عن طريق مخالفة القوانين والإجراءات المتبعة، بواسطة تعاون وتساهل مسؤولين حكوميين مع بعض المرشحين دون غيرهم، وقد أصدر رئيس ديوان الخدمة المدنية تعميما إلى الجهات الحكومية بشأن وقف التعيينات وشغل الوظائف الإشرافية والنقل والندب خارج الجهة اعتبارا من 16 مارس 2009 وحتى تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة، وقد أشارت وسائل الإعلام إلى تجاوزات تحدث في عدد من الجهات العامة، وحسنا فعل وزير الشئون الاجتماعية والعمل وكذلك وزير التجارة والصناعة بالتراجع عن قرارات إدارية خاطئة.

وقد طالبنا مجلس الوزراء في التقرير الأسبوعي الثاني الصادر في 2009/3/30م أن يبادر إلى تكليف لجنة حكومية محايدة، لمتابعة القرارات التي يتخذها الوزراء والمسؤولون في الجهات العامة خلال الموسم الانتخابي، للتأكد من مدى مطابقة جميع تلك القرارات للقانون، تفادياً لأي شبهات كالتي وقعت في الانتخابات الماضية، حيث رصدت الجهات الحكومية وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية حينها مئات التجاوزات.

حرصا من مجلس الوزراء على حياد الجهات العامة في العملية الانتخابية فقد قرر وقف الكثير من المعاملات في الجهات العامة، منها ما يتعلق بالتوظيف والموظفين ومنها ما يتعلق بالعلاج وغيرها الكثير، ولئن كان هذا التوجه محموداً باعتباره يحد من استغلال المنصب العام لتحقيق أغراض شخصية ويمنع المرشحين من تمرير معاملات مخالفة للقانون من خلال علاقاتهم مع المسؤولين، إلا إن هذا التوجه يعني عدم قدرة الجهات العامة على تطبيق القانون خلال تأديتها لواجباتها وإنفاذها لاختصاصاتها، فتلجأ إلى وقف أعمالها خشية وقوع التجاوزات، وفي ذلك إضرار كبير بمصالح المواطنين.. لذا يجب إصلاح النظام الإداري في الجهات العامة مستقبلاً حتى تسير خدمات الدولة بشكل طبيعي، مع رصد لمن يتسبب بمخالفة القانون أو يتجاوز اللوائح أو يضر بمراجعين آخرين، ومعاقبة كل شخص يتسبب بذلك التجاوز، بدءاً من الوزير وحتى أصغر موظف في وقت الانتخابات وطوال العام.

كما ورد إلى المفوضية الكثير من المعلومات حول قيام مرشحين بتمرير معاملات وأخذ تأشيرات – أحيانا – بالموافقة على أن يتم التنفيذ بعد انتهاء الانتخابات، ويقوم بتمريرها مسؤولون في الوزارات من درجة وكيل وزارة أو أقل، طمعا في رضا هذا المرشح، بحسب قوة فرص فوزه.

يقوم ديوان الخدمة المدنية بدور جيد في تطبيق قرار مجلس الوزراء بشأن وقف النقل والندب والترشيح في الجهات الحكومية، وقد استطاع رصد 185 مخالفة في 23 جهة حكومية خلال شهر واحد، بواسطة مراقبي شؤون التوظف التابعين للديوان، فيما تم سحب نصف تلك القرارات تقريبا، والشئ المؤسف في الموضوع أن أكثر وزارتين لديهما مخالفات هما وزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية.

أكثرها الداخلية ثم الأوقاف والعدل

١٨٥ مخالفة في الجهات الحكومية في شهر

احصائية عددية بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٧) من تاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ م وحتى تاريخ ٢٠٠٩/٤/١٥

م	اسم الجهة	عدد القرارات المخالفة	عدد القرارات المسحوبة	عدد القرارات غير المسحوبة
١	وزارة الداخلية	٨٠	٨	٧٢
٢	وزارة الصحة	٢٠	٢٠	-
٣	وزارة التجارة	٧	-	٧
٤	وزارة التربية	٨	٨	-
٥	وزارة الإعلام	٤	-	٤
٦	وزارة الشؤون	٨	٨	-
٧	وزارة العدل	١٠	-	١٠
٨	وزارة التربية	٢٠	١٠	١٠
٩	وزارة الدولة	٨	٨	-
١٠	وزارة التعليم العالي	٨	٨	-
١١	وزارة الأشغال العامة	٢٦	١٨	٨
١٢	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	٢٢	١٢	١٠
١٣	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٢٦	٢٦	-
١٤	الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية	٤	٤	-
١٥	الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية	٨	-	٨
١٦	الهيئة العامة للطيران المدني	٦	-	٦
١٧	الهيئة العامة للبيئة	٤	-	٤
١٨	إدارة الجمارك	١٢	-	١٢
١٩	إدارة الفنون والمتاحف	٤	-	٤
٢٠	الإدارة العامة للإطفاء	٢	-	٢
٢١	الإدارة العامة للإقامة	٢	-	٢
٢٢	الإدارة العامة لمباحث المخطوطات والمطبوعات	٢	٢	-
٢٣	شركة الكويت	٢	-	٢
	الإجمالي	١٨٥	١٥٠	٣٥

جريدة القبس – 2009/4/28م

وفي تقريرنا الثامن الصادر في 2009/5/11م أشرنا إلى الاتصال الذي وردنا من وكيل وزارة الداخلية المساعد للشئون المالية والإدارية أكد فيه أنه لا توجد الا مخالفة واحدة تجري معالجتها، وأن هناك جهازاً عسكرياً في الوزارة لا يخضع للوائح ديوان الخدمة المدنية، وأن الوزارة حريصة على الالتزام بقرارات مجلس الوزراء.. كما أشرنا إلى الاتصال الذي وردنا من وكيل وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية أكد فيه أن القرارات المخالفة عددها 25 قراراً وأنه تم سحب 20 قراراً والباقي 5 فقط وهي لا يشملها حظر مجلس الوزراء لأنها قرارات للتسكين في مناصب إشرافية لفترة مؤقتة وليست دائمة وأن الوزارة على استعداد لإلغائها إذا طلب الديوان منها ذلك.

عمادي: "الأوقاف" ملتزمة بوقف التعيينات في الوظائف الإشرافية

■ الى وكيل وزارة الأوقاف المساعد للشؤون المالية والإدارية فريد أسد عمادي التزام الوزارة بقرار مجلس الوزراء وتعميم ديوان الخدمة المدنية بشأن وقف التعيينات وشغل الوظائف الإشرافية وانتقال وانتداب فارغ الجهة الحكومية خلال الفترة من 15 مارس وحتى تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة.

وأوضح عمادي في تصريح صحافي بأن الوزارة سحبت القرارات الإدارية التي أصدرتها (20 قراراً) قبيل صدور قرارات مجلس الوزراء وتعميم الديوان.

وبين عمادي أن الوزارة ألغت خلال فترة الحظر مخالفة الذكر وأصدار (5) قرارات إدارية، يتضمن أغلبها تغيير المسمى الوظيفي لبعض الموظفين استناداً إلى أن قرار مجلس الوزراء وتعميم الديوان سالفي الذكر لم يحظرا بشكل واضح وصريح تغيير المسميات الوظيفية، مشيراً الى أن القرارات الأخرى تضمنت ندب بعض موظفيها للقيام بالإضافة إلى أعمالهم بأعمال بعض شاغلي الوظائف الإشرافية بصفة مؤقتة وذلك استناداً إلى أن قرار الحكومة وتعميم الديوان حظرا فقط شغل الوظائف الإشرافية الشاغرة دون التطرق إلى حظر شغل الوظائف الإشرافية غير الشاغرة بصفة مؤقتة مؤكداً عدم وجود ثمة مخالفة في تلك القرارات لقرار مجلس الوزراء وتعميم الديوان آنفي الذكر.

وذكر عمادي أن هذا النوع من القرارات الغرض منه انتظام سير العمل لحين عودة صاحب الوظيفة الأصلي حيث أنه من غير المتصور تعطيل عمل وظيفة ما لحين أن شاغل هذه الوظيفة بالإضافة نائب عنها فترة وجيزة من الوقت تغير المعاشه بإجازة دورية مثلاً، مشيراً إلى أن الوزارة ألغت بقرار على كتاب ديوان الخدمة المدنية بشأن ما أورده من القرارات وأنها بانتظار رد الديوان عما يوضحه بكتابها سالف الذكر من رد، وأكد عمادي أنه في حال رد الديوان بالتأييد على مخالفة الوزارة فيما ألغت به من قرارات سالفوم الوزارة اتخاذها منها بقرار مجلس الوزراء وتعميم الديوان بسحب القرارات الخمسة الشار إليها واعتبارها كأنها لم تكن وإلغاء ما يترتب عليها من آثار.

جريدة السياسة – 2009/5/10م.

(7) دور العبادة

يحظر قانون الانتخابات 1962/35 استخدام دور العبادة في الحملات الانتخابية ويعتبرها أحد أنواع الجرائم كما جاء في المادة (45) وأن هناك عقوبات بالسجن والغرامة أو أحدهما لمن استخدم دور العبادة أو دور العلم للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به، ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية هي المعنية بالتأكد من عدم استغلال دور العبادة بما يسيء للعملية الانتخابية، مقابل ذلك، يجب أن يكون للوزارة دور إيجابي في ممارسة الناخبين لدورهم الوطني الهام، كالتحذير من المال السياسي ومن الانتخابات الفرعية، كما يجب تبيان ضرورة المشاركة في التصويت لاختيار من يصلح للتشريع والرقابة بشكل عام وليس بتوصيف لا ينطبق معه الحال إلا على مرشح معين أو تيار فكري محدد.

أصدرت هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مجموعة من النصائح العامة المتعلقة بالانتخابات وما تشهده من ظواهر سلبية، مثل نقل الأصوات بين الدوائر وشراء الأصوات والتنابز بين المرشحين، والتوجيه بحسن الاختيار من الكفاءات ممن يصلح لمهام عضو مجلس الأمة.

نقل القيد إلى دائرة أخرى صوريا حرام

هيئة الفتوى: لا يجوز للناخب القسم لمرشحه بمنحه الصوت

كتب ناقل الحميدان:

أصدرت إدارة الافتاء بيانا باسم هيئة الفتوى والتشريع قالت فيه إن الافتاء التركي عيسى القطبي: انه ينبغي على كل من له حق الانتخاب والترشيح أن يلتزم بمبادئ الشريعة السمحاء التي حددت حقوق وواجبات كل منهما في البيان وبيانه بالفتوى التي تحمله والوطن على أساس أنهما أن هيئة الفتوى ترى أن من واجبها أن تذكر جميع من له حق الانتخاب والترشيح لضرورة هذا الموضوع بالمبادئ الإسلامية التي يجب عليهم التزامها في هذه الانتخابات من باب قوله تعالى: {وتذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين} (55) سورة الذاريات. وانهم هذه المبادئ إن يشتار المواطنون عند الانتخاب اصحاب الكفاءة والعدالة القادرين على تمثيل أعباء هذه الوظيفة السياسية بالمصالح العامة، غير متأثرين بمصالحهم الشخصية والفئوية. ومقدمين المصالح العامة عليها. وهذه أمانة الله تعالى في أعناقهم ولا يتنازلون عن المسؤولية أمام الله تعالى الا بالقيام بها على الوجه الصحيح. لقوله تعالى: {إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا} (58) سورة النساء. ولا يقدم ذلك وان يعلن الناس مبادئه التي ينوي تبنيها والدفاع عنها بكل صدق وامانة.

• وزير الحقانية

وأضاف البيان لا يجوز لأي من المانحين ان يفعل على نقل اسمه من منطقته الانتخابية التي منطقة انتخابية اخرى، وفقا صوريا غير حقيقي لأنه نوع من التزوير وهو حرام. ولا يجوز لأي المانحين أن يغري احدا من المانحين أو باي وسيلة اخرى. كما لا يجوز لأي من المانحين اطلاع صوته لأن ذلك رشوة محرمة. لحديث تؤمنان قال: (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي والرائش). (يعني الذي يمشي بينهما) رواه أحمد. ولا يأخذ المرشح ان يأخذ على التأشير عليها أو سحبها أو عدم التأشير عليها أو إعطاء صوته لأحد أو منعه عن أحد أو أي شيء من ذلك القبيل.

جريدة الوطن – 2009/4/26م

كما انتجت ادارة الثقافة الاسلامية في وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية فلاش (اعلان) تلفزيوني توعوي قيمي عن التنافس الإيجابي تحت عنوان: "نتنافس بس هم احنا حبايب" ، وقد قامت الادارة بتعميم الفلاش على المحطات التلفزيونية الحكومية والخاصة مجانا لبثه بين فقراتها بهدف توعية الجمهور بأهمية التنافس لخدمة الوطن مع صفاء النفوس وعدم تشاحنها.

عمل توعوي يواكب مع فترة الانتخابات البرلمانية

«الثقافة الإسلامية» تطرح فلاش تلفزيوني

«نتنافس بس هم احنا حبايب»

جريدة الراي- 2009/4/27م.

وقد لوحظ بشكل عام أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كان بإمكانها القيام بدور أكثر إيجابية لحث الناخبين على ممارسة دورهم بشكل صحيح، والتنبيه عليهم بالابتعاد عن مخالفة القوانين وتطبيق النظم الخاصة بالانتخابات، ولكن دورها كان مفقودا في موضوع الانتخابات الفرعية القائمة على العصبيات البغيضة، كما أن دورها متواضع في التحذير من الرشوة الانتخابية، وكذلك دورها في التنبيه على اختيار المرشح الصالح يأتي على استحياء.. علما بأن الخطاب الديني السليم مؤثر بدرجة عالية في تنظيم موسم انتخابي جيد وفي توجيه الناخبين لممارسة دورهم في اختيار السلطة التشريعية، ولكنه لم يستخدم، من خلال وسائل متعددة كالتوعية العامة وخطب يوم الجمعة وإقامة الندوات وإعداد المطبوعات التوعوية.

المرشحة العوضي: انتظر حكم القضاء ليضع حداً للتلفيق

"ثوابت الأمة" يقاضي أسيل: إنكار ضرورات الإسلام كفر

اعتصام في ساحة الإرادة الأحد دعماً للمرأة وتنديداً بـ"التكفيريين"

جريدة السياسة – 2009/5/8م.

في الجانب الآخر، فقد لوحظ استخدام الدين في الموسم الانتخابي بشكل سلبي أحيانا، وذلك من أطراف أخرى غير حكومية، حيث رفع "تجمع ثوابت الأمة" دعوى قضائية ضد المرشحة د.أسيل العوضي متهما إيّاها بالتطاول على ثوابت الدين والعقيدة الاسلامية، وهذا التصرف من التجمع عليه أكثر من ملاحظة:

- التهمة غير مثبتة والتسجيل بشأن الحادثة متقطع ومبتور.
- في الموسم الانتخابي يظهر الكثير من الاختلافات بين المرشحين، والتجمع له مرشح أو أكثر ومنهم أمينه العام، وقد يكون في رفع هذه الدعوة تضارب مصالح ما بين السياسي والدعوي.
- تم استخدام الدين في معركة سياسية كان لها انعكاساتها السلبية على الساحة الانتخابية، أدت الى ردات فعل بعضها غير صحيح.

فعاليات سياسية: إفلاس وإرهاب فكري

دعوة «السلفية» إلى عدم التصويت للمرأة

جريدة الجريدة – 2009/5/5م

كما قامت الحركة السلفية بإصدار فتوى تدعو فيها إلى عدم التصويت للمرأة في انتخابات مجلس الأمة باعتبار أن التصويت لها محرم شرعاً، وقد أدى ذلك الى ردود فعل واسعة لدى مؤيدي التصويت للمرأة.. وكان اللافت بالموضوع هو صدور "فتوى" من تيار سياسي في قضية انتخابية حسمت منذ العام 2005م، وقد انتظم تجمع في ساحة الإرادة للتعبير عن رفض الفتوى الدينية حول تحريم التصويت للمرأة، شارك فيه مرشحات لانتخابات المجلس وعدد من الشخصيات الداعمة لحق المرأة السياسي وجمهور غفير.

(8) شراء الأصوات

استطاعت وزارة الداخلية في انتخابات مجلس الأمة 2008م رصد عمليات شراء أصوات في دائرتين، وأحالتهما إلى النيابة العامة، وقد صدر في القضيتين بالدرجة الأولى أحكام بالإدانة[6] ، وقد كان لوقع هاتين الحالتين أثر إيجابي في تراجع آخرين عن الترشح في الانتخابات – حينذاك – ممن عرف عنهم شراء الأصوات، كما كان لهذا الدور الإيجابي لوزارة الداخلية أثر جيد في انتخابات 2009م ، حيث تراجع آخرون عن الترشح للانتخابات ممن عرف عنهم شراء الأصوات.. وفي ذلك نجاح كبير في محاصرة استخدام المال السياسي يحسب لوزارة الداخلية والمسؤولين فيها في العام 2008م.

وقد تمنينا في المفوضية أن تستمر وزارة الداخلية في هذا النجاح في تلك الانتخابات، وناشدنا الوزارة في معظم تقاريرنا الاسبوعية أن تحقق نجاحا ملموسا في هذا الملف الهام، وأن تتمكن الوزارة من ضبط حالات شراء أصوات تأخذ أشكالا أخرى غير الشراء النقدي، ومنها ترميم الديوانيات وتقديم الأجهزة الإلكترونية والتأثيث للمنازل، حتى تضيف الوزارة إنجازا جديدا يحسب لها.

وفي تقريرنا السادس الصادر في 2009/4/27م أشرنا الى انتشار كلام كثير ومتواتر بشأن شراء الأصوات في الانتخابات الفرعية، ولكن لم تقع بين أيدينا أدلة ثابتة، حيث كان من المتداول بين الناس قيام بعض المرشحين بشراء أصوات داخل القبيلة، وهو أمر يستفيد منه الراشي لصغر العينة التي يتم شراؤها مقابل عدد أكبر في الانتخابات العامة، وتمكن الراشي من سرية إجراءات الرشوة، وانخفاض تكلفتها لقلة الطلب داخل الانتخابات الفرعية بالمقارنة مع الانتخابات العامة.. علماً بأن عمليات شراء الأصوات ستتسع في الفترة المتبقية من الموسم الانتخابي، وهو ما يجب أن تعمل وزارة الداخلية على مكافحته، لاسيّما وأن محاربة شراء الأصوات عليها إجماع شعبي بعكس تجريم الانتخابات الفرعية.

الجويهل يدعم مرشحي الثالثة ماليا

القبس 2009/4/17م

أما موضوع قيام أحد المرشحين في الدائرة الثالثة بعرض مبلغ مالي لأي مرشح يرغب بالترشح في الدائرة الثالثة، ففي تقديرنا أن هذا التصرف شخصي لا يجرمه القانون، وهو لا يعدو كونه من باب الفكاهة والتندر ولايجب منعه أو مواجهته بإجراءات قانونية ما دام يتم خارج المقرات الرسمية للدولة، خاصة مع غياب أي معايير قانونية لدعم وتمويل المرشحين للانتخابات.

[6] صدر حكم محكمة الاستئناف في تاريخ 2009/4/23م – أثناء الموسم الانتخابي – ببراءة أحدهما.

كما أن الصحف المحلية تنشر وبشكل شبه يومي أحوال شراء الأصوات في مختلف الدوائر الانتخابية، في محاولة منها للضغط على وزارة الداخلية للقيام بدورها في مكافحة هذه الآفة، وفيما يلي بعض الأمثلة الصحفية:

ما يتردد عن الفرعيات.. مبالغ فيه

«الداخلية» لـ «الدار»: شراء الأصوات بدأ.. ونرصد الحالات

يوسف حجي

كشف مصدر أمني بوزارة الداخلية لـ «الدار» عن أن عمليات شراء الذمم والأصوات الناشطين مدت بالفعل في بعض المناطق، مبينا رصد أجهزة الوزارة عدة محاولات لارتكاب هذه الممارسات الممنوعة قانونا، موضحا أن هذه الأجهزة تعرف تماما الدوائر التي تجري فيها مثل هذه الممارسات، وأنها تقف على مقربة منها، وفي حالة يقظة تامة للتصدي لها، مشددا على أنه سيتم التعامل معها بكل حزم.

ونوه المصدر في هذا السياق بحالات شراء أصوات سبق لأجهزة الوزارة أن رصدتها خلال الانتخابات الماضية، ولم القبض على عناصرها ومرتكبيها، وإحالتهم للسلطات القضائية المختصة، وبعض هذه القضايا لا يزال منظورا أمام القضاء.

إلى ذلك، دعا المصدر المواطنين إلى احترام القانون، والحرص البالغ على أن تأتي الانتخابات المقبلة بعيدة عن أي شوائب، التي تكون خالية من الشوائب التي تشوب التوجه الديمقراطي الكويتي من جهة أخرى، أكد المصدر نفسه لـ «الدار» أن أي محاولة لإجراء انتخابات فرعية في الخارج سيتم رصدها بكل دقة، سواء جرت في دول عربية أو خليجية أو حتى دول أوروبية. واصفا الأنباء التي تتردد بشأن الاستعدادات الجارية لإجراء هذه الفرعيات وفقا لخطط وما شابه ذلك بأنه كلام مبالغ فيه.

جريدة الدار – 2009/4/4م

الاستحقاق الانتخابي دخل مرحلة الجد.. والحكومة تفتح باب تطبيق القانون على مصراعيه

شراء الأصوات بدأ... و6 مرشحين مهددون بالشطب

جريدة السياسة 2009/4/22م

شراء أصوات في «الثانية والرابعة والخامسة» و«الداخلية»... أول من يعلم

الأدلة دامغة بالصور... والإحالة إلى النيابة قريباً

جريدة الجريدة – 2009/5/8م

حمى شراء الأصوات تضرب بقوة

جريدة الرؤية – 2009/5/9م

ورغم ان الناطق الرسمي لوزارة الداخلية أكّد على استعدادات وزارة الداخلية لمحاربة ظاهرة شراء الأصوات ، ولكن بكل أسف فإن أنباء شراء الأصوات لم تستثن أي دائرة انتخابية، حيث انطلقت عمليات الشراء في الانتخابات الفرعية في الأيام الأولى، ثم بدأت بعدها عمليات الشراء على مستوى الانتخابات العامة، ولا يوجد لوزارة الداخلية أي عذر في عدم تمكنها من رصد جرائم شراء الأصوات، فالمرشحون الذين يقومون بهذه الجرائم أعدادهم قليلة لا تتجاوز في أسوء الأحوال عن خمسة مرشحين في كل دائرة انتخابية.

الإبلاغ واجب على كل من يشهد ارتكابها

الصبر: وزارة الداخلية ستتصدى لظاهرة شراء الأصوات

جريدة القبس – 2009/4/30م

كما طالبنا وزارة الداخلية إعلان خط هاتف ساخن لاستقبال شكاوى المواطنين وبلاغاتهم بشأن عمليات شراء الأصوات، والتعامل معها بكل جدية وسرعة، حتى لا تتهم الوزارة بالتواطؤ، ولكن للأسف لم يحدث ذلك.

أحدهما مرشح في الرابعة وتلقى شيكاً بمليون دينار والثاني في الخامسة وقبض (٤٠٠ ألف دينار
نائبان سابقان يخوضان الانتخابات بأموال خليجية
الأمير والسلطان قاوموا بعنا مستحدات الحضارة الإنسانية والديمقراطية

جريدة السياسة – 2009/5/7م

نشرت جريدة (الرؤية) يوم الأحد 2009/5/3 صورة لشيك باسم أحد المرشحين يتلقى قرابة مليون دينار من شخصية خليجية، كما نشرت صحف أخرى أنباء عن الموضوع نفسه وموضوع مرشح آخر، وناشدنا الجهات المعنية في وزارة الداخلية والبنك المركزي أن تتبع الموضوعين وتعمل على تأكيده أو نفيه، لأن هذا يشكل خطرا حقيقيا على الأمن الوطني للدولة.

وقد بادر أحد هذين المرشحين بنفي تلقيه تمويلاً خارجياً لحملته الانتخابية، وبين أن مبلغ المليون المحوّل إليه من عملية بيع بالأجل قبل عامين لإبل والآن تسلم قيمتها، فيما يتحدث الناخبون عن ضعف حالته المادية، وكذلك ضعف حالة والده المادية.. في حين أن المرشح الآخر في الدائرة الخامسة الذي أشارت إليه بعض الصحف الذي تسلم مبلغا من جهة خارجية قيمته أربعمائة ألف دينار لم يصدر منه أي تعليق.

وهذا يقودنا الى موضوع استخدام المال السياسي في مختلف الدوائر الانتخابية بشراء المرشحين ذاتهم، حيث يطوف بعض المتنفذين بأنفسهم أحيانا وبوسطاء غالبا، على عدد من المرشحين، ومنحهم مبالغ مالية كبيرة، لا تقل عن مائة ألف دينار، دعماً للمرشحين في حملتهم الانتخابية، بهدف التنسيق معهم بعد نجاحهم لتحقيق أجندة محددة لهؤلاء المتنفذين، وهم شريحة من الشخصيات تتوزع ما بين سياسيين واقتصاديين من فئات اجتماعية متنوعة.. والمحزن في الأمر، أن بعض المرشحين يتحدثون فيما بينهم دون استحياء عن المبالغ التي استلموها، ويسأل كل منهم الآخرين عن المبلغ الذي حصلوه من هذا المتنفذ أو ذاك للتأكد من أنهم لم يستلموا مبالغ أقل!!

وأمام هذا الحجم من الفساد، كان هناك بارقة أمل في أبناء هذا الوطن، حيث بادر عدد من العسكريين الغيورين على الوطن من جهات معنية بمحاربة تلك الجريمة البشعة بالاتصال بالمفوضية للمساعدة في ضبط بعض عمليات شراء الأصوات، وسبب مبادرتهم هو حالة التراخي التي تعيشها تلك الأجهزة في مواجهة هذه الجريمة، وقدرتهم على ضبطها حين تصدر لهم تعليمات، ولكن المفوضية اعتذرت عن التنسيق مع العسكريين التزاما منها بدورها المدني.. فكل التحية والتقدير والحب لأولئك العسكريين الشرفاء.

وأخيرا، فرغم الدور المتواضع والسلبي لوزارة الداخلية في موضوع منع الانتخابات الفرعية المجرمة قانونا، إلا إننا توقعنا منها دورا أكثر إيجابية في موضوع منع جريمة شراء الأصوات، الذي يحظى بقبول كبير من مختلف فئات المجتمع، باستثناء الشخصيات الفاسدة من المرشحين وغيرهم ممن يقومون بعمليات تمويل وشراء الأصوات، وقد شهدت الدوائر الخمس عمليات واسعة لشراء الأصوات، ولكن كان موقف الوزارة سلبيا للغاية.

(9) الانتخابات الفرعية

لا يخفى على أحد تجريم القانون للانتخابات الفرعية بين القبائل أو الطوائف وفقا للمادة (45) من قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 1962/35، حيث تجرِّم تلك المادة فعل كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها لاختيار واحد أو أكثر من بين المنتمين للقبيلة أو الطائفة، على أن يحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة بين 2000 – 5000 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، أما القانون 4 / 2008 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، فقد زاد على ذلك بالنص على حظر الإعلان عن عقد اجتماعات تشاورية لإجراء انتخابات فرعية، لذا ناشدنا في التقرير الثاني للمفوضية الصادر في 2009/3/30م وزارة الداخلية التحرك السريع والفوري لردع أي محاولات لإجراء تلك الانتخابات الفرعية، وإحالة المحرضين والمشاركين في هذه الجريمة لجهات الاختصاص للتحقيق معهم.

وقد أشدنا في التقريرين الثاني والثالث بوزير الداخلية والوزارة الذين أكدوا في أكثر من مناسبة عزمهم تطبيق القانون بحزم في منع الانتخابات الفرعية، فهل قامت الوزارة بدورها في تطبيق القانون مع حالات الانتخابات الفرعية؟

«فرعية» عوازم الخامسة تواجه الانشقاق

جريدة الراي – 2009/4/4م

لاحظنا في الأسبوع الثالث من الموسم الانتخابي تردد أعداد لا بأس بها من مثقفي القبائل في خوض الانتخابات الفرعية أو المشاركة فيها، لأنها تفتقد لأدنى اعتبارات العملية الديمقراطية في إجراءاتها وتنظيمها والمشاركين فيها وإفرازاتها، فضلا عن عدم التزام كثير من الفائزين فيها بقسمهم فيتحالفون سرا مع مرشحين آخرين من خارج القبيلة التي تعهدوا لها بالالتزام، وبشكل عام، يمكن ملاحظة عزوف مثقفي القبائل عن خوض الانتخابات الفرعية لأسباب شرعية وأخرى قانونية.

صارت بين الفخوذ..!

جريدة القبس – 2009/4/7م

وهذا التوجه لدى عدد من أبناء القبائل كان يمكن استثماره ودعمه من خلال حملات التوعية الإعلامية والدينية الحكومية لمنع تلك الجريمة الانتخابية التي لها انعكاساتها على قيم المواطنة على المديين القريب والبعيد.. ولكن وزارة الداخلية – مع الأسف – اعتمدت أسلوب ترك الانتخابات الفرعية تمر، مع رصد لمنظمي تلك الانتخابات تمهيدا لإحالتهم إلى النيابة العامة، وقد تم إحالة أعداد من المواطنين إلى النيابة العامة للتحقيق معهم في تنظيم انتخابات تخص المجلس البلدي التي جرت في نهاية شهر مايو 2009م، مثل انتخابات فرعية إحدى قبائل الجهراء في الدائرة الرابعة، وإحدى قبائل الفروانية في ذات الدائرة، علما بأن تجارب الوزارة السابقة تؤكد على فشل تجميع أدلة الإدانة رغم أن المشاركين في الانتخابات الفرعية بعشرات الألوف.

إذن، كانت البداية في مرور فرعيات انتخابات المجلس البلدي، ولو شعر الناس بجدية منعها – في حينها – لتردد كثير منهم في المشاركة في تنظيم فرعيات مجلس الأمة، فكان هذا هو الضوء الأخضر الأول في السماح بإنجاز الفرعيات، ثم كان الضوء الأخضر الثاني وهو تمرير فرعيات أفخاذ عدد من القبائل لانتخابات مجلس الأمة التي أنجزت دون أي عوائق، علما بأن الصحف كانت تنشر أخبارها، وهذا مما يعمق سلبيات الانتخابات الفرعية، حيث تزيد من حدة المشكلة العصبية وأثرها السلبي على المجتمع، فبعد تقسيم المجتمع إلى قبائل، صارت القبيلة مجزأة الى أفخاذ، وفي النهاية كانت الرسالة واضحة لمنظمي الانتخابات الفرعية: إن تجاوز القانون في تنظيم الانتخابات الفرعية مسموح به.

بعد فرعية دياحين المطير

فرعية الجبلان المطران في 6 دواوين

عادل الشنان

جريدة الدار – 2009/4/4م

وقد بدأت الصحف المحلية تنشر أخبار انتخابات الفرعيات للقبائل في الدائرتين الرابعة والخامسة، مواعيدها والمنظمين لها وأشكال التنظيم، في حين وقفت وزارة الداخلية مكتوفة الأيدي، فبدأنا نشاهد الوطن – وبكل أسف – يتمزق قبليا على مرأى من أبنائه.

الراي

هني وعافية

يوم «الفرعيات»... منتصف أبريل!

جريدة الراي – 2009/4/2

فالدائرة الخامسة مثلاً، احتشدت فيها صفوف أكبر قبيلتين لكي تحصد كل منهما أربعة مقاعد – من أصل عشرة مقاعد – للحفاظ على ما حققته في الانتخابات الماضية، مع سعي إحداهما للحصول على مقعد خامس، وفي الدائرة الرابعة أيضا احتشدت صفوف قبيلتين لكي تحصد كل منهما أربعة مقاعد، مع سعي إحداهما للحصول على مقعدين إضافيين من خلال مستقليها، فيما نجد في الدائرتين أن القبائل الصغيرة تجمع صفوفها لكسر سيطرة القبيلتين الكبيرتين، أما العائلات بمختلف فئاتها فتشعر أن فرصة فوز الكفاءات من أبنائها منعدمة، وتأثيرهم في التصويت لا وزن له، مما يدفعهم إلى مقاطعة الانتخابات.

السياسة

تصريحات قيادي بالوزارة حول تعليق القانون ذهبت ادراج الرياح ... والدليل "تسميات المفجوء"

تخبط انتخابي ... و"الفرعيات" تُجرى على مرأى الداخلية

جريدة السياسة – 2009/4/4م

الفوز لرباعيين و4 مرشحين من 31 في ديوانيات امتدت من صباح السالم حتى أم الهيمان

صافرة «التشاوريات» تدوي في «الخامسة» اليوم

جريدة الراي – 2009/4/15م

رصد 100 ديوانية شهدت تشاوريات في الـ 5

الداخلية حصرت السيارات المشاركة وصورت كل ما حدث.. وعتيبة زكت حماد

جريدة النهار – 2009/4/16م

انتشرت في الصحف خلال الأسبوع الخامس – قبل 2009/4/20م – بيانات التزكية التي ينشرها أصحابها للإشارة إلى حصولهم على التزكية من القبيلة، وهي إعلانات غير صحيحة، فالتزكية تتم بالإجماع على شخصية واحدة أو بالامتناع عن المنافسة، ولكن الصحيح هو أن هؤلاء قد خاضوا الانتخابات الفرعية التي يجرمها القانون وفازوا فيها باقتراع شمل العديد من المرشحين المتنافسين في مراكز اقتراع موزعة على أكثر من منطقة سكنية.

بيان هام
لأبناء عائلة الكندري الكرام

جريدة الوطن – 2009/5/12م

ولم تقتصر الانتخابات الفرعية على القبائل فقط، بل امتدت إلى بعض العوائل الحضرية، ومنهم عائلة الكندري، حيث تم تنظيم انتخابات فرعية في الدائرة الأولى لتصفية أعداد المرشحين الكنادرة، مما دفع عدداً كبيراً من أبناء الكنادرة الى إصدار بيان صحفي يرفضون فيه إجراء انتخابات فرعية كما يرفضون مخرجاتها، إصراراً منهم على قيم المواطنة، وقد نشروا البيان في أكثر من جريدة يومية وبمساحة كبيرة، وتم توقيعه من عددٍ كبير من شخصيات العائلة، وقد أفضى ذلك إلى عدم نجاح أي من المرشحين الكنادرة الثلاثة، رغم حصول د.محمد حسين الذي لم يدخل التصفية العائلية على المركز الحادي عشر في الدائرة الأولى.

نتائج الفرعيات:

- أنجزت قبيلة مطير في الدائرة الرابعة انتخاباتها الفرعية، حيث اختارت كلاً من: حسين مزيد، محمد هايف، ماجد موسى، مبارك الوعلان.. وقد عاد هايف والوعلان فقط من الأربعة الفائزين في فرعية 2008م.
- أنجزت قبيلة عنزة في الدائرة الرابعة انتخاباتها الفرعية، حيث اختارت كلاً من: طلال منيزل، علي دخيل، جمال العلاطي، خضير عقله.. علما بأن القبيلة لم تجر انتخابات فرعية في عام 2008م.
- أنجزت قبيلة عتيبة انتخاباتها الفرعية في الدائرة الخامسة، وقد أسفرت النتائج عن فوز سعدون حماد، عايض أبوخوصة، علما بأن القبيلة اختارتهما في فرعية 2008م.
- كما أنجزت قبيلة العوازم انتخاباتها الفرعية في الدائرة الخامسة، حيث أسفرت عن فوز كل من: سالم نملان، سعد زنيفر، فلاح الصواغ، غانم الميع.. وقد خسر جميع الفائزين في فرعية القبيلة في عام 2008م.
- كما أنجزت قبيلة مطير انتخاباتها الفرعية في الدائرة الخامسة، حيث فاز فيها فهد عياد، وهو يفوز لأول مرة.. واختارت قبيلة الدواسر بادي الدوسري ، وهو يفوز لأول مرة، كما اختارت قبيلتا السهول والسبيعي طلال الجلال، وهو يفوز لأول مرة، وأنجزت قبيلة قحطان وبني هاجر انتخاباتها الفرعية التي أسفرت عن فوز دليهي سعد، وهو يفوز لأول مرة.
- أنجزت قبيلة الظفير انتخاباتها الفرعية فاختارت اثنين من أبنائها هما: حسين جليعيب السعيدي وثامر سعد السويط.
- كما أنجزت قبيلة العجمان في الدائرة الخامسة انتخاباتها الفرعية، حيث اختارت كلاً من: خالد العدوة، محمد الحويلة، خالد الطاحوس، الصيفي مبارك.. وقد عاد الحويلة فقط من الأربعة الفائزين في فرعية 2008م.

جريدة القبس 2009/4/16م

جريدة الراي – 2009/4/16م

- بقي التماسك الاجتماعي والتعاضد السياسي بين قبيلتي العجمان والمرة لسنوات طويلة، ولكن الانتخابات الفرعية فرقتهما أخيرا، فقد دفع إصرار قبيلة العجمان على اختيار 4 شخصيات من قبيلتهم لتمثيل القبيلتين دفع أبناء قبيلة المرة لاختيار من يمثلهم بعيدا عن العجمان.. وهذه واحدة من سلبيات الانتخابات الفرعية التي يجرمها القانون.
- حسنا فعلت قبيلة العوازم في الدائرة الأولى حينما قررت عدم تنظيم انتخابات فرعية، خاصة مع تجربة انتخابات 2008 حينما اختارت الدائرة ابن القبيلة المرشح حسين الحريتي وهو لم يخض الانتخابات الفرعية، فيما لم ينجح ممن انتخبتهم فرعية القبيلة إلا واحد من أربعة، وهذا ما يعزز اللحمة الوطنية بين أهل الكويت حضرا وقبائل.

يتنافس فيها 27 مرشحاً على مقاعد القبيلة في الدائرة الرابعة

فرعية الرشايدة في 18 ديوانية

قوات الأمن ستكتفي بالعراضة والتصوير والدعباسي والنون والفجي الزوطر حظاً

جريدة النهار – 2009/4/27م

ومع صدور التقرير السادس للمفوضية بتاريخ 2009/4/27م انتهى موسم الانتخابات الفرعية لهذا العام بعد إتمام قبيلة الرشايدة لانتخاباتها الفرعية، حيث استطاعت جميع القبائل التي رغبت بتنظيم انتخابات فرعية إتمامها دون أي عوائق تذكر، وكان الملاحظ في انتخابات 2009 أن وزارة الداخلية لم تمارس أي دور في محاولة لمنع الجريمة الانتخابية، واكتفت برصدها ومحاولة جمع الأدلة وتقديمها إلى النيابة العامة، وهو أسلوب لا يمكن الحكم على جدواه إلا من خلال الأدلة التي قامت وزارة الداخلية بتجميعها ومدى الأخذ بها حين النظر فيها أمام القضاء[7].

علماً بأن النيابة العامة أمرت بضبط وإحضار المرشحين والمشاركين في الانتخابات الفرعية لمعظم القبائل، في الدائرة الرابعة، وفي الدائرة الخامسة، فتم التحقيق معهم جميعا والإفراج عنهم بكفالة مالية.

وفي حكم لمحكمة الجنايات يعتبر الأول من نوعه، صدر في 2009/5/10م قضت المحكمة بوقف نظر دعوى انتخابات فرعية قبيلة المطران المتهم فيها 17 مواطنا، وقررت المحكمة إحالة القضية إلى المحكمة الدستورية للفصل فيها، بعد أن رأت جدية الدفع بعدم دستورية المادة 45 البند 5 من القانون رقم 1962/45 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.. وقد بنى الدفاع مرافعته على محورين: الأول مجموعة من النصوص الدستورية مثل المواد 6 و 7 و 8 و 9 و 30 و 44 ، والثاني تقرير جمعية الشفافية الكويتية الذي صدر بالتعاون مع المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية والذي يدعم رأي الدفاع.. وبذلك فإن المجتمع سينتظر قرار المحكمة الدستورية في مدى دستورية تجريم الانتخابات الفرعية.

وفيما يلي ملاحظات عامة على النتائج:

- وصل إلى قاعة عبدالله السالم 17 نائباً ممن خاضوا الانتخابات الفرعية، معظمهم تمت إحالتهم إلى النيابة العامة، وجميعهم في الدائرتين الرابعة والخامسة.

[7] صدرت في شهر نوفمبر 2009م عدد من الأحكام بالبراءة في شأن تنظيم الانتخابات الفرعية.

- **لم يتم إجراء أي انتخابات فرعية في الدوائر الثلاث الأولى، وبالرغم من ذلك فاز في تلك الدوائر عدد من أبناء القبائل، ومنهم اثنان في الدائرة الأولى من قبيلة العوازم وهما: حسين الحريتي ومخلد العازمي، بالرغم من أن ناخبي القبيلة يشكلون أقلية، كما نجح اثنان من قبيلة عنزة في الدائرة الثانية من دون تنظيم فرعية، وهما: خلف دميثير وجمعان الحربش، وهذا يؤكد على اللحمة الوطنية وقبول البرنامج الانتخابي والعلاقات الحسنة عوضاً عن العصبيات.**
- **استطاع أكثر من مرشح في الدائرة الرابعة الفوز بالانتخابات من دون الدخول في فرعية قبائلهم، وهم مسلم البراك و د.ضيف الله بورمية من قبيلة مطير فيما خسر واحد من الأربعة الذين اختارتهم القبيلة، ونجح عسكر العنزي فيما خسر الأربعة الذين اختارتهم قبيلة عنزة.**

(10) الطائفية

كما أشرنا في الجزء الخاص بالانتخابات الفرعية، فإن القانون ينص على تجريم الانتخابات الفرعية بين القبائل أو الطوائف وفقا للمادة (45) من قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 1962/35، وكذلك فإن القانون 4 / 2008 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، ينص على حظر الإعلان عن عقد اجتماعات تشاورية بشأن الانتخابات.

ولئن كانت الساحة الانتخابية لم تشهد أي انتخابات فرعية قائمة على أسس طائفية ولله الحمد، ولكن من الملاحظ وجود مؤشرات طائفية عديدة من شأنها أن تؤثر على النسيج الوطني الاجتماعي، نستعرضها تباعاً.

النهار

قائمتان للحضر في الـ 4 والـ 5 لمواجهة القبائل

الشريع والحاج وناصر يقاطعون ترشيح عوازم «الخامسة».. والدباجين لن يدعموا سارق وغريد

جريدة النهار – 2009/4/5م

– فبسبب إجراء القبائل لانتخابات فرعية في كل من الدائرتين الرابعة والخامسة، حيث من المتوقع أن تفوز قبيلتان في المقاعد العشرة جميعها في الدائرة الرابعة رغم أن نسبة أصواتهم جميعا لا تصل 25% من أصوات الدائرة، ومن المتوقع أن تفوز قبيلتان في تسعة مقاعد من المقاعد العشرة المخصصة للدائرة الخامسة رغم أن نسبة أصواتهم تزيد على 20% بقليل، وحيث يقطن الكثير من الحضر السنة والشيعة الى جانب قبائل أخرى صغيرة، أدى ذلك إلى تفكير جدي بين هذه الشرائح لتشكيل قوائم انتخابية بناء على أسس طائفية وحضرية لمواجهة قوائم القبائل التي تريد احتكار المقاعد لنفسها.

– وجه مرشح يمثل تجمع ثوابت الأمة اتهاما غير مقبول للجنة إزالة التعديات على أملاك الدولة قال فيه: أن "اللجنة تستعين بعاملين من الشيعة لهدم مساجد السنة" وهذا قول مرفوض بكل الاعتبارات وأقل ما يقال فيه أنه تصريح غير مسؤول، ويشكل جريمة، ، فهو إن كان صحيحا فلا يجوز التلفظ به لأن العاملين بلجنة الإزالة من أهل الكويت ويأتمرون بأوامر الدولة، ويرأس اللجنة الفريق المتقاعد محمد البدر والمنسق العام العميد المتقاعد سعود الخترش، فلا يجوز إثارة النعرات الطائفية بين أبناء المجتمع حيث يتنافى ذلك مع أبسط المفاهيم الدستورية والقانونية والشرعية.

هايف وادعاؤه «شيعية» فريق الإزالات.. معول هدم وتكسب رخيص

جريدة الدار – 2009/4/12م

– من الملاحظات "الطائفية" قيام إحدى الصحف اليومية بنشر السيرة الذاتية لعدد من المرشحين في جميع الدوائر الانتخابية، لا يجمع بينهم سوى الانتماء للطائفة الشيعية، وهو أمر نتمنى أن تتجنبه صحافتنا الكويتية.

جريدة الدار – 2009/5/16م.

– برزت ظاهرة جديدة في ظل الدوائر الخمس، وهي المناطقية، كرديف للقبلية والطائفية، فقد شكل بعض أهالي محافظة الجهراء "لجنة مناصرة مرشحي محافظة الجهراء" تدعو الناخبين إلى توجيه أصواتهم إلى المرشحين من أهل الجهراء ، وقد نشأت هذه الظاهرة بسبب مباشر لقانون الدوائر الانتخابية الخمس الذي ضم محافظتين في دائرة واحدة، وكان نصيب محافظة الجهراء في انتخابات 2008م مقعد واحد من المقاعد العشرة التي سيطر عليها تسعة من سكان محافظة الفروانية.

جريدة الانباء – 2009/5/3م

– وعموما، لوحظ عزوف كامل عن القوائم الانتخابية المختلطة طائفيا، حتى المنبر الديمقراطي والتحالف الوطني الديمقراطي المعروف عنهما تنوع تكوينهما ثقافيا واجتماعيا خلت قائمة الأول من هذا التنوع واشتملت قائمة الثاني مستقلين جميعهم سنّة، وكذلك الحال مع كتلة العمل الشعبي التي لم يبق فيها إلا السنّة بعد خروج الشيعة عن صفوف الكتلة في المجلس المنحل، آملين تحقق المزيد من الانسجام بين أبناء الشعب الواحد في الانتخابات القادمة.

(11) العنف الانتخابي

لقد جرمت المادة (45) من القانون رقم 1962/35 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة كل من أخل بحرية الانتخاب أو بنظامه باستعمال القوة أو التهديد، أو بالاشتراك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات.

وإذا كانت انتخابات 2009م لم تشهد – ولله الحمد – مثل الأحداث التي شهدتها انتخابات 2008م والمتعلقة بالتدخل العسكري للتصدي للانتخابات الفرعية وردود الأفعال من الطرف الآخر، إلا أن الساحة الانتخابية شهدت ثلاثة أحداث كادت أن تؤدي إلى "العنف الانتخابي" شغلت الرأي العام بدرجات متفاوتة.

الطاحوس: مجاميع قبلية ستتصدى لأي محاولة حكومية ضد القبائل

البراك: وجودنا في بيوتنا أشرف لنا من أن نكون دواباً خاضعين

جريدة الجريدة – 2009/4/8م

– عقد المرشح خالد الطاحوس في الدائرة الخامسة ندوة قبل فتح باب الترشيح، تحدى فيها وزارة الداخلية أن تمنع الانتخابات الفرعية للقبيلة التي ينتمي إليها، وقال: "لدينا مجاميع قبلية منظمة سوف تتصدى لأي محاولة حكومية في هذا الشأن" ، وقد كان وقع هذا التصريح التهديدي صاعقاً على أهل الكويت جميعا الذين لم يعتادوا تحدي الدولة أو تهديدها بمجاميع منظمة إذا حاولت تطبيق القانون، مما أدى لاحقا إلى ردات فعل متعددة.

القبس

لغة التصعيد لا تفيد

جريدة القبس – 2009/4/11م

و كتبت جريدة القبس في صدر صفحتها الأولى يوم 2009/4/11م افتتاحية بعنوان: (لغة التصعيد لا تفيد)، عكست الخوف من جر البلد إلى منزلق خطير لأسباب انتخابية ومصلحة شخصية.

القبس

الأمير ترأس جلسة استثنائية لمجلس الوزراء

لا تهاون ولا سكوت عن الشحن والمس بثوابت الوحدة الوطنية

جريدة القبس – 2009/4/13م

بينما التقى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد بمجلس الوزراء يوم 2009/4/12م في لقاء هام أكد خلاله وجوب تطبيق القوانين وحفظ الدولة والمجتمع من أي نزعات فئوية بغيضة بدأت تلوح في أفق الساحة الانتخابية، كما منح هذا اللقاء غطاءً وسنداً لوزارة الداخلية بالتحديد للقيام بدورها كاملا وفقاً للقانون.

وبناء على ذلك، تم اعتقال المرشح الطاحوس من قبل أجهزة وزارة الداخلية، وقد أثنينا في التقرير الرابع للمفوضية الصادر في 2009/4/13م على ما قامت به وزارة الداخلية بالتعامل مع هذا التهديد من خلال إحالة من أطلقه إلى النيابة العامة، كما أكدنا على ضرورة الالتزام بالقانون في كل المراحل التي يتم فيها التعامل مع المرشح.

علما بأن المرشح بقي محجوزا على ذمة التحقيق لعدة أيام، حتى أفرج عنه بكفالة مالية، جرت خلالها الانتخابات الفرعية لقبيلة العجمان التي ينتمي إليها المرشح، وقد فاز في تلك الانتخابات.

متهم بـ«التشكيك في سلطات الأمير والتطاول على رئيس الوزراء بالنيابة»

بورمية محتجز في أمن الدولة

جريدة القبس 2009/4/17م

التجمعات تتجدد أمام منزل بورمية وأمن الدولة مطالبة بإطلاقه

الحكومة: سنطبق القانون وليغضب من يغضب

جريدة القبس – 2009/4/18م

– وفي قضية أخرى، شن المرشح د.ضيف الله بورمية هجوما شخصيا على النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح، بعد أن انتشرت أقاويل باحتمال تكليفه من قبل حضرة صاحب السمو بتشكيل ورئاسة الحكومة القادمة بعد الانتخابات، وقد استخدم عبارات خرجت عن تقييم أداء الرجل إلى تقييم شخصه بأوصاف قد تحط من مكانته ، كما أن تكليف رئيس مجلس الوزراء هو من اختصاص سمو الأمير وحده، وكان أسلوب المرشح غير مقبول ويؤدي إلى زيادة الشحن السلبي في نفوس الناخبين وغيرهم.

لذلك استنكرنا تصريح المرشح بورمية في تقرير المفوضية الخامس الصادر في 2009/4/20م، كما استنكرنا في المقابل رد فعل الحكومة المبالغ فيه، حيث تم ضبط المرشح في يوم الخميس وإحالته إلى أمن الدولة لعرضه على النيابة العامة يوم الأحد للتحقيق معه، كما استنكرنا التوسع في تكييف جرائم الرأي لتصبح جرائم أمن دولة، ومنع أي اتصال بين المرشح وذويه خاصة وأنه مصاب بمرض السكر، باعتبار أن ردة فعل الحكومة فيها تعسف في استخدام الحق، وقد أدت هذه الأحداث إلى تجمهر مؤيدي المرشح في ديوانه وعند مبنى أمن الدولة لأيام متتالية، كذلك أكدنا على وجوب تمكين د.بورمية من تسجيل نفسه في كشوف المرشحين لدى إدارة شؤون الانتخابات.. حيث لا يجوز منع أي مواطن تنطبق عليه الشروط من الترشح إلا بحكم محكمة بات ونهائي.

وبالفعل تم تمكين د.ضيف الله بورمية من الترشح رسميا للانتخابات في مكان اعتقاله في مبنى أمن الدولة، حيث انتقل إليه موظف مختص من إدارة شؤون الانتخابات في وزارة الداخلية، وقد تم الإفراج عن بورمية في وقت لاحق ونجح في الانتخابات بعد ذلك.

قرار بضبطه وإحضاره صدر ظهرا

خليفة الخرافي:

أستغرب تحريك قضية ضدي على تصريح مضى عليه عام ونصف العام

جريدة القبس – 2009/4/20م

– وفي قضية ثالثة، تم اعتقال عضو المجلس البلدي الذي ينوي الترشح لانتخابات مجلس الأمة خليفة الخرافي لنقده للأسرة الحاكمة، وقد جرى الاعتقال بأجواء نموذجية هادئة، وهذا الاعتقال يقطع الطريق على من يحاول أن يصور الحكومة بأنها تتعامل مع فئات المجتمع الكويتي بتمييز، وقد بقي الخرافي محجوزا في مبنى أمن الدولة، وقد تمكن من الترشح قبل الاعتقال، فتم الإفراج عنه بعد التحقيقات، وقد آثر الانسحاب من الانتخابات.

والملاحظ في هذه الأحداث عموما، أن بعض المرشحين يستخدم هذا الأسلوب باعتباره "برنامج انتخابي" يحصل فيه على التعاطف والتأييد ليتم انتخابه عوضا عن تقديم برنامج انتخابي حقيقي تنموي يخدم الوطن والناخبين.

(12) الجماعات السياسية

الجماعات السياسية الكويتية موجودة منذ ما قبل الاستقلال، لذلك فقد أكد الدستور الكويتي على وجودها في المادة (56) وما جاء في المذكرة التفسيرية بشأن هذه المادة، حيث أضفى الدستور الكويتي على الجماعات السياسية شرعية كبيرة حين أكد على ضرورة تشاور رئيس الدولة – قبل تكليف رئيس مجلس الوزراء بتشكيل الحكومة – مع كل من رؤساء مجلس الأمة السابقين ورؤساء مجلس الوزراء السابقين ورؤساء الجماعات السياسة.

لذلك، وبعد تجريم الانتخابات الفرعية القائمة على أساس عنصري قبلي أو طائفي، فإن الجماعات السياسية تعتبر هي البديل الأفضل والحضاري لخوض الانتخابات البرلمانية وغيرها، وهذا يؤكد على الدور الكبير المناط بالجماعات السياسية لترشيد العمل السياسي الكويتي وتطويره.. للانطلاق نحو الدولة الحديثة بدلا مما عليه الحال حيث تتقدم العصبية على الدولة.

ومن خلال رصدنا لأداء الجماعات السياسية الكويتية خلال الموسم الانتخابي، فقد لاحظنا مجموعة من الأمور التي من المناسب الانتباه إليها، نذكر بعضها هنا، وبعضها الآخر نذكره في (13 – البرامج الانتخابية) ، وكذلك في (14 – القوائم الانتخابية).

في التقرير الثاني للمفوضية الصادر في 2009/3/30م طالبنا الجماعات السياسية، بأن تؤكد على التزامها بقوانين الانتخابات، فلا يخوض ممثلوها الانتخابات الفرعية القبلية، وأن تمارس الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية، حتى تقدم نموذجاً إيجابياً للمرشحين عامة، وأن تدعم الحكومة في تطبيقها للقانون، وتدينها في حال تقصيرها في هذا المجال.

– قامت كتلة العمل الشعبي بدعم وتشجيع المرشح خالد الطاحوس في الدخول إلى الانتخابات الفرعية التي نظمتها قبيلة العجمان في الدائرة الخامسة، في حفل افتتاح مقر انتخابي – رغم عدم فتح باب الترشيح – وذلك من خلال حضور ناطق الكتلة الرسمي مسلم البراك في هذا الافتتاح وإلقاء كلمة بهذه المناسبة واستماعه لإصرار المرشح على خوض الانتخابات الفرعية وتحدي الدولة بمنعها.. كما شارك عضو الكتلة مرزوق الحبيني في الانتخابات الفرعية لقبيلة العوازم في ذات الدائرة، وحينما خسرها لم يخض انتخابات مجلس الأمة العامة التزاما منه بقرار القبيلة.. فيما ترشح أحمد السعدون مستقلا في الدائرة الثالثة، ومسلم البراك لم يخض انتخابات فرعية قبيلة مطير في الدائرة الرابعة، ومحمد الخليفة ترشح مستقلا في الدائرة الرابعة.

– شاركت الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) في فرعية قبائل عنزة بالرابعة (خضير عقله العنزي – لم ينجح بالفرعية) ، والعوازم (فلاح الصواغ – نجح بالفرعية) والعجمان (مبارك صنيدح – لم ينجح بالفرعية) في الخامسة، في حين قررت (حدس) نزول مرشحيها مستقلين في الدائرتين الأولى (عبدالله اسماعيل الكندري – لم ينجح) والثالثة

(عبدالعزيز الشايجي ومحمد الدلال – لم ينجحا) .. بينما اختارت النزول في الدائرة الثانية في قائمة واحدة ضمت د.جمعان الحربش (نجح) و د.حمد المطر (لم ينجح).

– أعلن التجمع الإسلامي السلفي عن ممثليه في عدد من الدوائر، وهم: في الدائرة الأولى: محمد الكندري (لم ينجح) ، في الدائرة الثانية: خالد السلطان (نجح) وعبداللطيف العميري (لم ينجح) ، في الدائرة الثالثة: د.علي العمير (نجح) ونصار العبدالجليل (لم ينجح) ، ولم ينزل على قوائم التجمع أحد في الدائرتين الرابعة والخامسة.. علماً بأن ممثل التجمع علي دخيل العنزي شارك مستقلا في الانتخابات الفرعية لقبيلة عنزة في الدائرة الرابعة (لم ينجح) فلم يشارك في الانتخابات العامة التزاما منه بقرار القبيلة.

– قرر حزب الأمة عدم خوض الانتخابات لهذا العام في بيان له نشره في الصحافة المحلية، وعللوا ذلك بوصول العملية السياسية إلى طريق مسدود.. علما بأن الحزب حقق نتائج متواضعة للغاية في انتخابات 2008م.

– حسم المنبر الديمقراطي ممثليه في الدائرة الثانية، وهما عبدالله النيباري ومحمد العبدالجادر (لم ينجحا) ، وترشح عن المنبر في الدائرة الثالثة صالح الملا (نجح)، وكان اللافت في هذه الانتخابات ضعف التنسيق مع التحالف الوطني الديمقراطي الذي قرر أن يترشح أعضاؤه مستقلين.

– بينما قرر التحالف الوطني الديمقراطي نزول مرشحيه في الدائرتين الثانية والثالثة مستقلين من دون قوائم معلنة، حيث ترشح علي الراشد مستقلا (نجح) علما بأنه تقدم باستقالته من التحالف في وقت سابق، كما ترشح عبدالرحمن العنجري مستقلا (نجح) ، في حين ترشحت د.أسيل العوضي في الدائرة الثالثة مستقلة (نجحت) .

جريدة القبس – 2009/4/13م

– تشكل أول تحالف بين أكثر من تيار سياسي في الدائرة الانتخابية الأولى هما "التحالف الإسلامي الوطني" ويمثله عدنان سيد عبدالصمد وأحمد لاري، و "تجمع الميثاق الوطني" ويمثله د.يوسف حسن الزلزلة، وهو استمرار للتحالف بينهما في انتخابات 2008 مع تغيير ممثل التجمع.. ثم انضم إليهم تحت "قائمة الائتلاف" مرشح رابع هو حمد طاهر بوحمد عن "الحساوية أو الشيخية" .

أيها الحساوية

احذروا باعة الإشاعات المتجولين بالدواوين

بيـــان

من مجلس أبا ذر الغفاري – الشعب

جريدة القبس – 2009/4/27م

– في حين يبدو أن جماعة "الحساوية" وهم الشيعة من أصول منطقة الإحساء، لم يكونو على رأي واحد، فقد أصدر (مجلس أبا ذر الغفاري) بيانا صحفيا ينادي بعدم تجديد الخلافات التي نشأت في وقت سابق بعد وفاة ميرزا حسن السليم الاحقاقي، وأن المجلس يؤكد على أن أتباعه لم يحددوا دعم مرشحين معينين ويتركون المجال لكل واحد في اختيار من يراه مناسبا، وبذلك فإن المجلس يخالف رأي تجمع الرسالة الإنسانية الوطني.

هذا وقد توجهت كثير من أصوات الحساوية في الدائرة الأولى الى د.معصومة المبارك (نجحت) ، وفي الدائرة الثانية: عدنان المطوع (نجح) ، وفي الدائرة الثالثة: هشام البغلي (لم ينجح).

– أعلن تجمع العدالة والسلام عن ممثليه في الدائرة الأولى وهما النائب السابق صالح عاشور (نجح) وأمين عام التجمع حسن نصير (لم ينجح) ، في حين ترشح في الدائرة الثانية: عبدالواحد خلفان مستقلا (لم ينجح).

وأخيرا، فإن البرنامج الانتخابي يعتبر المعيار الأهم لانتخاب المرشحين المستقلين أو القوائم الانتخابية، إلا أن البرامج لم تنتشر كثيراً في هذه الانتخابات، وفي أحسن الأحوال صدرت بعض الأمنيات أو الوعود التي لا ترتقي لأن تكون برنامجا انتخابيا.. في حين صدرت برامج انتخابية متكاملة من قبل مرشحين مستقلين، وبقي كثير من الجماعات السياسية من دون برنامج انتخابي يمكن محاسبتهم بناء عليه.

(13) البرامج الانتخابية

تتراجع أهمية البرامج الانتخابية التي يجب أن يتم اختيار الناخبين على أساسها في ظل انتخابات تنتشر فيها العصبيات، لذا وجدنا أن معظم المرشحين في هذه الانتخابات قد قاموا ببناء حملتهم الانتخابية على مواضيع لا تخدم بناء الدولة الحديثة، وكثير منها ينطلق من جزئيات، مثل: النقد غير العلمي لمرسوم الاستقرار الاقتصادي والمطالبة بإسقاط القروض ورفض هدم المساجد المتهالكة والمبنية من دون ترخيص، وهي مواضيع لو حسمت في الجلسة الأولى لمجلس الأمة القادم فليس هناك موضوعات يمكن لهؤلاء المرشحين تبنيها فينتهي دورهم، وفي مقابل هؤلاء المرشحين مجموعة أخرى لديهم برنامج عمل يصلح لأربع سنوات قادمة هي عمر مجلس الأمة.

وفي الدائرتين الرابعة والخامسة، سيطر الاستقطاب العصبي على البرامج الانتخابية، وهذا مما يزيد من خطورة الانتخابات الفرعية، فهي لا تقوم على الفكر ولا على البرنامج وانما تقوم على أسس عائلية، حيث تبدأ التصفيات من العوائل الصغيرة ثم تمتد الى الأفخاذ لتنتهي في التصفيات القبلية، وهي غالبا ما تكون لصالح "الذرية" الأكبر لكل مرشح، ولا قيمة للبرامج.. وفي حالات قليلة صار اختيار الأشخاص نوعاً من "الفزعة" مثل حالتين أمنيتين لمرشح بالدائرة الرابعة وأخرى بالدائرة الخامسة.. يقابل ذلك نموذج جيد لبرنامج انتخابي أعده المرشح ناصر المري في الدائرة الخامسة وقام بنشره في وسائل الاعلام، وهي حالة نادرة.

أما في الدوائر الثلاث الأولى، فقد وجدنا أن معظم المرشحين المنتمين لجماعات سياسية فضلوا الترشح مستقلين، واكتفوا بعلاقاتهم الاجتماعية وسيرتهم التاريخية دون أن يلزموا أنفسهم ببرامج انتخابية، وهكذا وجدنا ثقافة الاختيار على أساس برنامج انتخابي قد تراجعت بعد أن كانت أفضل في انتخابات 2008م.. أما الجماعات السياسية التي رشحت ممثلين عنها فقد تفاوتت في تقديم البرامج.

27
عملية النهوض تتطلب التزاما واضحا بمبادئ الدستور ونصوصه

جريدة القبس – 2009/5/6م.

فالمنبر الديمقراطي أعد برنامجا انتخابيا متكاملا تم نشره في وسائل الإعلام يحتوي على الكثير من مجالات العمل التي يعتزم الاهتمام بها في حال نجاح مرشحيه بالانتخابات، ولكن ما لبث أن تم التراجع عن هذا البرنامج، وصدر بيان من المنبر يؤكد على عدم إلزامية البرنامج لمرشحيه الثلاثة.. ولكن رغم هذا التراجع عن البرنامج الا أن محاولة إصداره كانت جيدة ومطلوبة.

كما أشرنا في تقرير المفوضية الثالث المنشور في 2009/4/6م إلى نفَسْ التحريض الذي ينتهجه بعض المرشحين الذين يعزفون على أوتار الفئوية القبلية أو الطائفية ممّا يسهم في تفتيت الوحدة الوطنية، وهو ما يشكل جريمة من الجرائم التي نصت عليها القوانين الكويتية، مثل قانون الجزاء وقانون المطبوعات والنشر، ولا يجب التهاون في منعه أو المجاملة له على حساب الوحدة الوطنية، كما يجب إحالة من يعمل على تفتيت الوحدة الوطنية إلى النيابة العامة تطبيقا لأحكام القوانين المشار إليها.

(14) القوائم الانتخابية

بالرغم من أن النظام الانتخابي الجديد الذي يقسم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية، ويعطي للناخب حق اختيار أربعة مرشحين، وما يوفره ذلك من فرصة جيدة لتشكيل القوائم الانتخابية على أساس من البرامج العملية والفكرية، إلا أنه لوحظ أن الجماعات السياسية قد تراجعت بشكل كبير في الدوائر الثلاث الأولى وفضلت نزول مرشحيها في الانتخابات بصفة مستقلة، فكان نصيب القوائم في الدائرة الأولى (30%) وفي الدائرة الثانية (20%) وفي الدائرة الثالثة (10%) .. فيما حققت القوائم نتائج كبيرة ومهمة في الدائرتين الرابعة (70%) والخامسة (100%) حيث كانت القوائم قبلية.

وقد تشكلت القوائم الانتخابية على النحو التالي [8]:

الدائرة الأولى:

ظهر في هذه الانتخابات قائمتان فقط ، وقد كانت سبع قوائم في انتخابات 2008م، والقائمتان هما:

- **الائتلاف: عدنان عبدالصمد [9]، أحمد لاري، د.يوسف الزلزلة، حمد بوحمد.**
- **الأولى: صالح عاشور، حسن نصير.**

وقد كانت نسبة الناجحين من القوائم الانتخابية 30% وباقي الناجحين شخصيات مستقلة.

الدائرة الثانية:

شارك في هذه الدائرة أربع قوائم انتخابية، والباقون ترشحوا مستقلين وإن كان بعضهم ينتمي إلى تيارات سياسية، والقوائم هي:

- **التجمع الإسلامي السلفي: خالد سلطان ، عبداللطيف العميري.**
- **حدس: د.جمعان الحربش، د.حمد المطر.**
- **المنبر الديمقراطي: عبدالله النيباري، محمد العبدالجادر.**
- **قائمة تحالف تضم: مرزوق البنيان و د.عوده العوده وخلف الهاجري وهم من سكان الصليبيخات والدوحة.**

وقد كانت نسبة الناجحين من القوائم الانتخابية 20% والباقون شخصيات مستقلة.

الدائرة الثالثة:

بالرغم من أن التيارات السياسية نشطة جدا في الدائرة الثالثة الا أن معظم مرشحيها فضلوا خوض الانتخابات مستقلين، فبعد أن شاركت سبع جماعات سياسية في 2008م، كانت هناك قائمة واحدة في 2009م.

- **التجمع الإسلامي السلفي: د. علي العمير، نصار العبدالجليل.**

---

[8] تم ترتيب القوائم الانتخابية في الدوائر الخمس وفق معيارين: الأول إن القائمة التي فاز فيها عدد أكبر من المرشحين، والثاني إذا تساوى أكثر من قائمة في عدد المقاعد فيتم الترتيب وفقا لترتيب الحروف (أ، ب، ت، ث...).

[9] الأسماء التي تحتها خط فازت بالانتخابات.

وقد كانت نسبة الناجحين من القوائم الانتخابية 10% والباقون شخصيات مستقلة.

الدائرة الرابعة:

ظهرت في هذه الدائرة قوائم قبلية وأخرى فكرية، ولكن الغلبة كانت للقوائم القبيلة، والقوائم هي:

- **قبيلة الرشايدة: علي الدقباسي، سعد الخنفور، شعيب المويزري، مبارك الخرينج.**
- **قبيلة مطير (المتحدون): محمد هايف، حسين مزيد، مبارك الوعلان، ماجد موسى.**
- **الرابعة للجميع : تحالف رباعي بين قبائل العجمان والعداوين وشمر والسعيد، وضم في عضويته محمد عبدالله العجمي ، فواز فهد العدواني، مطر طليحان الشمري، صالح عثمان السعيد.**
- **المتوكلون : تحالف رباعي بين قبائل الظفير وعتيبة والعوازم، وضم في عضويته د.حسين جليعيب الظفيري ، ثامر السويط الظفيري، ضيف الله نهار العتيبي، سعد الرويشد العازمي.**
- **قبيلة عنزة (ملتزمون): جمال عبدالله، خضير عقله، طلال منيزل، علي دخيل.**

وقد كانت نسبة الناجحين من القوائم الانتخابية 70% فيما نجح اثنان مستقلان من قبيلة مطير وواحد مستقل من قبيلة عنزة.

الدائرة الخامسة:

استطاعت قبائل صغيرة أن توجد لها موطئ قدم في هذه الدائرة التي تسيطر عليها عدديا قبيلتا العوازم والعجمان، فيما لم يستطع الحضر ولا المرشحون المستقلون الفوز بأي مقعد.

- **قبيلة العوازم: سالم نملان، فلاح الصواغ، سعد زنيفر، غانم اللميع.**
- **قبيلة العجمان (المتفائلون): د.محمد الحويلة، الصيفي مبارك، خالد الطاحوس، خالد العدوه.**
- **لأجلكم: تحالف رباعي بين ممثلي أربع قبائل وهم: سعدون العتيبي، دليهي الهاجري، بادي الدوسري، فهد المطيري.**
- **محافظون: تحالف يضم اثنين من الحضر واثنين من القبائل، وهم صقر عبدالرزاق العنزي، طلال الجلال السهلي، فيصل محمد الكندري ، حمود محمد الحمدان.**

وقد كانت نسبة الناجحين من القوائم الانتخابية 100% .

- **لوحظ أن هناك ظاهرة "ذكورة" القوائم الموجودة في الساحة، حيث إن القوائم الانتخابية لم تشمل أي عنصر نسائي.**

(15) مقار المرشحين والدعاية الانتخابية

مقار انتخابية... قرب المدارس

جريدة الراي – 2009/4/20م

نظم القانون رقم 2008/4 الصادر في 2008/1/29م والخاص بتعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة، موضوع المقار الانتخابية للمرشحين، حيث جاء فيه تكليف إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال فترة الحملة الانتخابية بتخصيص مسارح المدارس وقاعات تنمية خدمة المجتمع وصالات الأفراح لعقد الندوات الانتخابية لكل من يطلب ذلك من المرشحين وبالسوية بينهم، كما جاء في هذا القانون تكليف بلدية الكويت بإصدار ترخيص لكل مرشح بإقامة مقرين انتخابيين أحدهما للذكور والآخر للإناث يسمح فيه بإجراء الندوات الانتخابية للمرشح والدعوة إليها، وذلك اعتبارا من تاريخ نشر المرسوم أو القرار بالدعوة للانتخابات في الجريدة الرسمية.

50 مقرا مخالفا وإزالة 7 آلاف اعلان

لجنة الانتخابات أتمت الاستعدادات ليوم الاقتراع

جريدة الوطن – 2009/5/12م.

وقد لوحظ في الأسبوع الثاني من موسم الانتخابات قيام مرشحين وهميين بوضع لوحات لحجز بعض الساحات لإقامة مقار انتخابية، وهي حجوزات وهمية لغير المرشحين بهدف بيعها لاحقا لمن يدفع أكثر، لذا كان على البلدية الانتباه إلى ذلك ومنعه.

لقد كان جليا دور بلدية الكويت الإيجابي في التعامل مع المقار الانتخابية والإعلانات، حيث كانت ترخص المقار الانتخابية، وتراقبها في حال وجود أي تجاوزات لشروط المقار، كما كان عليها جهد كبير في مراقبة الإعلانات بالطرقات وحول مقار المرشحين، فأبلت في واجباتها بلاء حسنا.

وكذلك نظمت بلدية الكويت إمكانية استخدام المنازل السكنية كمقار انتخابية، على أن تعامل معاملة المقار الانتخابية، وفقا لضوابط وشروط قانون الانتخابات رقم 2008/4 وهذا التنظيم أنهى التلاعب الذي حدث في انتخابات 2008 حيث كان بعض المرشحين يحصل على مقرين اثنين وفقا للقانون وعدد كبير من المنازل السكنية باعتبارها ليست مقارا انتخابية.

وأمام هذا الإنجاز المميز فقد أشدنا في تقارير المفوضية بدور الفريق الخاص بمتابعة الانتخابات في بلدية الكويت برئاسة وزير الدولة لشئون البلدية د.فاضل صفر، حيث أكدت بلدية الكويت على وجوب التزام جميع المرشحين بالنظام الخاص بالمقار الانتخابية التي بدأ ترخيصها بعد فتح باب الترشيح، وأن إعلانات المرشحين خارج المقرات الانتخابية، والإعلانات الأخرى على المنازل سيتم إزالتها جميعها ومخالفة أصحابها.. وقد فعلت، كما كان للبلدية دور إعلامي مميز في رصد المخالفات والإفصاح عنها مما زاد من الشفافية في أعمالها.

جريدة الراي – 2009/4/9م

(16) شفافية الانتخابات

الشفافية مهمة في كل الشؤون، وهي أكثر أهمية في انتخابات عامة لاختيار أعضاء البرلمان، وذلك لتأكيد نزاهة الانتخابات ولتحقيق الوعي العام كي يمارس الناخبون دورهم وفق أفضل صورة ممكنة لتحقيق أفضل النتائج في اختيار ممثلي الشعب.. لذلك فإن الشفافية هي مطلب ليس على الحكومة فقط تحقيقه، وإنما على كل الجماعات والمؤسسات والأفراد.

<u>الإعلام الخاص:</u>

كان للصحافة المحلية والمحطات التلفزيونية التي تسلط الضوء على الجرائم الانتخابية دور إيجابي في محاربة ظاهرة شراء الأصوات وظاهرة الانتخابات الفرعية التي يجرمها القانون، وصد أي تجاوزات تقع من الجهات العامة ودور العبادة وجمعيات النفع العام، بعدالة وشفافية وحيادية.

في المقابل هناك دور سلبي قامت به بعض وسائل الإعلام، من خلال إثارة النعرات القبلية والطائفية، مخالفة في ذلك للقوانين الكويتية مثل قانون الصحافة والنشر وقانون المرئي والمسموع، لذا طالبنا وزير الإعلام في تقرير المفوضية الثالث القيام بتطبيق القوانين المعنية بوسائل الإعلام، فالحرية يجب أن تكون مسؤولة، والوحدة الوطنية فوق كل اعتبار.

وقبل مرور شهر من الموسم الانتخابي لوحظ إسفاف بعض وسائل الإعلام المرئي وانحدار لغة الحوار فيها، والبعد عن الطرح الموضوعي والأخلاقي الذي تفرضه أخلاقيات وشرف المهنة الإعلامية، بحجة المنافسة بين القنوات لكسب أكبر عدد من المشاهدين، من خلال طرح كل ما هو غريب وشاذ، كما لوحظ تزايد وتيرة الطرح الطائفي والفئوي البغيض، في ظل تقاعس وزارة الإعلام عن تطبيق قانون المرئي والمسموع.

<u>استطلاعات الرأي:</u>

ان استطلاعات الرأي في انتخابات الدول المتقدمة تقوم على أسس معتبرة، ومن خلال مؤسسات علمية مرخصة، ولا يجوز أن تطلق عشوائيا، ففي القانون اللبناني – وهي من دول العالم الثالث – مثلا: على «هيئة الإشراف على الانتخابات» التي تتبع وزارة الداخلية تحديد «الشروط والأصول التي يخضع لها نشر نتائج استطلاع الرأي أو بثها أو توزيعها أثناء الحملة الانتخابية، وتكون لها الصلاحيات الكاملة للتحقق من مطابقة استطلاع الرأي للقوانين والأنظمة ولقرار الهيئة». واشترط القانون المذكور «أن يرافق إعلان نتيجة استطلاع الرأي أو نشرها أو بثها أو توزيعها» ذكر «اسم الجهة التي قامت بالاستطلاع والجهة التي طلبته ودفعت كلفته وتواريخ إجراء الاستطلاع ميدانيا وحجم العينة المستطلع رأيها وطريقة اختيارها وتوزيعها والتقنية المتبعة والنص الحرفي للأسئلة المطروحة وحدود تفسير النتائج ونسبة هامش الخطأ فيها». والأهم أنه حظر «خلال العشرة أيام التي تسبق يوم الانتخاب ولغاية إقفال كل صناديق الاقتراع نشر أو بث أو توزيع كل استطلاعات الرأي والتعليقات عليها».

بينما لا يوجد في الكويت أي تنظيم لاستطلاعات الرأي، لذلك لوحظ انتشار استطلاعات الرأي في هذه الانتخابات، كما لوحظ خطأ تلك الاستطلاعات في غالب الأحيان، فمثلاً إحدى الصحف نشرت دراسة وضحت فيها أسماء الناجحين في الانتخابات، وذلك في فترة تقل عن أسبوع من موعد الانتخابات، وقد كانت نسبة الخطأ فيها كبيرة للغاية وصلت الى 26% وهي بذلك لا تتسق مع أي معايير علمية في استطلاعات الرأي.

السياسة

هؤلاء سيحتلون المقاعد الخضراء في مجلس 2009

جريدة السياسة – 2009/5/10م

كما نشرت صحيفة أخرى استطلاعا للرأي يعتمد على التصويت عبر الرسائل الهاتفية، وقد كان النشر قبل يومين من الانتخابات، فكانت نتيجة الخطأ 28%، وفي نتائج الدائرة الأولى يحصل عبدالواحد العوضي على المركز الأول بينما في النتيجة الرسمية حصل على المركز 14 بنصف أصوات الحاصلة على المركز الأول د.معصومة المبارك التي تشير الدراسة الى أنها غير ناجحة، لذلك فهي استطلاعات مضللة بكل المقاييس ولا يجوز نشرها.

الشاهد

المستقلون يقتحمون الأولى والتجار على رأس الثانية و.. حدس.. ضعيفة في الثالثة والقبائل تسيطر على الرابعة والخامسة

جريدة الشاهد – 2009/5/14م

وزارة الاعلام:

قامت الوزارة بدور جيد خلال هذه الانتخابات في المرحلتين:

- مرحلة ما قبل يوم الاقتراع، حيث التزمت الوزارة بالحياد تجاه كافة المرشحين، فلم يتم استخدام أجهزة وزارة الإعلام في التلفزيون والإذاعة لمصلحة مرشحين دون آخرين، كما كان لتلفزيون الكويت دور إيجابي في توعية الناخبين من خلال إعداد افلام إعلانية (فلاشات) بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية حول معايير المرشح الصالح.
- أصدرت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) كتابا بعنوان "السيرة الذاتية لمرشحي ومرشحات أمة 2009" وهو يحتوى على أسماء المرشحين وسيرتهم الذاتية.. ويعتبر هذا الإصدار وثيقة جيدة للتعريف بالمرشحين.

- مرحلة يوم الاقتراع: حيث قام كل من تلفزيون الكويت وإذاعتها عبر المحطات المتعددة بتغطية مباشرة لكل وقائع الانتخابات حول وداخل اللجان الانتخابية، وكانت النتائج تعلن أولا بأول.

لذلك استحقت الوزارة الإشادة بما قامت به في هذا الموسم الانتخابي، كما نأمل أن تدرس الوزارة جوانب القوة والضعف في هذا الدور، وتضع التوصيات المناسبة للاستفادة منها في المواسم الانتخابية التالية، وخاصة في مجال توعية الناخبين بأهمية ممارسة دورهم في التصويت بشكل صحيح، وأن عملية الإصلاح بالدولة تبدأ من الممارسة الصحيحة لحق الانتخاب.

وزارة الداخلية:

– يقع على كاهل مسؤولي الوزارة دور إعلامي كبير يجب أن تقوم به، وهو توعية الناخبين بالجرائم الانتخابية التي يجب تجنبها حتى لا ينالهم القانون بعقوباته، ولكن للأسف كان دور الوزارة متواضعاً للغاية في هذا الجانب، وقد يكون ذلك لسبب ضعف التشريع الذي يلزم الوزارة بهذا الدور كما فعل المشرع حين بين دور وزارة الداخلية في الإعلانات الي يتم وضعها في المناطق السكنية بأسماء وصور المرشحين.. وان كان هذا لا يعفي الوزارة من القيام بمسؤوليتها في تثقيف الجمهور للابتعاد عن مواطن الجريمة كما يفعل في الحملات الإعلامية المرورية وضد المخدرات وغيرها.

– في حين قامت الوزارة بطباعة قانون الانتخابات وتوزيعه على المرشحين ووسائل الاعلام والمهتمين بشكل عام.

الداخلية تحذر المواطنين من ارتكاب جرائم الانتخاب

جريدة النهار – 2009/5/12م.

– كما كنا نتمنى من خلال مطالبتنا المتكررة في تقارير المفوضية الأسبوعية أن تعلن الوزارة عن خط ساخن وموقع إلكتروني للإبلاغ عن حالات الفساد الانتخابي كالانتخابات الفرعية وشراء الأصوات وسوء استغلال المنصب العام لتحقيق أغراض انتخابية وغيرها من جرائم.. إلا أن الوزارة اكتفت بتصريحات صحفية مقتضبة لا تردع مجرماً ولا تشجع مواطناً صالحاً على الإبلاغ عن حالات الفساد.

– قامت وزارة الداخلية – إدارة الانتخابات – بتسليم المرشحين أسطوانة ممغنطة CD فيها أسماء كافة الناخبين في الدائرة التي يترشح فيها، وتشمل الأسماء والعناوين وتواريخ الميلاد، وهذا أمر جيد يوفر لكل مرشح كافة أسماء الناخبين بالدائرة.

رقم القائمة	رقم الدائرة	رقم الجدول	ترتيب الجدول	الحرف الأول	رقم القيد	تاريخ القيد	رقم المرجع	الاسم الأول	الاسم الثاني	الاسم الثالث	الاسم الرابع	اسم العائلة
3	1	1	1	أ	1	1980-09-10	100140345	احمد	ابراهيم	عبدالرحمن		الشطي
3	1	1	1	أ	2	1980-09-11	100735776	احمد	فهد	سليمان		الفهد
3	1	1	1	أ	8	1980-09-13	100947397	احمد	سعد	احمد	السعد	السديراوي
3	1	1	1	أ	9	1980-09-13	100855943	احمد	عبدالعزيز	محمد	محمود	الرشيدان
3	1	1	1	أ	10	1980-09-13	100207526	احمد	ابراهيم	سعود		العثمان
3	1	1	1	أ	11	1980-09-13	100825915	احمد	عبدالعزيز	عبدالله		الدعيج
3	1	1	1	أ	14	1980-09-14	100016435	ابراهيم	مبارك	الشايع		القصيبي
3	1	1	1	أ	16	1980-09-15	101451420	احمد	عبدالله	علي	عبدالله	التركي
3	1	1	1	أ	19	1980-09-15	100801357	ابراهيم	حمد	احمد		يعقوب
3	1	1	1	أ	21	1980-09-16	100079919	ابراهيم	راشد	ابراهيم		الراشد
3	1	1	1	أ	22	1980-09-16	100155456	ابراهيم	اسحق	ابراهيم		الفاجر

10

اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة لعام 2009م:

تعتبر مشاركة المجتمع المدني في رقابة ومتابعة العملية الانتخابية على مدار السنة بشكل عام، وفي يوم الاقتراع بشكل خاص، إحدى سمات الديمقراطيات الحديثة في العالم، كما أن الدول التي تسمح للمجتمع المدني بمراقبة الانتخابات فيها، تعتبر دولة متحضرة تحترم المجتمع وتعمل بشفافية وحريصة على أن تظهر بمظهر النزاهة، من هذا المنطلق، ولأن نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها وخلوها من الفساد خطوة أولى نحو إصلاح الدولة وبناء برلمانها وفقا لمعايير صحيحة وسليمة، وإلا فما يبنى على باطل يكون باطلا.. من هذا المنطلق حرصت جمعية الشفافية الكويتية على المشاركة في مراقبة الانتخابات وتأكيد خلوها من أي مظاهر غير صحيحة قانونا، لتحسين صورة الكويت الديمقراطية على مستوى العالم، رغم أن الرقابة عملية مرهقة للغاية لجمعية ليس لها موارد مالية وتقوم جهودها على التطوع.

الرؤية

تدوين الأصوات يدوياً وبحضور «الشفافية»

جريدة الرؤية – 2009/5/6م

من هذه المنطلقات خاطبت الجمعية رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار راشد عبدالمحسن الحماد بطلب مراقبة الانتخابات في يوم الاقتراع والفرز، على أن يعامل متطوعي الجمعية معاملة الإعلاميين، وقد ناقش المجلس الأعلى للقضاء طلب الجمعية ووافق عليه مشكوراً، إيماناً من المجلس بأهمية المجتمع المدني، وضرورة مشاركته في مثل هذه المناسبات كما هو معمول به في الديمقراطيات المتقدمة، فأرسل المجلس الأعلى للقضاء كتاباً في 2009/4/22م إلى رئيس اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة لعام 2009م، واستلمنا نسخة منه بالفاكس في 2009/4/26م، وجاء في الكتاب "المجلس لا يمانع من التعاون مع هذه الجمعية ومعاملتها معاملة أجهزة الإعلام في هذا الشأن".

وبناء على اتصال هاتفي من أحد كبار المسؤولين في السلطة القضائية والذي كان له دور إيجابي في موافقة المجلس الأعلى للقضاء، أعلنت المفوضية في الصحافة المحلية – بعد قرابة أسبوعين من الموافقة – عن موافقة القضاء على مراقبة الشفافية للعملية الانتخابية، ووجهنا شكرا لهم على تفهمهم لدور المجتمع المدني أسوة بما في دول العالم المتقدم وكثير من دول العالم الثالث.

[10] صورة من أسماء ناخبين كما هي في القرص المدمج.

ولكن المفوضية فوجئت بما نشر في بعض الصحف يوم 2009/5/8 من مصدر قضائي بنفي السماح لجمعية الشفافية الكويتية بمراقبة الانتخابات، وقد استوقفنا في الجمعية هذا التصريح – الأزمة – الذي علقنا عليه في تقرير المفوضية الأسبوعي على النحو الآتي:

1) جاء في التصريح أنه من "مصدر قضائي" ، وهنا يجب أن نفرق بين الوظيفة القضائية التي يتولاها القاضي في المحكمة وبين الوظيفة الإدارية التي يتولاها رئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية التي تشرف على الانتخابات، كما انتهت إلى ذلك المحكمة الدستورية بالكويت، فوظيفة أعضاء اللجنة "إدارية" وان كانت مهنتهم الأساس "قضائية"، ونقدهم بصفتهم الإدارية مباح ومراقبتهم واجب والطعن فيما يعلنونه من نتائج الانتخابات واقع، وخير دليل أحكام المحكمة الدستورية التي أبطلت أعمال رؤساء أكثر من لجنة من اللجان في انتخابات 2008م.

الحماد للعطار: لا نمانع معاملتنا معاملة الجهات الإعلامية

مصدر قضائي لجمعية الشفافية: الأدنى لا يراقب الأعلى

«الشفافية»: القضاء أصدر قراراً يعاملنا معاملة أجهزة الإعلام

كتب: عرفت عبدالغني

جريدة الوطن – 2009/5/8م.

2) ساءنا بشكل كبير ما جاء في ذات التصريح "أن الأدنى لا يراقب الأعلى" ، وسبب استيائنا أن المجتمع المدني ليس أدنى من السلطة القضائية ولا يعمل لديها، كما أن المجتمع المدني لا يعمل لدى اللجنة الاستشارية، والمجتمع المدني في الكويت وفي العالم المتحضر يراقب السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولا يدعي لنفسه العلو عن الآخرين، وإذا كان هناك "أدنى وأعلى" فعلى اللجنة الاستشارية تطبيق ذلك على نفسها حيث وافق المجلس "الأعلى" للقضاء على دخول الجمعية لمراكز الاقتراع، وكان الأولى باللجنة قبول رغبة المجلس وقراره لا تمحيصه والتردد في تطبيقه.

3) من المناسب أن تعلم اللجنة الاستشارية أن متطوعي جمعية الشفافية قد دخلوا في انتخابات مجلس الأمة 2008م إلى مراكز الاقتراع بفضل تفهم كثير من رؤساء اللجان لأهمية المجتمع المدني وضرورة مشاركته في رقابة الانتخابات، وإننا في هذه الانتخابات فضلنا أن يكون الإذن عاما بدلا من تركه لاجتهاد رؤساء اللجان، وهدفنا في ذلك تسجيل نقطة إيجابية للكويت وقضائها بالسماح للمجتمع المدني بالمراقبة بدلا مما سجلته المنظمات الدولية في انتخابات 2008 أن الكويت لا تسمح بمراقبة المجتمع المدني للانتخابات.

وأمام إصرار اللجنة الاستشارية على منعها لمتطوعي المفوضية من دخول اللجان الانتخابية، فقد تدارست المفوضية اتخاذ موقف تجاه هذا الرفض، فطرحت عدة بدائل، ليستقر الرأي على الاحتجاج الرمزي من خلال مقاطعة رئيس الجمعية لممارسة حقه بالانتخاب، من دون دعوة أعضاء الجمعية والمفوضية والجمهور لمثل هذه المقاطعة، وقد استقر الرأي على هذا الموقف الرمزي من دون تصعيد تقديراً للموقف الإيجابي للمجلس الأعلى للقضاء.

وأخيراً، نود الإشادة بكافة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، ونخص بالتقدير والشكر الأخ الكبير رئيس المجلس المستشار راشد عبدالمحسن الحماد، وعضو المجلس الأخ الفاضل المستشار فيصل المرشد على إيمانهم بالمجتمع المدني وقناعتهم بالشفافية وتعاونهم مع الجمعية في أكثر من مناسبة.

كما لابد من توجيه الشكر والتقدير الكبيرين إلى القضاة الذين بادروا واتصلوا بالمفوضية ليعربوا عن احترامهم وتقديرهم للمجتمع المدني وترحيبهم باستقبال متطوعي المفوضية لدخول اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع، حيث استطاع متطوعو المفوضية في جمعية الشفافية الدخول إلى أكثر من نصف اللجان على مستوى الدوائر الخمس، وهو ما يبعث رسالة قوية عفوية من القضاة لمن يريد تحجيم المجتمع المدني دون سند من القانون أو من ينظر إليه بفوقية لا تتسق مع كافة قيم الدين والإنسانية ومبادئ الدستور.

وفيما يلي بعض الملاحظات الأخرى على عمل اللجنة الاستشارية:

- يجب أن يكون للجنة الاستشارية ناطق رسمي، وموقع على شبكة الإنترنت تبث فيه كل المعلومات والبيانات الخاصة بأعمال اللجنة، حتى لا تدع مجالا للتفسير والتأويل والاعتماد على تصريحات "مصدر مسؤول".
- يجب على اللجنة الاستشارية تقديم بيانات واضحة وتفصيلية حول طريقة إدارة الانتخابات، مع تقديم ورشة عمل مطولة لمندوبي المرشحين وبحضور وسائل الإعلام حول كافة الإجراءات التي ستتبع في يوم الانتخابات وطريقة التصويت وطريقة الفرز، بدلاً من حدوث التباين وتزايد الاستفسارات وتعدد الاجتهادات في يوم الاقتراع.
- قام رئيس إحدى اللجان الانتخابية بطرد ممثلي وسائل الاعلام خلال عملية فرز الأصوات خلافاً للاتفاق على إدخال وسائل الاعلام في العملية الانتخابية تأكيدا على مبدأ الشفافية !

رئيس «الأصلية» في «الثالثة» يطرد ممثلي وسائل الإعلام

جريدة الجريدة – 2009/5/17م.

(17) المنظمات الأهلية

إن استخدام الجمعيات والنقابات من خلال أموالها أو مقارها يعتبر أحد أنواع الجرائم الانتخابية كما نص على ذلك القانون 1962/35 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، حيث جاء في المادة (45) أن العقوبات بالسجن والغرامة أو أحدهما لمن استخدمها للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به، لذلك دعت المفوضية منذ بداية الموسم الانتخابي إلى ضرورة تجنّب المنظمات الأهلية أي مخالفة للقانون.

وفيما يلي أبز أنشطة المنظمات الأهلية الإيجابية والسلبية:

جمعية الشفافية الكويتية:

– بعد مخاطبات وزيارات متعددة الى السلطة القضائية، وفي سابقة تعتبر الأولى من نوعها، وافق المجلس الأعلى للقضاء لمتطوعي جمعية الشفافية الكويتية على دخول مراكز الاقتراع في يوم 16 مايو ، للتأكد من سلامة العملية الانتخابية وشفافيتها ونزاهتها وخلوها من الأخطاء، وهي خطوة تؤكد حرص القضاء على نزاهة الانتخابات وبث الطمأنينة في المجتمع المدني حول شفافية العملية الانتخابية، ولكن اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة لعام 2009م رفضت السماح لأعضاء الجمعية بذلك، (انظر التفاصيل في الجزء الثاني – الاقتراع والفرز).

– أعلنت الجمعية عن حملة وطنية بعنوان (للكويت أصوت) تحثّ فيها الناخبين على الذهاب إلى مراكز الاقتراع في يوم 2009/5/16 للإدلاء بأصواتهم،بعد أن راجت فكرة مقاطعة الانتخابات لدى شريحة ليست بالقليلة بسبب الإحباط من الأداء البرلماني ، لأن عدم المشاركة في التصويت من شأنه التقليل من فرص المرشحين الصالحين للوصول الى البرلمان والقيام بدورهم التنموي، تم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع مجموعة صوت الكويت، حيث تم نشر الحملة على الإنترنت من خلال موقع خاص، وكذلك تم نشره على المواقع الشهيرة : youtube ، face book، علماً بأن الحملة موجهة الى شريحة الشباب بشكل خاص، حيث تم إنتاج العديد من الإعلانات التلفزيونية "فلاشات" بأسلوب شبابي، وبثها في المواقع الثلاثة لحث الشباب على استخدام حقهم بالتصويت.

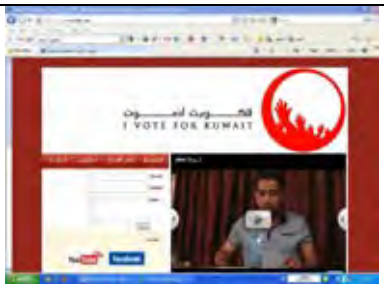

www.ivote4q8.com

www.youtube.com/user/Ivote4Kuwait

5 + (5 × 5) ... معادلة «الشفافية»
لاختيار المرشح الصالح

جريدة الراي – 2009/4/15م

– أعادت الجمعية نشر "معايير المرشح الصالح" (5×5+5) وتضم مجموعة من المواصفات التي يجب أن يتحلى بها – أو بأكثرها – النائب عن الشعب في مجلس الأمة، يمكن للناخب الاسترشاد بها، فيعمل على تقييم المرشحين، ويختار الشخصية الأكثر ملاءمة لشغل عضوية مجلس الأمة، ولقد شملت المعايير قيم النزاهة والشفافية واحترام القانون، والمؤهلات الشخصية من حيث الخبرة والكفاءة، والسمات الشخصية من حيث القيم الأخلاقية، والأطروحات الفكرية، والبرنامج الانتخابي، كما يجب أن يتعهد المرشح بخمسة أمور.. وقد تم التعاون مع تلفزيون الكويت لتصوير حلقات إعلانية تلفزيونية لكل معيار من هذه المعايير حيث تم بثها خلال البرامج اليومية، وهو دور إيجابي قامت به وزارة الإعلام.

ولأول مرة في حث المواطنين على ممارسة دورهم بإيجابية بعيدا عن الدعاية لأي فئة أو تيار أو مرشح.. بادرت بعض الصحف المحلية إلى نشر "معايير المرشح الصالح" مجانا إيمانا منها بخدمة المجتمع وترويج القيم الصالحة بين أبنائه، كذلك نشرت الجمعية هذه المعايير في موقعها على الانترنت، كما تم توزيع المطبوع الخاص بها في المقرات والأماكن العامة.

جمعية المهندسين الكويتية:

القحطاني: جمعية المهندسين تقدم برنامجا إلكترونيا للتصويت والفرز

جريدة القبس – 2009/4/8م.

في الاسبوع الرابع من الموسم الانتخابي كشفت الجمعية أن لديها برنامجا انتخابيا مجربا في عمليات التصويت ويلبي المتطلبات القانونية والدستورية في الكويت، ولئن كان هذا الجهد مشكوراً للجمعية، إلا أن "ثقة" المرشحين في عمليات الفرز والبرنامج الإلكتروني المستخدم لذلك تأتي في المرتبة الأولى، وإلا فإن الجهات المعنية لا يمكنها الأخذ بالنظام الإلكتروني من دون ثقة مطلقة به، لذلك قد يكون من المناسب تطبيق النظام في انتخابات جمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية، بالتنسيق مع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، مما يشيع ثقة عامة بالنظام يمكن بعدها الانتقال بالتطبيق إلى انتخابات المجلس البلدي فمجلس الأمة.

الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت:

– في هذه الانتخابات تم استخدام الاتحاد لمصلحة رئيسه الذي ترشح في الانتخابات في الدائرة الخامسة، بشكل غير قانوني بصورة متكررة، وهي مخالفات يجرمها القانون بشكل واضح وقاطع لا لبس فيه، ومع ذلك لم تتخذ وزارة

الشؤون الاجتماعية والعمل أي إجراء تجاه هذه التجاوزات، ولو كان تحرك رئيس الاتحاد في قضايا تخص الاتحاد والعمال لكن مقبولا دفاع الاتحاد والنقابات عن رئيسهم، أما أن يتم الزج بالاتحاد ويستخدم في حملة انتخابية على مستوى البرلمان فهو أمر غير قانوني، وتمنينا – في تقارير المفوضية الأسبوعية – على الزملاء في الاتحاد عدم استخدام منظمة نقابية لتحقيق أغراض شخصية.

جريدة الوطن وجريدة الراي – 2009/5/15م.

– ولم يكتفِ الاتحاد بالتصريحات المتكررة من المسؤولين فيها دعما وتأييدا للمرشح، بل قام الاتحاد بمشاركة 12 نقابة عمالية تابعة للاتحاد بنشر إعلان نصف صفحة في أكثر من جريدة يومية محلية يوم 15 مايو يدعو فيه ناخبي الدائرة الخامسة لانتخاب رئيس الاتحاد المرشح لانتخابات مجلس الأمة، وهذا الإعلان يتعارض مع نص الفقرة السادسة من المادة (45) لقانون الانتخابات والتي تشير إلى العقوبة بالحبس والغرامة لمن يستخدم أموال الجمعيات والنقابات أو يستخدم مقارها للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به

جمعية الهلال الأحمر الكويتي:

قامت الجمعية بدور مميز في يوم الاقتراع في مختلف المراكز الانتخابية، حيث حضر متطوعوها في أماكن وجود الناخبين بهدف توفير خدمة الإسعافات تحسباً لأي طارئ، ولمساعدة كبار السن.

جمعية المعلمين:

أعدت جمعية المعلمين الكويتية ميثاق (مع المعلم) ويحتوي على مجموعة من المطالب الخاصة بالمعلمين، ودعت المرشحين للتوقيع على الوثيقة والتعبير عن دعمهم لقضايا المعلمين في مقر الجمعية أيام 28-29-30 ابريل 2009م.

جريدة الوطن – 2009/4/26م.

جمعية الخريجين:

نظمت الجمعية حلقة نقاشية بعنوان: هيئة تنظيم الانتخابات ضرورة وطنية، شارك فيها كل من: د.غانم النجار والكاتب محمد عبدالقادر الجاسم، وذلك مساء يوم الأحد 2009/4/5م في مقر الجمعية بمنطقة بنيد القار.

الجمعية الكويتية لتنمية الديمقراطية:

أصدرت الجمعية بيانا نشرته بعض الصحف تناول أهم المسائل المثارة في الساحة في هذا الموسم الانتخابي، ومنها موقف الجمعية من الالتزام بالقانون الذي يجرم الانتخابات الفرعية، ودعوة المواطنين إلى ممارسة حقهم في الانتخاب وعدم التقاعس عن أداء هذا الواجب الهام، وأكدت على ضرورة تطبيق القانون على الجميع ومنها إزالة التعديات على أملاك الدولة وما أثير حينها بشأن المساجد المبنية خارج التنظيم.

أستغربت رفض بعض المرشحين لتطبيق القانون

«تنمية الديموقراطية» تدعو الى الرقي بمستوى الخطاب الانتخابي

جريدة القبس – 2009/4/8م.

الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الانسان:

أصدرت الجمعية تصريحا صحفيا حذرت فيه من ظاهرة شراء الأصوات، مؤكدا أن هناك تركيز على النساء في انتشار هذه الظاهرة، مطالبا بتحرك الجهات الحكومية والشعبية ضد هذه الظاهرة، كما أكد التصريح على خطورة استغلال بعض المسؤولين للمنصب العام لتمرير معاملات غير قانونية لبعض المرشحين، وأكد في نهاية التصريح على أهمية مشاركة منظمات ومؤسسات حقوق الانسان المحلية في الرقابة على نزاهة الانتخابات.

الدمخي: من يشتر أصوات المواطنين اليوم يبع الوطن غداً

جريدة السياسة – 2009/5/6م.

جمعيات نفع عام:

قام تسع جمعيات نفع عام بالتوقيع على مناشدة وطنية للناخبين للمشاركة في الاقتراع العام وتحسين عملية الاختيار مع الدعوة إلى انتخاب كل من يلتزم بالنقاط التالية: حماية حرياتنا الدستورية والمدنية والشخصية، الوطن يتسع لكل أبنائه ومصلحته فوق القبلية والطائفية والعائلية والانتماء العرقي أو المناطقي، تدعيم دور مجلس الأمة التشريعي والرقابي والحرص على الممارسة البرلمانية الراقية، وجود رؤية تنموية لبناء الوطن كدولة ديمقراطية دستورية عصرية.

جرى ذلك خلال مؤتمر صحفي عقد في جمعية الخريجين، شارك فيه: جمعية الخريجين، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، الجمعية الاقتصادية، الاتحاد العام لعمال الكويت، الجمعية الكويتية لحقوق الانسان، رابطة الأدباء، جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت، المسرح العربي، الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام.

مناشدة وطنية

للمشاركة في الاقتراع العام وتحسين عملية الإختيار

أختي الناخبة - أخي الناخب،

يتمتع المواطن الكويتي بإنجازات حققها الآباء والأجداد تتمثل في بناء دولة دستورية ديمقراطية فتحت آفاقا واسعة للحرية وأتاحت لشعبها الكويتيون، ولقد تعرضت هذه الدولة وديمقراطيتها وعلى مدى سنوات للعبث والتخريب وللممارسات المشوهة من أعداء الديمقراطية وأعداء سيادة القانون مما انحرف بها عن مسارها القويم وهدد نسيجها الاجتماعي ووحدتها الوطنية.

إن هذا يلقي علينا نحن أبناء الجيل الحالي رجالا ونساء وخاصة الشباب مسؤولية عظمى للتصدي لذلك والحفاظ على مكتسباتنا وتصحيح مسارنا واستئناف مسيرة نهضة الكويت من جديد.

وإننا نعتبر الانتخابات الحالية مفصلية في تاريخ الكويت السياسي وتطور نهضتها والحفاظ على كيانها، فإما الانتصار للدولة المدنية، وإما الاستسلام لأعداء الديمقراطية وقوى الفساد، والوقوع في مستنقع التشرذم القبلي والطائفي والعرقي ومن ثم الانهيار.

ولذلك ومن أجل حق أطفالنا وأبنائنا القادمة في سيادة كريمة تحافظ أبناء الكويت نساء ورجالا أن يحاسبوا حقهم الدستوري ووا جبهم تجاه الوطن بالمشاركة الايجابية في الاقتراع يوم ١١ مايو، وأن يختاروا من يثق مع الوطن أولا ويلتزم بالتالي:

١. حماية حرياتنا الدستورية والمدنية والشخصية.
٢. أن الوطن يتسع لكل أبنائه ومصالحه فوق القبلية والطائفية والعائلية والانتماء العرقي أو المناطقي.
٣. تدعيم دور مجلس الأمة التشريعي والرقابي والحرص على الممارسة البرلمانية الراقية.
٤. وجود رؤية تنموية لبناء الوطن كدولة ديمقراطية دستورية عصرية.

الجمعيات الموقعة على البيان:

- جمعية الخريجين
- الجمعية الثقافية النسائية الاجتماعية
- الجمعية الاقتصادية
- الاتحاد العام لعمال الكويت
- الجمعية الكويتية لحقوق الانسان
- رابطة الأدباء
- جمعية أعضاء هيئة التدريس - جامعة الكويت
- المسرح العربي
- الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام

جريدة الجريدة – 2009/5/13م

المنظمات الطلابية:

مرشحون عن قرار منع الندوات في الجامعة: باطل... ساقط... بوليسي

جريدة الراي – 2009/5/4م

قررت إدارة جامعة الكويت منع المرشحين من الدخول إلى الجامعة وإلقاء المحاضرات في هذا الموسم الانتخابي، بحجة عدم انحياز الجامعة لمرشحين دون غيرهم ولأن المنظمات الطلابية تقتصر دعواتها على ممثلين لتيارات سياسية محسوبين عليها، ونرى في المفوضية إن هذا القرار غير صحيح، وان المنع يجب أن يقتصر على استضافة مرشحين داخل الفصل الدراسي للترويج لبرنامج انتخابي، أو قيام مسؤول جامعي باستخدام موقع عمله للترويج لأحد المرشحين، أما الندوات العامة خارج الفصل الدراسي التي تقيمها المنظمات الطلابية في ساحة الجامعة ومرافقها – غير الفصول الدراسية – فهي مباحة ومطلوبة، شريطة عدم استخدامها للترويج الانتخابي المباشر لأحد المرشحين، وان تتصرف الجهة المنظمة بحيادية ووفقا للوائح المنظمة للأنشطة الطلابية في الجامعة.

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع بريطانيا وإيرلندا:

نظم الاتحاد حملة (الكويت أهم) دعا فيها المرشحين للتوقيع على وثيقة للابتعاد عن التأزيم والاهتمام بالتنمية، ونبذ التعصب الطائفي والقبلي، مع الدعوة للتصويت لصالح المرشحين الذين يوقعون على الوثيقة.

الاتحاد العام لطلبة ومتدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب:

نظم الاتحاد حملة (بقناعة) بهدف تعزيز المواطنة الصالحة، ومحاربة شراء الأصوات، والابتعاد عن التعصب الطائفي أو القبلي أو العائلي، و دعا المرشحين للتوقيع على الميثاق، حيث يتم نشر إعلان صحفي بأسماء الموقعين.

مجموعة من دكاترة الجامعة:

حتى تصان حرمة الجامعة وخصوصية الفصل الدراسي

جريدة الجريدة – 2009/5/13م.

أصدر عدد من دكاترة جامعة الكويت بياناً صحفياً بعنوان: حتى تصان حرمة الجامعة وخصوصية الفصل الدراسي، وذلك في أعقاب انتشار تسجيل يدعى أنه بصوت المرشحة د.أسيل العوضي وهي تلقي محاضرة في جامعة الكويت، حيث أكد البيان على ضرورة احترام خصوصية الجامعة وعدم إقحامها في المعارك الانتخابية والنأي عن استخدام الطلبة في التجسس على أساتذتهم لتحقيق انتصارات غير صحيحة على خصوم انتخابيين.

متطوعون من أجل الكويت:

قام مجموعة من الناشطين بتنظيم عدد من الأنشطة، تركزت على دعوة الناخبين إلى حسن الاختيار وضرورة المشاركة في يوم التصويت، من خلال وسائل متعددة كالإعلانات الصحفية والإعلانات التلفزيونية المتكررة.

وقد كان الشخص المتابع لهذا المشروع الوطني الإعلامي يوسف الجاسم.

جريدة القبس – 2009/5/16م.

اللجنة البيئية التطوعية لمنطقة أم الهيمان:

أصدرت اللجنة تقويماً علمياً لنواب الدائرة الخامسة يقوم على أساس التزامهم بقضايا البيئة خلال وجودهم في مجلس الأمة 2008م، كما أعدت اللجنة ميثاقاً خاصاً ببيئة منطقة أم الهيمان التي فيها الكثير من الملوثات والتي ينعكس أثرها على سكان المنطقة، فبادر العديد من المرشحين في الدائرة الخامسة إلى المشاركة بالتوقيع على ميثاق متابعة التلوث في أم الهيمان، واللافت أن جميع الناجحين العشرة في الدائرة الخامسة في انتخابات 2009م موقعون على وثيقة اللجنة.

رئيس اللجنة البيئية التطوعية لضاحية علي صباح السالم أحمد الشريع:

نواب الدائرة الخامسة دون المستوى المطلوب لحل مشاكلنا البيئية

جريدة القبس – 2009/4/5م.

مؤتمر كويت الأمل:

نظم مجموعة من الشباب يقطن أكثريتهم في الدوائر الثلاث الأولى مؤتمراً يعكس رؤيتهم لمستقبل الكويت وطموحاتهم من مجلس الأمة القادم، شارك فيه عدد من الشخصيات من غير المرشحين، كما شارك في التوقيع على وثيقة المؤتمر التي تتعلق بقضايا الشباب عدد كبير من المرشحين، وقد شارك في المؤتمر أكثر من مائتي شاب من الجنسين.

مؤتمر «كويت الأمل» أطلق فعالياته مركزاً على دور الشباب

جريدة الوطن – 2009/5/7م.

تجمع كويتي نزيه:

هو تجمع شبابي يتولى أمانته العامة عبدالله سلطان بورقبه، ويضم أطياف المجتمع، ويسعى إلى تعزيز الشفافية والنزاهة خلال الفترة الانتخابية وضد الفساد السياسي.

ينظم هذا التجمع جلسات استجواب لمرشحي الدائرة الخامسة، حيث يشارك في اللقاء الواحد عدد من المرشحين، والتجمع يدير الجلسة ويقدم الأسئلة للمرشحين ليأخذ كل مرشح دوره في تبيان وجهة نظره في المسائل المطروحة للمناقشة.

«تجمع كويتي نزيه» يستجوب عددا من مرشحي الدائرة الخامسة
محاربة الفساد والتصدي للحملات ضد الوحدة الوطنية
الحمدان: ولي الأمانة مبني على الصدق وحسن الاختيار
السيفي: هناك من يريد تمزيق الوحدة الوطنية
الشريع: يجب أن يكون البرنامج الانتخابي قابلا للتطبيق

جريدة القبس – 2009/5/9م.

لجنة كفاءة:

تدعو اللجنة الى محاربة الانتخابات الفرعية القبلية والطائفية وما تخرجه من قوائم عصبية عرقية تنظر للقبيلة والدم لا الى الفرد وكفاءته، وهي بذلك تظلم فئة كبيرة من الناس وتخالف قوانين البلاد وتغيب صوت المرأة وتزيد الشحناء والبغضاء بين أفراد المجتمع، كما تدعو اللجنة الى التصدي لظاهرة شراء الأصوات، حيث نشط رئيس اللجنة باسل الزير في تنظيم الكثير من الندوات العامة واللقاءات الصحفية لشرح رؤية اللجنة.

خلال مؤتمر لجنة مكافحة العمل الوطني «دقت»
الزير يدعو إلى محاربة الفرعيات وشراء الأصوات

جريدة النهار 2009/4/23م

حملة شبابية وطنية:

حملة شبابية وطنية بعنوان "علشان الكويت" تضم العشرات من الشباب من الجنسين تهدف إلى الحث على المشاركة في التصويت وحسن اختيار المرشح الذي يصلح للرقابة والتشريع في مجلس الأمة.

علشان الكويت.. حملة شبابية وطنية
تروج لمرحلة برلمانية جديدة

جريدة الوطن – 2009/4/24م.

حملة شعبية "صوتك جهراوي" :

انطلقت في محافظة الجهراء – وهي جزء من الدائرة الرابعة مع معظم محافظة الفروانية – حملة شعبية بعنوان "حول صوتك جهراوي" بعد أن وصل من الجهراء مرشح واحد من أصل عشرة إلى قبة البرلمان في انتخابات 2008م.

حركة لا للخمسين نائبا:

ظهرت هذه الحركة في أعقاب حل مجلس الأمة بسبب عدم تحقيق الأعضاء لطموحات المواطنين، وقد انتشروا بداية من خلال Face Book ، وصاحبة الفكرة مها البغلي، حيث ينادون بوصول وجوه جديدة الى مجلس الأمة لأن ذلك من شأنه تقديم أفكار جديدة.

«لا للخمسين نائبا»..
حركة جديدة تطالب بالتغيير

جريدة القبس – 2009/4/8م.

جماعة الخط الأخضر البيئية الكويتية :

أصدرت الجماعة بيانا تدعو فيه المرشحين إلى الاهتمام بالقضايا البيئية ضمن برامجهم الانتخابية، كما دعت الناخبين إلى اختيار المرشح الذي يهتم بالقضايا البيئية.

«الخط الأخضر»: ليتذكر الناخبون أن النواب السابقين لم يعيروا البيئة اهتماما

جريدة الراي – 2009/5/3م.

منتدى أكاديميون بلا حدود:

أصدر المنتدى ميثاقاً حدد فيه الأسس التي يجب أن تتوافر في عضو مجلس الأمة داعيا الناخبين الى التقيد بها عند اختيار ممثليهم، حيث حددوا مواصفاته وأعلنوا عنه في مؤتمر صحفي، وشملت: السمات الشخصية لممثل الأمة، تعزيز الوحدة الوطنية، إرساء الشفافية والنزاهة، دعم التنمية الشاملة، الارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية، وأعضاء المنتدى: د.ضاري الشمالي، د.عبداللطيف بن نخي، د.نزار جمعة، د.جاسم الاستاذ، د.عبدالكريم العريعر، د.أحمد حسين، د.حميد رمضان، عادل خلف.

«أكاديميون بلا حدود» يطرح ميثاقاً للناخبين: اختيار النائب الوطني المخلص الحر

جريدة الراي – 2009/4/26م.

الجزء الثاني ñ الاقتراع والفرز

ملاحظات عامة على يوم الاقتراع والفرز

حيث إننا لم نتمكن من مراقبة الانتخابات بشكل كامل، وكان دورنا في فترة فرز الأصوات أقل بكثير من دورنا في فترة التصويت، فإننا لا نستطيع أن نعطي رأيا علميا واضحا ودقيقا حول مدى شفافية ونزاهة الانتخابات، أما ملاحظاتنا على يوم الاقتراع، فهي على النحو الآتي بيانه:

- يحظر القانون وجود إعلانات للمرشحين داخل لجان الانتخابات أو بالقرب منها ومع ذلك لوحظ وجود إعلانات للمرشحين بكثرة ، بعضها تمت إزالته في وقت لاحق وبعضها بقي دون إزالة.
- توجد أكشاك وخيم وباصات مخصصة للدعاية الانتخابية حول اللجان الانتخابية وبالقرب منها، كما توجد مقار لمرشحين تبعد أمتاراً قليلة.
- تواجد مؤيدو المرشحين بكثرة داخل اللجان الانتخابية "المدارس" و هم من غير المسموح لهم بالدخول من المرشحين ووكلائهم ومندوبيهم .
- ينص القانون على استمرار عملية التصويت من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الثامنة مساء بشكل متواصل، ولكن حدث في كثير من اللجان أن تم وقف الاقتراع للغداء وللصلاة ولاختيار مندوبين لوقت الفرز وغيرها من الأسباب.
- في حالات كثيرة وفي عدد غير قليل من اللجان الانتخابية لم يتم كشف وجه المرأة المنقبة والمبرقعة من قبل أحد أعضاء اللجنة الانتخابية من النساء لمطابقة الاسم.
- يوجب القانون على الناخب إذا لم يكن باستطاعته أن يدلي برأيه بنفسه أن يسر باختياراته لرئيس اللجنة فقط وبكل سرية، ولكن حدث العديد من الحالات التي تمّ الإفصاح فيها عن الأسماء بشكل علني أمام المندوبين، وقام بعض الأقارب بتوجيه بعض كبار السن بصوت عالٍ.
- اشتكى لنا أحد الناخبين الكبار بالسن من تسليمه ورقة فيها إشارة على ثلاثة أسماء، وأنه طلب استبدالها ولم يسمح له، وطلب منه رئيس اللجنة وضع الأسماء الأربعة التي يريدها ليصبح المجموع سبعة، ثم طلب منه وضع ورقته بالصندوق!
- لا يوجد أي صفة لطواف أي من أعضاء السلطة التنفيذية على اللجان الانتخابية، حتى مع توافر حسن النية، في حين إنه لا بأس من تصويرهم في اللجنة الانتخابية أثناء وضع ورقة التصويت في الصندوق.
- نسبة كبيرة من العسكريين في وزارة الداخلية كانوا متعاونين مع الجمهور ومع متطوعي الجمعية، وتوجد حالات قليلة لمن تعامل مع متطوعينا بشكل فج وغير حضاري.

جريدة الجريدة – 2009/5/17م.

- حدث في بعض الحالات أن اطلع رئيس اللجنة على ورقة الاقتراع قبل إدخالها بالصندوق، وهذا مخالف للقانون.
- ينص قانون الانتخابات على أن الناخب يسلم ورقته إلى رئيس اللجنة ليضعها بالصندوق، وهو نص غير معمول به، وقد يكون غير عملي، ومن المهم النظر في تعديله.
- تم وبشكل واسع استخدام الأطفال في العملية الانتخابية دون سن 15 سنة، لذا من الضروري أن يكون ذلك بما يتوافق واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، كما ينبغي تنظيم استخدام الأفراد والمندوبين في يوم الانتخاب بمقابل مادي.

جريدة القبس – 2009/5/17م.

- تم توزيع وجبات عشاء داخل اللجان الانتخابية بأسماء مرشحين، وينبغي أن يتم توفير الوجبات لكافة أعضاء اللجان من قبل الدولة.
- طاولة التصويت "استاند" كانت قريبة من الباب في بعض اللجان، مما لم يوفر خصوصية للتصويت وجَعَلَ أوراق الاقتراع مكشوفة للمندوبين وغيرهم.
- توجد عوائق كثيرة أمام ذوي الاحتياجات الخاصة في ممارسة دورهم في الاقتراع، أما كبار السن والمقعدون الذين استطاعوا الوصول إلى مكان التصويت فلم يتوفر لكثير منهم طاولة خاصة للتصويت.
- حضر مؤيدو المرشحين في بعض اللجان الانتخابية داخل المدارس، ويتم عمل دعاية للمرشحين حتى آخر نقطة قبل الاقتراع.
- وجدت طوابير طويلة في بعض اللجان، وخاصة عند بعض الأحرف، مع وجود أكثر من لجنة مزدحمة بعضها بجانب بعض مما زاد من الزحام والإرهاق، لذا ينبغي وضع حل له خاصة مع تكرره في أكثر من انتخاب.
- للمرة الأولى في تاريخ الكويت تشارك الشرطة النسائية في تنظيم الانتخابات الى جانب الشرطة الرجال، وذلك بعد أن تم التحاق عدد من النساء في الشرطة ومباشرتهم العمل بعد انتهاء فترة التدريب.

الشرطة النسائية... سنة أولى انتخابات

جريدة الراي – 2009/5/17م.

- هناك 37 مرشحاً حصلوا على أقل من 100 صوت، يضاف إليهم 30 مرشحاً حصلوا على أقل من 500 صوت، وهؤلاء المرشحون ال67 يشكلون نسبة 32% من عدد المرشحين، وقد كان لهم تأثير سلبي في عملية فرز وعدّ الأصوات، وكذلك في إدارة ملفات المرشحين والمشطوبين، لذلك من المهم إعادة النظر في مبلغ الخمسين دينارا التي يدفعها المرشح كشرط لقبول ترشحه،، حتى لا نشجع من لا يأخذ أمر الترشح بجدية على النزول إلى ميدان الانتخابات.

نتائـــج الانتخابات

مع انتهاء أعمال فرز أصوات الناخبين وإعلان نتائج انتخابات الفصل التشريعي الثالث عشر لمجلس الأمة، فقد كان ملحوظاً أنه لم يتم الاعلان عن النتائج من أي جهة رسمية في الدولة، مثل وزارة الداخلية ووزارة العدل، مع الاكتفاء بما تم إعلانه داخل اللجان الانتخابية، وما قامت بنشره وسائل الإعلام كالتلفزيونات والصحف، فهو مخالف لأبسط مبادئ العمليات الانتخابية، وحينما يدخل أي شخص إلى موقع وزارة الداخلية على الإنترنت يجد نتائج انتخابات مجلس الأمة لجميع الفصول التشريعية منذ عام 1963م وحتى انتخابات 2006م، بما في ذلك انتخابات المجلس التأسيسي، في حين غابت أي إشارة لنتائج انتخابات مجلس الأمة في العام 2008م والعام 2009م.

وفيما يلي نتائج انتخابات مجلس الأمة كما نشرتها الصحف المحلية الكويتية، وفقا للدوائر الانتخابية الخمس، قبل البت في الطعون الانتخابية على النتائج:

- **الدائرة الأولى :**

م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة	م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة
1	معصومه صالح محمد المبارك	14247	21%	24	فاطمه حجي خضر محمد عبدلي	2085	3%
2	حسين علي القلاف البحراني	13305	19%	25	حسين غلوم محمد حسن جمال	1846	3%
3	حسين ناصر محمد الحريتي	10611	15%	26	يوسف مفلح حمود الصويلح	1839	3%
4	يوسف سيد حسن الزلزله	10493	15%	27	عادل عباس حسين الخضارى	916	1%
5	فيصل سعود صالح الدويسان	9943	14%	28	فوزى سلمان على الخوارى	913	1%
6	صالح أحمد حسن عاشور	8314	12%	29	فاضل ابراهيم فاضل الجميلى	499	1%
7	عبدالله يوسف الرومي	7746	11%	30	عدنان عبدالرحمن الحمود	458	1%
8	مخلد راشد سعد العازمي	7536	11%	31	وليد عبدالرضا علي الصفار	449	1%
9	حسن عبدالله أحمد جوهر	6827	10%	32	عبدالله محمد عبدالله صالح المذن	287	0%
10	عدنان سيد عبدالصمد سيد زاهد	6717	10%	33	بدر سعود ناصر العازمى	265	0%
11	محمد حسن يوسف الكندري	6573	10%	34	عبدالله موسى خليفه المسلم	234	0%
12	مبارك سالم مبارك الحريص	6438	9%	35	صالح ابراهيم نصار الشمري	228	0%
13	أحمد حاجي علي عبدالله لاري	6361	9%	36	حسن نصير قمبر محمد جعفر	177	0%
14	عبدالواحد محمود العوضي	6238	9%	37	حسين حبيب علي محمد الصفار	136	0%
15	عبدالله محمد الطريجى	6155	9%	38	سعود عبدالعزيز طاهر المطوع	131	0%
16	احمد خليفه راشد الشحومى	5450	8%	39	حزام محمد حزام حسين الخالدى	89	0%
17	محمد حمد فالح حمد الرشيد	5182	7%	40	خالد سريع سعد حضرم الهاجرى	82	0%
18	عبدالله اسماعيل الكندرى	5169	7%	41	وليد أحمد يعقوب يوسف	70	0%
19	وسمى خالد ناصر الوسمى	4807	7%	42	عيسى حجي موسى	59	0%
20	حمد طاهر سلمان على بوحمد	4064	6%	43	علي حسين غلوم حيدر البلوشيي	58	0%
21	جاسم علي محمد شريف أحمد	2916	4%	44	خالد عجيل طرقي شعيب العنزي	52	0%
22	عوض راشد الجويسرى	2722	4%	45	عبدالله احمد كرم ابراهيم	23	0%
23	حسن جعفر عبدالوهاب القطان	2128	3%				

- **الدائرة الثانية :**

م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة	م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة
1	مرزوق علي محمد الغانم	7596	18%	24	عبدالله عادل عبدالله الاحمد	1654	4%
2	علي فهد راشد علي الراشد	6826	17%	25	خالد عبدالرحمن المضاحكه	1442	3%
3	جاسم محمد الخرافي	6472	16%	26	خلف مبارك فريج الهاجرى	1136	3%
4	جمعان ظاهر الحربش	5929	14%	27	جمال محمد اليوسف	1085	2%
5	عبدالرحمن فهد العنجري	5168	12%	28	مرزوق عايض البنيان	1063	2%
6	خالد سلطان بن عيسى	5061	12%	29	منصور أحمد محارب الهيني	883	2%
7	خلف دميثير عجاج العنزي	4945	12%	30	سعود خليفه الشحومى	849	2%
8	محمد براك المطير	4932	12%	31	بهاءالدين ميرزا على السليمى	835	2%
9	عدنان ابراهيم طاهر المطوع	4781	12%	32	رشدان راشد جليل البذالي	824	2%
10	سلوى عبدالله الجسار	4776	12%	33	منال احمد عبدالرزاق	161	0%
11	حمد محمد جاسم المطر	4583	11%	34	جاسم محمد حبيب المتروك	109	0%
12	عبدالله محمد النيبارى	4481	11%	35	محمد عنيزان الهاجرى	79	0%
13	عبداللطيف عبدالوهاب العميري	4378	11%	36	على حسين محمد دشتى	77	0%
14	عبدالواحد محمد خلفان	3998	9%	37	على ابراهيم حاجى الطباخ	48	0%
15	محمد عبدالله العبدالجادر	3954	10%	38	فهد سعود الجمعه	33	0%
16	عبدالله متعب العراده	3727	9%	39	أحمد حسين فيروز	30	0%
17	نواف شايع صياح ابوشيبه	3389	8%	40	عادل محمد حمد الجمعه	29	0%
18	راشد سلمان محمد الهبيده	2551	6%	41	محمد سالم حمد المرى	25	0%
19	عبيد محمد عبيد الشمرى	2092	5%	42	جواد مبارك سعود الحسن	23	0%
20	انور علي نقي النقي	2080	5%	43	احمد محسن عباس الشطى	22	0%
21	سعد صالح ناصر الخنه	2044	5%	43	محمود غلوم محمد جعفر	22	0%
22	عوده عوده بشيت الرويعي	1832	4%	45	أحمد مرزوق الضفيري	18	0%
23	محمد عبدالغفار الصفار	1695	4%				

- **الدائرة الثالثة :**

م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة	م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة
1	روضان عبدالعزيز الروضان	13107	22%	28	نامي يوسف عبدالله النامي	562	1%
2	اسيل عبدالرحمن العوضي	11860	20%	29	وليد حمد محمد السيف	472	1%
3	أحمد عبدالعزيز السعدون	10969	19%	30	عبدالرحمن علي شمس الدين	401	1%
4	فيصل علي المسلم العتيبي	9295	16%	31	سعود على سعود العراده	370	1%
5	صالح محمد ملا صالح الملا	9075	15%	32	عبدالعزيز خليفه جمعه	299	0%
6	ناجي عبدالله العبدالهادي	8329	14%	33	نعيمه أحمد عبدالله الحاى	191	0%
7	رولا عبدالله علي دشتي	7666	13%	34	شيخه عيسى فهد الغانم	186	0%
8	عادل عبدالعزيز الصرعاوي	7552	13%	35	محمد حسين على العميرى	158	0%
9	وليد مساعد الطبطبائي	7452	13%	36	هانى امير محمد النجاده	128	0%
10	علي صالح محمد العمير	6573	11%	37	عبدالله راشد الهاجرى	102	0%
11	عبدالعزيز حمد الشايجي	6154	10%	38	محمد راشد الحفيتي	75	0%
12	أحمد عبدالمحسن المليفي	5970	10%	39	ناصر محمد على الطبيخ	71	0%
13	عبدالله يوسف المعيوف	5471	9%	40	نوال احمد على احمد العلى	69	0%
14	محمد حسين محمد الدلال	5408	9%	41	حمد عبدالعزيز الناشى	46	0%
15	هشام حسين عبدالله البغلي	4158	7%	42	على ابراهيم العلى	41	0%
16	عبدالله علي محمد شمساه	3968	6%	43	عبدالمجيد عبدالحميد فرج	37	0%
17	جمال حسين فهد العمر	3535	6%	44	نوال سليم صاهود المقيحط	36	0%
18	محمد سالم الجويهل	3412	5%	45	محمد عبدالكريم السندي	31	0%
19	عبدالوهاب على الرومى	2824	5%	46	عيسى عبدالله عيسى الفرج	29	0%
20	نصار طالب العبدالجليل	2765	4%	46	احمد يوسف احمد ابراهيم	29	0%
21	محمد عبدالقادر الجاسم	2605	4%	48	غازى ايوب محمد فتح الله	28	0%
22	محمد ناصر الجبرى	2335	4%	49	قصى عمر احمد عبدالله	25	0%
23	أحمد عبدالله أحمد جوهر	2203	4%	50	سالم جواد حسين النصر	20	0%
24	ماضى عبدالله الخميس	1992	3%	51	زيد على سبتى الشطى	17	0%
25	عائشه الرشيد القروى	848	1%	52	صلاح سعد ناصر العريفي	15	0%
26	محمد سعود عيد الهدبه	734	1%	53	عايده عبدالله شامى القاسم	9	0%
27	سامى مساعد الجزاف	672	1%				

- **الدائرة الرابعة :**

م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة	م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة
1	مسلم محمد حمد البراك	18779	20%	19	جمال مبارك النصافي	3839	4%
2	محمد هايف سلطان المطيري	16200	17%	20	جمال عبدالله هيكل العنزى	3723	4%
3	حسين مزيد الديحاني	13388	14%	21	خضير عقله صياد العنزي	3685	4%
4	ضيف الله فضيل أبورميه	13112	14%	22	ضيف الله نهار العتيبي	2821	3%
5	عسكر عويد عسكر العنزي	12869	14%	23	محمد عبدالله العجمى	2764	3%
6	علي سالم الدقباسي	12649	13%	24	مطر طليحان لهيلم الشمري	2432	2%
7	شعيب شباب المويزرى	12385	13%	25	صالح عثمان مزعل السعيد	2222	2%
8	مبارك محمد كنيفذ الوعلان	12324	13%	26	سعد حمد رويشد العازمي	2144	2%
9	مبارك بنيه متعب الخرينج	12132	13%	27	ذكرى سعود مبارك المجدلي	991	1%
10	سعد علي خالد الرشيدي	11836	13%	28	يوسف سيد مهدي جعفر	618	1%
11	محمد خليفه مفرج الخليفه	10702	11%	29	عباس عبدالله اسماعيل مراد	375	0%
12	ماجد موسى المطيرى	10390	11%	30	مانع صنيهيت شرار المطيرى	285	0%
13	حسين جليعب السعيدي	6949	7%	31	أيمن علي محمد الخرس	212	0%
14	علي دخيل شافي العنزي	6825	7%	32	نوره جاسم محمد الدرويش	191	0%
15	ذكرى عايد الرشيدي	6635	7%	33	عادل عبدالله المسلم	114	0%
16	ثامر سعد السويط الظفيرى	6520	7%	34	ناصر غويزي المطيري	83	0%
17	طلال منيزل جاسر العنزي	4223	4%	35	صالح عبدالعزيز البديوي	66	0%
18	فواز فهد هادى العدوانى	3898	4%				

- **الدائرة الخامسة :**

م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة	م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة
1	فلاح مطلق الصواغ العازمى	16602	16%	17	سعد رغيان سعود فهيد الشريع	5237	5%
2	سعدون حماد عبيد العتيبي	15647	15%	18	صقر عبدالرزاق عباس العنزى	3490	3%
3	سالم نملان مدغم العازمى	15637	15%	19	محمد حسين على صالح الحداد	2613	2%
4	سعد زنيفر سعد على العازمى	15393	15%	20	خالد حيدر مرداس الهزاع	1866	2%
5	غانم على فلاح على الميع	15202	15%	21	مناحى رجا الحباج العازمى	1479	1%
6	خالد مشعان منيخر طاحوس	14103	14%	22	سميح ابراهيم صالح القلاف	1064	1%
7	الصيفى مبارك الصيفى	14025	14%	23	سلوى محمل المطيري	918	1%
8	دليهي سعد راشد الهاجري	13905	14%	24	قاسم خليل منشد حسن الهندال	870	1%
9	محمد هادي هايف الحويله	13331	13%	25	نوري خلف شاوي القلاف	790	1%
10	**بادي حسيان محمد الدوسري**	12986	13%	26	عبدالصمد صالح محمد دشتي	690	1%
11	فهد عياد عويض المطيرى	12669	12%	27	على حسن محمد الانصارى	508	0%
12	**خالد سالم عدوه العجمى**[11]	12515	11%	28	فايز اسباع دعيج الدبوس	377	0%
13	فيصل محمد أحمد الكندري	10025	9%	29	لافى سامح سليمان الشمرى	324	0%
14	ناصر عبدالمحسن المرى	9946	9%	30	أحمد عطاالله محمد الفريش	134	0%
15	طلال سعد جلال السهلى	9563	9%	31	بدر فرج احمد الفرج	121	0%
16	حمود محمد ناصر الحمدان	7933	7%	32	سالم عبدالحليم سالم عبدالله	85	0%

[11] بعد صدور الحكم القضائي في الطعن المقدّم من خالد العدوه، فقد فاز بالانتخابات وحصل على (13115) صوتاً، وجاء في الترتيب العاشر، فيما خسر بادي الدوسري.

الطعـــون في النتائـــج

مع الساعات الأولى من فجر يوم الأحد 17 مايوم 2009م بدأت تظهر نتائج فرز صناديق الاقتراع في الدوائر الخمس، حيث كان التنظيم بشكل عام أفضل وأسرع من فرز الأصوات في عام 2008م التي جرت انتخاباتها للمرة الاولى وفق نظام الدوائر الخمس.

17 محليات — القبس ١٧

في الدائرتين الثانية والخامسة و«الدستورية» تحجزها إلى جلسة ٣٠ سبتمبر للحكم

لأول مرة في تاريخ القضاء الطعن بتزوير الانتخابات

دفاع الدوسري يزود المحكمة بكشوفات عسكريين جديدة و٩ سجناء شاركوا في الانتخابات

«الفتوى» طالب برفض الطعن على ضوابط القائمات الشرعية وتقييدهن بالحجاب

عدم قبول طعن أصيل الموصي بعدم دستورية المادة الأولى من القانون

المحكمة سرحت بعض الطاعنين بتقديم مذكرات لمدة أسبوع

جريدة القبس 2009/7/13م

ولما كان قانون الانتخابات رقم 1962/35 قد حدد في المادة (41) مدة خمسة عشر يوماً من إعلان نتيجة الإنتخابات لتقديم الطعون في نتائجها، فقد بدأ تقديم الطعون خلال هذه المدة، حيث بلغت (12) إثني عشر طعناً، وهي على النحو الآتي بيانه:

1) **الدائرة الاولى: طعن من محمد حسن الكندري (حاصل على المركز 11)، طالباً بطلان انتخابات الدائرة الاولى وإعادة الفرز والتجميع وإعلانه ناجحاً.**

2) **الدائرة الثانية: جرى فيها تقديم أربعة طعون انتخابية:**

- **طعن من حمد محمد المطر (المركز 11) طالباً إعادة تجميع نتائج لجان الدائرة بالكامل وإعلان فوزه حسب ترتيبه (العاشر).**
- **طعن من عبدالله محمد النيباري (المركز 12): طالباً إعادة تجميع نتائج لجان الدائرة بالكامل وإعلان فوزه حسب ترتيبه.**
- **طعن من عبداللطيف عبدالوهاب العميري (المركز 13): طالباً إعادة تجميع نتائج لجان الدائرة بالكامل وإعلان فوزه حسب ترتيبه.**

3) **الدائرة الثالثة: جرى فيها تقديم أربعة طعون انتخابية:**

- **طعن من عبدالله مبارك المطوع طالباً وقف العمل بنتائج الإنتخابات وبطلان نتائج الانتخابات في الدائرة الثالثة لوجود مال سياسي، وعدم دستورية قانوني 17 و 67 / 2005 والمتعلقين بالشرط المتطلب للمرأة في الانتخاب والترشيح ومسألة قيدها في الجداول الانتخابية.**
- **طعن من مبارك سعدون المطوع (وأيضا طعن بالدائرة الاولى) طالباً طلبات ابنه عبدالله نفسها.**
- **طعن من خالد سامي جاسم، طالباً إعادة فرز وتجميع نتائج لجان الدائرة بالكامل.**
- **طعن من حمد عبدالعزيز الناشي (المركز 41)، طالباً بطلان قبول ترشيح رولا دشتي و أسيل العوضي لعدم التزامهما بالضوابط الشرعية - الحجاب.**

4) **الدائرة الرابعة: طعن مقدم من طارق حمود الحطاب، طالباً بطلان ترشيح وانتخاب مبارك الوعلان وحرمانه من العضوية، وإعلان صاحب الأغلبية العددية من المرشحين لتولي عضوية مجلس الأمة وهما محمد الخليفة (المركز 11) أو ماجد موسى (المركز 12).**

5) **الدائرة الخامسة: جرى فيها تقديم طعنين انتخابيين:**

- **طعن من فهد عياد المطيري (المركز 11): طالباً إعادة تجميع نتائج لجان الدائرة بالكامل وإعلان فوزه حسب ترتيبه.**
- **طعن من خالد سالم عدوه العجمي (المركز 12): طالباً إعادة فرز وتجميع نتائج لجان الدائرة بالكامل وإعلان فوزه حسب ترتيبه.**

الأحكام القضائية – ينجح واحد

المحكمة الدستورية هي الجهة المختصة قضائيا في البت في الطعون الانتخابية، وقد تكونت المحكمة الدستورية – التي نظرت في الطعون الانتخابية لانتخابات مجلس الأمة 2009م – من السادة التالية أسماؤهم:

1) **المستشار يوسف غنام الرشيد – رئيسا. (رئيس المجلس الأعلى للقضاء)**
2) **المستشار فيصل المرشد – عضوا.**
3) **المستشار راشد الشراح – عضوا .**
4) **المستشار خالد سالم – عضوا.**
5) **المستشار صالح الحريتي – عضوا.**

- **الدائرة الأولى :**
  - محمد حسن الكندري: حكمت المحكمة برفض الطعن.
- **الدائرة الثانية :**
  - حمد محمد جاسم المطر، عبدالله محمد النيباري، عبداللطيف عبدالوهاب العميري، هاني مختار محمد حسين وآخرون: حكمت المحكمة برفض الطعون المقدمة منهم.

17 محليات القبس ١٧

يوم الأحكام الدستورية

أثره ينعكس على النائبات والمرشحات والناخبات

رفض طعن الحجاب

■ عبارة الشرائط الشرعية جاءت مطلقة دون تحديد تعريف جامع مانع

حجاب أسيل ورولا

دفوع قاصرة

■ إذا احتمل النص أكثر من معنى وجب حمله على المعنى المتفق مع التشريع الأعلى

عبارة مطلقة

الأحكام الطعنية

جريدة القبس 2009/10/29م

- **الدائرة الثالثة :**
  - مبارك سعدون المطوع، عبدالله مبارك المطوع، حمد عبدالعزيز الناشي، خالد سامي جاسم: حكمت المحكمة برفض الطعون المقدمة منهم.

- **الدائرة الرابعة :**
  - طارق حمد الحطاب: حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً، ورفضه موضوعاً.

- **الدائرة الخامسة :**
  - فهد عياد المطيري: حكمت المحكمة برفض الطعن.
  - **خالد عدوة العجمي: حكمت المحكمة ببطلان إعلان انتخاب بادي الدوسري في الدائرة الانتخابية الخامسة، وبعدم صحة عضويته بمجلس الأمة، وبإعلان فوز خالد سالم عبدالله عدوة العجمي في انتخابات هذه الدائرة.**

16 القبس محليات ١٦

يوم الأحكام الدستورية

إعادة عضوية العدوة وبطلانها للدوسري

الطعن بوجود شبهات لا يؤبه به ولا ينهض سنداً لإلغاء عملية الانتخابات

أحكام الغرامة المالية ليست مانعة من الترشيح ولا تعد من عقوبة الجنايات

رفض ١٠ طعون في الانتخابات

جريدة القبس 2009/10/29م

وبصدور هذه الأحكام القضائية في كافة الطعون في نتائج الانتخابات، تكون عضوية كافة أعضاء مجلس الأمة صحيحة، بعد خروج أحد النواب ودخول آخر من الطاعنين بدلا منه.

التوصيـات

من خلال رصد العملية الانتخابية على مدى شهرين، وحرصا على تطوير العملية الانتخابية في دولة الكويت، فإننا نقدم مجموعة من التوصيات[12] ، على أمل أن يتم الأخذ بها – في الانتخابات القادمة – من قبل الأطراف المعنية في الحكومة والبرلمان والجماعات والأفراد، نوجزها في النقاط التالية:

1) إدارة الانتخابات:

هناك مسؤولية مشتركة عن إدارة الانتخابات بين عدد من الجهات مثل وزارة الداخلية ووزارة العدل والقضاء، والتي يمكن أن تتمخض عن تطبيق غير متناسق للقانون في مراكز الاقتراع المختلفة، ولقد كان دور اللجنة الاستشارية العليا في الانتخابات غير منظم بشكل قاطع وتفصيلي، فضلاً عن الحرج الذي ينشأ حين نظر القاضي في طعون مقدمة على نتائج انتخابات تم التوقيع عليها من قبل قاضٍ زميل، أما قبل يوم الاقتراع فالمسؤولية أكثر تشتتا ليضاف إلى الجهات أعلاه كل من بلدية الكويت ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الإعلام.. لذلك نوصي بإنشاء هيئة وطنية مستقلة دائمة للانتخابات الوطنية البرلمانية والبلدية، على أن توفَّر لها كل الإمكانيات المادية والبشرية لممارسة دورها المستقل في إدارة العملية الانتخابية منذ بداية الموسم الانتخابي وحتى انتهاء الانتخابات، وتستعين الهيئة بالسلطة القضائية للتأكد من سلامة العملية الانتخابية، كما ينظر القضاء في أي طعون تقدم إليه.

2) كشوف الناخبين:

نوصي بربط جداول الناخبين بالهيئة العامة للمعلومات المدنية، فيتم إضافة اسم من يكمل المدة القانونية، وحذف اسم المتوفى، ومن غيّر منطقته السكنية، بشكل تلقائي، دون الحاجة للجهد في التسجيل، وفي الشطب أو الطعن في جداول الناخبين في حال الوفيات، مع إلزام وزارة الداخلية بالمراجعة السنوية من خلال إجراءات منضبطة لتصحيح الجداول وفقاً للواقع الحقيقي، ويسمح بالاعتراض وتتم في الشهر الذي يبدأ بالستين يوما للتجديد للمجلس أو السابقة لكل انتخابات جديدة بعد الحل.

3) تنظيم المجتمع سياسياً :

الإسراع في إصدار قانون تنظيم الأحزاب / الجماعات السياسية، على أن يمنع تشكلها على أساس قبلي أو طائفي أو عصبي، ويسمح لها بخوض الانتخابات.. بهدف تشجيع أبناء الوطن على الاندماج فيما بينهم تحقيقا للتمازج الثقافي والاجتماعي بدلا من الانغلاق وتنمية العصبية بين أبناء الوطن.

4) انتشار العصبيات :

نوصي بدراسة ظاهرة الاستقطابات القبلية والطائفية في إطار بحث كيفية معالجة الانتخابات الفرعية وغيرها من المظاهر المشابهة، وأثرها السلبي على المواطنة، باعتبارها تشكل خطرا على الوحدة الوطنية ، ويجب ملاحظة أن

[12] من واقع رصد هذه الانتخابات، كما تمت الاستفادة من توصيات تقرير المفوضية لعام 2008م، وكذلك تمت الاستفادة من وثيقة الحوار الوطني للاصلاح السياسي الصادرة عن جمعية الشفافية الكويتية في ابريل 2009م.

علاج هذه الظاهرة يحتاج إلى معالجة على المدى القصير الأمني والمدى الطويل حيث يتم التركيز على وسائل التربية والتعليم والإعلام وحملات التوعية العامة والتوعية الدينية من خلال المساجد ورجال العلم الشرعي.

5) الوزراء الراغبون بالترشح:

ان يتم حسم رغبة الوزراء بالترشح خلال أسبوع من بداية الموسم الانتخابي، ولا يجوز بقاؤهم أكثر من ذلك، لأن في ذلك تعارض صارخ في المصالح.

6) سقف أعلى لمصاريف الدعاية الانتخابية :

بالنظر إلى الدور المؤثر الذي يلعبه المال في الانتخابات، ولخلق المزيد من الظروف المتساوية لإقامة الحملات الانتخابية، وحتى لا يصل إلى المجلس إلا الأغنياء، مع عدم إتاحة الفرصة لمحدودي الموارد على الرغم من احتمال تمتعهم بقدرات كبيرة تفيد السلطة التشريعية.. لذا نوصي بوضع قانون خاص بتنظيم ميزانية وأحكام تمويل الحملات الانتخابية، أو تعديل قانون الانتخابات، يبين الجوانب الآتية:

- قواعد تمويل الحملات الانتخابية.
- تحديد سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية، بما لا يتجاوز اثني عشر ضعفاً لراتب عضو مجلس الأمة الشهري.
- تحديد طبيعة التبرعات التي يتلقاها المرشح، مع إلزام جميع المرشحين بالإفصاح عن مصادر تمويل حملاتهم الانتخابية.
- تحديد سقف أعلى لكل متبرع بما لا يتجاوز مقدار راتبي عضو مجلس الأمة.
- تحديد الحالات التي يتم فيها قيام مجموعات مدنية بتنظيم حملات انتخابية داعمة لمرشح.
- حظر قبول التبرعات من أطراف أجنبية سواء كانوا أفراداً أو منظمات أو شركات أو حكومات.
- وضع ضوابط الحملات الانتخابية التي يقوم بها القطاع الإعلامي الحكومي والخاص.
- تقديم إقرار ببيان مالي عن كل إعلان أو ظهور إعلامي خلال أسبوع من تاريخ تمامه، مرفق معه توضيح لقيمته ومصدر تمويله.

7) وزارة الداخلية:

نوصي الوزارة بتشكيل لجنة محايدة لتقييم أداء الوزارة في هذا الموسم الانتخابي ووضع الإيجابيات وطرق المحافظة عليها وتطويرها، ودراسة السلبيات وتحديد طرق الحد منها والقضاء عليها، كما نوصي الوزارة بالآتي:

- إعلان خط هاتف ساخن لاستقبال شكاوى المواطنين وبلاغاتهم بشأن عمليات شراء الأصوات، والتعامل معها بكل جدية وسرعة.
- وضع أو اقتراح لائحة خاصة بمصروفات الحملات الإعلامية للمرشحين، وفرض الالتزام بها بقوة القانون.
- وضع تصور متكامل لمنع الانتخابات الفرعية ويشمل أدوار كل من وزارات الاعلام والأوقاف والتربية، ورفعه إلى مجلس الوزراء.

8) وزارة الإعلام:

نوصي أن تدرس جوانب القوة والضعف في دورها الانتخابي، وأن توضع التوصيات المناسبة للاستفادة منها في المواسم الانتخابية التالية، وخاصة في المجالات الآتية:

- **توعية الناخبين بأهمية ممارسة دورهم بالتصويت بشكل صحيح، وأن عملية الإصلاح بالدولة تبدأ من الممارسة الصحيحة لحق الانتخاب.**
- **وضع تنظيم خاص باستطلاعات الرأي والجهات التي تقوم بها حول توجهات الناخبين نحو المرشحين، وفقا للمعايير العلمية.**
- **إحكام الرقابة على وسائل الإعلام المرئي والمسموع – وفقا للقانون – للحد من الطرح الاعلامي السلبي الذي يثير النعرات القبلية والطائفية فالحرية يجب أن تكون مسؤولة، والوحدة الوطنية فوق كل اعتبار.**

9) وزارة الأوقاف والئون الإسلامية:

للخطاب الديني دور هام في توعية الناخبين ليمارسوا حقهم في التصويت بشكل إيجابي لدعم المرشح الصالح للتشريع والرقابة، لذا نوصي الوزارة بأن يكون حضورها في العملية الانتخابية بشكل أفضل، وأن لا يقتصر دورها على تصريحات صحفية مقتضبة أو إعداد إعلانات تلفزيونية يُطلب من المحطات التلفزيونية الخاصة بثها مجانا، بل تستفيد بشكل أكبر من خطبة الجمعة وعلى مدى شهرين، وأن تبادر بالتعاون مع وزارة الإعلام لنشر التوعية الانتخابية، كما أنه من المهم أن تبادر الوزارة للتعاون مع المجتمع المدني في مواضيع التوعية.

10) ديوان الخدمة المدنية:

قرار الديوان بوقف التعيين والنقل والندب وشغل الوظائف الإشرافية خلال موسم الانتخابات فيه حرص على منع التجاوزات، ولكن نرى أن استمرار الوضع في هذه الأمور خلال الموسم الانتخابي هو الأولى ، على أن يتم تشديد الرقابة على الجهات الحكومية وإلغاء أي قرار مخالف للنظم واللوائح المقررة مع توقيع العقوبة المغلظة على المتجاوزين.

11) تمكين جميع الناخبين من ممارسة دورهم:

ممارسة الانتخابات حق لكل من كفل له القانون حق التصويت، لذا يجب توفير كافة الوسائل والسبل التي تمكن الناخب من الإدلاء بصوته، ولكن في الواقع العملي فان القانون واللوائح والإجراءات فيها نقص كبير يمنع العديد من الفئات من الإدلاء بأصواتها، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، والمرضى بالمستشفيات، والسجناء الذين يحق لهم التصويت، والطلبة والعاملين في خارج الدولة.. لذا نوصي بتعديل قانون الانتخابات واللوائح النافذة، وبعض الإجراءات في مراكز الاقتراع لتمكين المواطنين غير القادرين على الحضور إلى مراكز الاقتراع لسبب محدد لتسهيل إجراءات الانتخابات بالنسبة لهم، عبر وسيلة مناسبة، تحقق الرقابة والشفافية، وتمكنهم من ممارسة حقهم في التصويت [13].

[13] انظر "المقترعون والدوائر الانتخابية" في مطلع الكتاب.

12) شفافية العملية الانتخابية:

من أهم العناصر التي يجب أن تحظى بها أي ديمقراطية حول العالم، عنصر الشفافية والعلنية، وضمان نزاهة جميع الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية منذ أول لحظة، وحتى صدور نتائج الانتخابات، وهو دور منوط بالجهات الحكومية التي تشرف على جميع مراحل الانتخابات.. لذا نوصي باعتماد مبدأ الشفافية الكاملة في العملية الانتخابية قولاً وعملاً، من خلال تعديل قانون الانتخابات، بدءاً من السماح للصحافة والمحطات التلفزيونية المحلية، وكذلك الصحافة والمحطات التلفزيونية الأجنبية، من تغطية الانتخابات، وانتهاء بتمكين منظمات المجتمع المدني الكويتي والمنظمات الأهلية الدولية المعنية بمتابعة الانتخابات للتأكد من نزاهتها، وذلك لتعزيز مصداقية الانتخابات الكويتية محلياً ودولياً.

13) إجراءات فرز الأصوات:

تعتبر عملية فرز أوراق الاقتراع وكذلك عد أصوات الناخبين لكل مرشح خلاصة العملية الديمقراطية، بينما نجد أن نظام الفرز ليس واضحاً، ولا عملية عد الأصوات شفافة، فشابها الكثير من الأخطاء، وصلت إلى حد الطعون في النتائج في جميع الدوائر الانتخابية في عام 2008، وتكرر الحال بشكل أقل في العام 2009م، كما تم – أكثر من مرة – إبطال عضوية نواب تم الإعلان عن فوزهم.. لذا ينبغي أخذ الأمور الآتية في الاعتبار:

- **نوصي بدراسة أن يبدأ فرز الصناديق خلال 12 ساعة من انتهاء عملية الاقتراع، على أن تبقى الصناديق خلال المدة من انتهاء الاقتراع إلى بدء أعمال الفرز تحت نظر مندوبين يمثلون المرشحين في الدائرة.**
- **نوصي بالنظر بجدية في الأخذ بالنظام الالكتروني للتصويت والعد، وأن يخضع للتنظيم القانوني وضماناته، على أن يتمتع بقدر كبير من الأمانة والنزاهة والسرعة والبساطة.**
- **نوصي بزيادة درجة شفافية عد وتجميع الأصوات، و ترتيبها بشكل يسمح لجميع المرشحين أو ممثليهم بالحضور، وينبغي منح المرشحين أو ممثليهم الحق في الحصول على نسخة معتمدة من المحضر الرسمي للجان الانتخابية.**
- **نوصي بإعلان نسخة واحدة من نتائج الانتخابات لكل مركز اقتراع، وذلك بصورة علنية فور توقيع المحضر من اللجنة الفرعية، وينبغي أن يُطلب من إدارة الانتخابات نشر نتائج الانتخابات لجميع مراكز الاقتراع، على سبيل المثال على موقعها على شبكة الإنترنت في موعد لا يتجاوز موعد إعلان النتائج الرسمية.**
- **وكذلك نوصي بأن يتضمن قانون الانتخابات وجوب نشر النتائج التفصيلية لكافة اللجان الانتخابية خلال 48 ساعة من إعلان النتائج الرسمية.**

الملاحـق

أسماء المتطوعين لمراقبة الانتخابات 2009

شارك في مراقبة الانتخابات 97 متطوع من الرجال والنساء، بادروا للتسجيل في أعمال الموضية بعد الاعلان عن استقبال المتطوعين، وهؤلاء المتطوعين بخلاف متطوعي الجمعية الآخرين الذين يصل عددهم قرابة 50 متطوعا، حيث صرفت للمتطوعين هويات صادرة عن الجمعية تعبر عن تطوعهم في أعمالها، يمكنهم استخدامها حين دخول اللجان الانتخابية، وفيما يلي قائمى بأسماء المتطوعين الذين تم توزيعهم على اللجان الانتخابية في الدوائر الخمس:

الدائرة الأولى:

بدر علي عبدالله البليس	زهرة عبدالله برويز	فارس ذريان العنزي
جاسم محمد القيلاني	مريم سامي المرجان	فواز علي عبدالله البليس
يوسف عبدالله الزايد	نشمية حمود الشمري	كميل العنزي
سامي دعيج الفهد	بدر خالد المطيري	يوسف حبيب السنافي
عبدالله حمود محمد الظفيري	حاتم عمر عايد	

الدائرة الثانية:

حسين محارب سلطان الفضلي	عبد الرزاق محمد الخالد	حنين سليمان المنيس
خالد احمد الدوسري	هاني سيد الموسوي	دلال أحمد البالول
سليمان خالد الخليفي	عبدالله بدر محمد المطيري	رهف عبدالله العنجري
ضاري عادل عبدالرحمن الحويل	قتيبة عبدالله العتيقي	غنيمة حاتم العتيبي
طلال عاجل الظفيري	علي عبدالعزيز اشكناني	فاطمة فؤاد الزويد
منيرة متعب المطيري	سعود محمد علي الكندري	فرح يوسف الشاهين
محمد مجبل عجاج المطوطح		

الدائرة الثالثة:

محمد عبدالله الديحاني	فهد بدر العنزي	حصة أحمد سلطان
د. فلاح ضويحي السويري	محمد سالم الشمري	زينة بدر بن ناجي
عبدالعزيز جمال الجناحي	باسل الزيد المطيري	سما عادل سالم العبدالجادر
عبدالعزيز محمد نهار المطيري	محمد بدر المطيري	عائشة على محمد المطيري
عبدالله بدر المرشد	احمد الطراح	هيا متعب المطيري
عبدالله زايد دواس	سارة عباس دهراب	هيا ناصر السمار
غازي عبدالله الديحاني	فجر مفرج الخليفة	فاطمة بدر المطوع

الدائرة الرابعة:

عبدالعزيز طه ياسين اسماعيل	محمد حمد شطي العجمي	روان جمال خورشيد
عبدالعزيز مطلق الصليلي	منصور نافع ربدي	عايشة فرحان مبارك الفضلي
عذبي عادل العصفور	عبدالعزيز محمد عايد السليمان	سارة فرحان مبارك الفضلي
علي ابراهيم مزعل الدوسري	ضاري حطاب الشمري	فاطمة جمال خورشيد
علي حسين دشتي	فواز حطاب الشمري	غيداء جمال خورشيد
غانم حسين غلوم سند	د.فلاح السويري	فوزية الظفيري
فواز فهاد الحربي	رضا الموسوي	لطيفة عبدالله الفرحان
مساعد أعجمي الهرشاني	عبدالكريم محمد نهار المطيري	جاسم محمد عايد

الدائرة الخامسة:

احمد فهد الشمري	مشعل خالد اسماعيل محمد	طلال سلمان سعد الفضلي
جراح مبارك هادي اليحاني	ابراهيم عادل الشمري	محمود إبراهيم المطوع
حمود ماطر مجبل الشريكة	عبداللطيف خليف العنزي	راجح ناصر سالم الهاجري
طارق أحمد ملك الكندري	فهد مفرج المطيري	سعاد طعيس العنزي
طلال عوض ساري المطيري	فواز أحمد الشمري	مروة عبدالله مبارك الشطي
عايد علي الشمري	فواز فراج مفرج المطيري	حسين تركي محمد العنزي
محمد عثمان عطية العدواني		

استمـــارة تطـــوع

التاريـــخ :					
الاسم الكامل :					
المؤهل العلمي :					
الوظيفـــة :					
البطاقة المدنية :					
التلفـون :	م:	ع:	ن:	ف:	
عنوان السكن :					
بريد الكتروني :					

احتمال تعارض مصالح :
حيث يقوم المتطوع مع المفوضية بمراقبة الانتخابات، فيجب الإفصاح عن الحالات التالية:
وجود قرابة مع أحد المرشحين من الدرجة الرابعة.. وجود شراكة مع أحد المرشحين (عمل تجاري أو سياسي أو أهلي أو وظيفي).

اسم الشخص	القرابة / الشراكة	الدائرة

كما أقر بأني قد اطلعت على المعايير وقواعد السلوك خلف هذه الاستمارة ووافقت عليها.

التـوقـيع

برجاء إرفاق صورة من البطاقة المدنية وصورة شخصية.

تابع – استمارة تطوع

المعايير وقواعد السلوك

على **"المفوضية"** الالتزام بمجموعة من الأسس والمعايير المعنية بمراقبة الانتخابات الواردة أدناه، وهي بمثابة قواعد سلوك يجب على الأفراد المتطوعين في **"المفوضية"** الالتزام بها، وهي على النحو التالي:

14) **الحيادية:** ممارسة رصد الانتخابات بتجرد ودون انحياز إلى أي من المرشحين، وعدم الارتباط المالي أو التنظيمي أو الإداري لأعمال "المفوضية" بأي من الجماعات السياسية أو القبائل أو الطوائف ومن في حكمهم.
15) **الشمولية:** الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المتعلقة بأي من العمليات الانتخابية أثناء عملية المراقبة، وتوضيح الجوانب التي تمكنت من رصدها، والدوائر والمناطق التي شملتها عملية رصد الملاحظات، وأن تغطي الملاحظات كافة الجوانب الإيجابية والسلبية.
16) **المؤسسية:** يجب أن تصدر أية تصريحات حول سير العمليات الانتخابية من قبل الشخص المخول بالحديث نيابة عن "المفوضية" وليس الأفراد.
17) **الشفافية:** الإفصاح عن طرق رصد المعلومات المتعلقة بمراقبة الانتخابات، والتحليلات التي اعتمدت عليها، والمنهجية المتبعة في ذلك.
18) **الدقة:** الاعتماد على معلومات دقيقة وغير مشكوك فيها في عملية المراقبة.
19) **المهنية:** الالتزام بمبادئ العمل المهني والموضوعي، دون الشخصي، والعمل بعيداً عن العشوائية والانتقائية في تقييم سير العملية الانتخابيّة.
20) **الالتزام بالقوانين:** يحترم جميع المتطوعين في "المفوضية" سيادة القانون والحفاظ على النظام العام بالإضافة إلى تنفيذ أحكام القوانين والأنظمة.
21) **تعارض المصالح:** يجب على كل متطوع ب "المفوضية" الإفصاح في أول يوم لتطوعه عن أي تعارض محتمل للمصالح بين تطوعه وأي من المرشحين في الانتخابات، ويتم الإفصاح بتعبئة الاستمارة المخصصة لذلك، وتقديمها إلى رئيس الجمعية، وعلى المتطوع – في هذه الحالة – عدم المشاركة في أي نشاط أو تقييم يتعلق بحالة تنطبق عليها "تعارض المصالح".

نموذج " تقرير يوم الاقتراع "

الدائرة:		المنطقة		مركز الاقتراع		رقم المراقب	

أولا: قبل بدء عملية الاقتراع: ☐ **نعم**: **يعني صواب** ☐ **لا**: **يعني يوجد خطأ**

1)	توجد لوحات واضحة ترشد الناخبين إلى مركز الاقتراع ؟	☐ نعم ☐ لا
2)	لا توجد إعلانات للمرشحين داخل مركز الاقتراع أو بالقرب منه؟	☐ نعم ☐ لا
3)	لا توجد أكشاك أو خيم أو باصات مخصصة للدعاية الانتخابية خارج مركز الاقتراع؟	☐ نعم ☐ لا
4)	تم إعداد مركز الاقتراع في الوقت المناسب؟	☐ نعم ☐ لا
5)	جميع أعضاء لجنة الاقتراع حاضرون؟	☐ نعم ☐ لا
6)	صندوق الاقتراع مرئي ومؤمن وخالي؟	☐ نعم ☐ لا
7)	كشوفات الناخبين متوفرة وجاهزة وكافية ومتطابقة؟	☐ نعم ☐ لا
8)	لا يتواجد مؤيدي المرشحين داخل مركز الاقتراع بخلاف من يسمح لهم بالدخول؟	☐ نعم ☐ لا

ثانيا: التصويت طوال يوم الانتخاب:

9)	تم فتح صندوق الاقتراع في الوقت المحدد وهو 8 صباحا؟ (يرجى تحديد الوقت)	☐ نعم ☐ لا
10)	قاعة الانتخاب مهيأة بطريقة تسمح للناخبين التصويت بكل خصوصية؟	☐ نعم ☐ لا
11)	تسير عملية الاقتراع بكل سهولة ويسر خارج المركز وداخله؟	☐ نعم ☐ لا
12)	يمكن للمعاقين وكبار السن التصويت بكل سهولة؟	☐ نعم ☐ لا
13)	إذا كان الناخب في مركز الاقتراع الخطأ يتم إرشاده إلى المركز الصحيح؟	☐ نعم ☐ لا
14)	إذا كان الناخب لا يحمل شهادة الجنسية يتم إرشاده لما يتوجب عليه القيام به؟	☐ نعم ☐ لا
15)	لا توجد طوابير للانتظار طويلة تؤدي بالناخبين إلى العزوف عن التصويت؟	☐ نعم ☐ لا
16)	لا يوجد أشخاص يحاولون منع أو ارهاب الناخبين عن التصويت لأي سبب؟	☐ نعم ☐ لا
17)	لا توجد مظاهرات أو أنشطة مخالفة للقانون خارج مركز الاقتراع؟	☐ نعم ☐ لا
18)	لم يتم إيقاف عملية الانتخاب لأي سبب من الأسباب (غداء – صلاة ..الخ)؟	☐ نعم ☐ لا
19)	يتم إرشاد الناخبين بكيفية التصويت وعدد المرشحين المسموح لهم اختيارهم؟	☐ نعم ☐ لا
20)	لا يسمح باستخدام جهاز الهاتف المحمول داخل قاعة الاقتراع؟	☐ نعم ☐ لا
21)	يتم كشف وجه المرأة المنقبة والمبرقعة من قبل مندوبة وزارة الداخلية لمطابقة الاسم؟	☐ نعم ☐ لا
22)	إذا كان الناخب لا يستطيع أن يدلي برأيه بنفسه يسر باختياراته لرئيس اللجنة فقط وبكل سرية؟	☐ نعم ☐ لا
23)	لم يتم رصد أي عمليات شراء أصوات من المراقب أو من جمهور الناخبين في المركز؟	☐ نعم ☐ لا

ثالثا: إغلاق مركز الاقتراع :

24) تم إقفال مركز الاقتراع بالوقت المحدد وهو 8 مساءً؟ (يرجى تحديد الوقت)	☐ نعم	☐ لا
25) لم يسمح لأي شخص بعد الساعة الثامنة من دخول مركز الاقتراع؟	☐ نعم	☐ لا
26) تم السماح لجميع الموجودين داخل مركز الاقتراع بالتصويت بعد الساعة الثامنة مساءً؟	☐ نعم	☐ لا
27) لم يقم أي شخص بإعاقة عملية إغلاق مركز الاقتراع عند الساعة الثامنة مساءً؟	☐ نعم	☐ لا
28) تم تحرير محضر بختام عملية الاقتراع؟	☐ نعم	☐ لا

رابعا: فرز الأصوات:

29) هناك اتفاق بين مندوبي المرشحين على عدد الأصوات التي تم فرزها؟	☐ نعم	☐ لا
30) هناك اتفاق بين مندوبي المرشحين على عدد الأوراق الباطلة؟	☐ نعم	☐ لا
31) هناك توافق بين عدد أوراق الاقتراع وعدد المصوتين حسب الكشوفات الرسمية؟	☐ نعم	☐ لا
32) يسمح لمندوبي المرشحين بالاطلاع على أوراق الاقتراع أثناء الفرز؟	☐ نعم	☐ لا
33) يتم فرز الأصوات بالنداء بالاسم؟	☐ نعم	☐ لا
34) يتم تسجيل أصوات المرشحين وتجميعها يدوياً وليس آلياً؟	☐ نعم	☐ لا
35) تم البدء بعملية فرز صناديق الانتخابات داخل جميع اللجان في نفس الوقت؟	☐ نعم	☐ لا
36) لا يوجد اختلاف بين المرشحين وإدارة الانتخابات على عملية الفرز وتجميع الأصوات؟	☐ نعم	☐ لا

ملاحظات عامة: *

* يتم كتابة رقم السؤال والملاحظة الخاصة به.

تقارير المفوضية الأسبوعية التسعة

التقرير الأول بتاريخ 2009/3/23م

بعد صدور المرسوم رقم 85 لسنة 2009 بحل مجلس الأمة وفقا للمادة 107 من الدستور، يوم الأربعاء 18 مارس 2009م، قامت جمعية الشفافية الكويتية بتشكيل الهيئة الرقابية لأعمل "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" يوم الخميس 19 مارس 2009م، وذلك بهدف رصد ومراقبة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر 2009م والتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات منذ حل المجلس إلى يوم كتابة هذا التقرير:

<u>حل مجلس الأمة :</u>

تم حل مجلس الأمة بناء على مرسوم تم رفعه من رئيس مجلس الوزراء بناء على موافقة مجلس الوزراء، علما بأن الحكومة تقدمت باستقالتها في وقت سابق وتم قبول استقالتها، وقد أشار عدد من المختصين إلى أن الحكومة المستقيلة لا يجوز لها أن توصي بحل مجلس الأمة.

<u>موقف حكومي مبدئي إيجابي:</u>

تناولت الصحف رغبة سمو رئيس مجلس الوزراء بأن تكون انتخابات مجلس الأمة 2009 نموذجا للانتخابات النزيهة، كما كرر وزير الداخلية ذات التوجه وبين استعداد الوزارة لمنع أي جرائم انتخابية وإحالة المتسببين فيها إلى النيابة العامة، وهذا موقف جيد يحسب للحكومة، وهو مؤشر على نوايا حسنة من المهم ترجمتها على أرض الواقع، كما نتوقع من الحكومة برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد أن تقدم في ختام أعمالها نموذجا متميزا لإدارة انتخابات نزيهة وشفافة وملتزمة بالقوانين مع مختلف الأطراف والفئات وجميع المرشحين.

<u>مراسيم الضرورة :</u>

جرى حديث حول تداول الحكومة في موضوع تعديل الدوائر الانتخابية، باستخدام ما سمي بأداة مرسوم الضرورة، وفي هذا أخطاء كثيرة لو تم التوجه إليه، منها أن قانون الدوائر أقر بالتراضي بين الحكومة ومجلس الأمة، كما أن تعديل الدوائر في ظل غياب مجلس الأمة يعني التدخل بإرادة الناخبين وفي ذلك إساءة كبيرة للكويت خارجيا، فضلا عن الشبهات الدستورية المتعددة لمثل هذا التفكير، وانعكاسات سياسية سلبية على الساحة الانتخابية، بخلاف ما يمكن أن يترتب على نتائج الانتخابات من طعون.. وإن كانت هناك مؤشرات للإبقاء على الوضع القائم للدوائر، نأمل أن تحسم الحكومة هذا الموضوع بعدم التدخل فيه.

في المقابل هناك عدد من المواضيع يجب على الحكومة الانتباه إليها لتنظيم موسم انتخابي ناجح، ومنها: تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 1962/35 لتمكين عدد من الشرائح من ممارسة حقهم بالانتخاب، مثل: ذووا الاحتياجات الخاصة، المرضى بالمستشفيات، الطلبة والعاملين خارج الكويت، السجناء الذي يحق لهم الانتخاب، وهؤلاء مجتمعين تصل نسبتهم قرابة سُدس الناخبين.

كما يجب حسم موضوع عدم السماح لشريحة كبيرة من الناخبين في بعض المناطق السكنية من ممارسة حقهم الانتخابي، بسبب عدم ضم تلك المناطق لأي من الدوائر الخمس، وذلك بإصدار تعديل على قانون الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة رقم 2006/42 والجدول المرافق للقانون.

استقالة الوزراء الراغبين بالترشح:

لقد نبهنا في الانتخابات السابقة من خطورة استمرار الوزير في منصبه وهو يخطط للترشح في الانتخابات، وأن بعضهم استغل المنصب لتحقيق أغراض شخصية لنفسه أو تياره أو جماعته، وقد ثبت بعد ذلك أن بعضهم استغل المنصب بالفعل فأوقع الحكومة بحرج كبير، واليوم يتكرر ذات الخطأ، فقد أعلن وزراء في الحكومة رغبتهم بالترشح في الانتخابات وما زالوا على رأس عملهم، وقد وردتنا معلومات مؤكدة أن منهم من يستغل منصبه في تمرير الكثير من المخالفات داخل وزارته، وبعضهم يقوم بإجراء اتصالات بمسؤولين في وزارات أخرى ويستخدم صفته الوزارية لتمرير معاملات عبر الهاتف، لذا نتمنى من سمو رئيس الحكومة سرعة البت في استقالة هؤلاء الوزراء حتى لا يتم الطعن في نزاهة الانتخابات.

مزدوجي الجنسية:

يتداول الشارع السياسي الكويتي أن هناك نسبة كبيرة من الأشخاص الذين لديهم جنسية أخرى إلى جانب الجنسية الكويتية، تصل قرابة ربع مليون شخص، في حين أن المادة 11 من قانون الجنسية الكويتية تنص على ما يلي: "يفقد الكويتي الجنسية إذا تجنس مختارا بجنسية أجنبية" والمادة 11 مكرر تنص على ما يلي: "على الأجنبي الذي حصل على الجنسية الكويتية... أن يتنازل عن جنسيته الأجنبية – إذا كان له جنسية أخرى – خلال ثلاثة شهور من تاريخ حصوله على الجنسية الكويتية".. وان صحت الأرقام المذكورة فإن في ذلك إخلال كبير في شريحة الناخبين ينعكس بشكل تلقائي على المرشحين الذين يفوزون بالانتخابات، وعلى الحكومة حسم هذا الموضوع بالنسبة للمرشحين في الوقت الحالي، وبالنسبة للناخبين وفق جدول وخطة زمنية، حتى لا نفتح بابا للطعون بعد ظهور نتائج الانتخابات.

التقرير الثاني بتاريخ 2009/3/30م

قامت الحكومة خلال الأسبوع المنصرم بتشكيل اللجنة المعنية بالإشراف على الانتخابات، كما يستعد المجلس الأعلى للقضاء لتشكيل لجنته العليا التي ستتولى إدارة الانتخابات في يوم الاقتراع وإدارة عملية فرز وعد الأصوات، كما قامت الحكومة بإصدار عدد من مراسيم الضرورة، في حين بدأت الجماعات السياسية والفئات الاجتماعية وعدد من الناشطين الأفراد بالإعلان عن خوض الانتخابات.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع الثاني من الموسم الانتخابي 2009م:

تعارض مصالح في اللجنة التي تشرف على الانتخابات:

ذكرنا في التقرير الأول للمفوضية ضرورة قبول استقالة الوزراء الراغبين في خوض الانتخابات فورا، فلا يجوز بقائهم في مناصبهم وقد عزموا على الترشح في الانتخابات، وهو أمر لم يحدث حتى الآن، وقد وردتنا أنباء أكيدة بشأن استغلال وزير على الأقل لسلطاته بالسعي إلى تمرير العديد من المعاملات لناخبين في دائرته، داخل وزارته وفي وزارات أخرى عبر الاتصالات الهاتفية، كما أن وزيرين ممن يرغبون بالترشح للانتخابات أعضاء في اللجنة الوزارية المعنية بتنظيم الانتخابات، وهما وزير العدل ووزير البلدية، وفي ذلك تعارض صارخ في المصالح، مع تقديرنا لشخص الوزيرين.

مراسيم الضرورة :

نبهنا في التقرير الأول من خطورة تعديل الدوائر بإرادة منفردة من حكومة، مستقيلة، من خلال ما عرف بمرسوم ضرورة، وحسنا فعلت الحكومة حين قررت صرف النظر عن الموضوع والإبقاء على الدوائر بصيغتها الحالية التي تم إقرارها من قبل مجلس الأمة وموافقة الحكومة في حينه.

في حين نبهنا في تقريرنا الأول على ضرورة إصدار مراسيم ضرورة تنظم الانتخابات من واقع الكثير من الأخطاء التي وقعت في انتخابات 2008م، وحددنا الجوانب التي تحتاج إلى إعادة تنظيم، ولكن لم يحدث شيء من ذلك حتى الآن (تمكين عدد من الشرائح من ممارسة حقهم بالانتخاب، مثل: ذووا الاحتياجات الخاصة، المرضى بالمستشفيات، الطلبة والعاملين خارج الكويت، السجناء الذي يحق لهم الانتخاب، ضم عدد من المناطق السكنية غير المدرجة حاليا في الدوائر الخمس إلى أي منها).

الخدمات الحكومية للمرشحين:

يحاول بعض المرشحين لانتخابات مجلس الأمة تسهيل الحصول على خدمات للناخبين في عدد من الجهات العامة وذلك عن طريق مخالفة القوانين والإجراءات المتبعة، بواسطة تعاون وتساهل مسؤولين حكوميين مع بعض المرشحين دون غيرهم، وقد أصدر رئيس ديوان الخدمة المدنية تعميما إلى الجهات الحكومية بشأن وقف التعيينات وشغل الوظائف الإشرافية، والنقل والندب خارج الجهة اعتبارا من 16 مارس 2009 وحتى تاريخ تشكيل الحكومة

الجديدة، وقد أشارت وسائل الإعلام إلى تجاوزات تحدث في عدد من الجهات العامة، وحسنا فعل وزير الشئون الاجتماعية والعمل وكذلك وزير التجارة والصناعة بالتراجع عن قرارات إدارية خاطئة.

لذا يجب على مجلس الوزراء أن يبادر بتكليف لجنة حكومية محايدة، بمتابعة القرارات التي يتخذها الوزراء خلال الموسم الانتخابي، للتأكد من مدى مطابقة جميع تلك القرارات للقانون، تفادياً لأي شبهات كالتي وقعت في الانتخابات الماضية، حيث رصدت الجهات الحكومية وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية حينها مئات التجاوزات...

الانتخابات الفرعية:

لا يخفى على أحد تجريم القانون للانتخابات الفرعية بين القبائل أو الطوائف وفقا للمادة (45) من قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 1962/35، حيث تجرِّم تلك المادة فعل كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها لاختيار واحد أو أكثر من بين المنتمين للقبيلة أو الطائفة، على أن يحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة بين 2000 – 5000 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، أما القانون 4 / 2008 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، فقد زاد على ذلك بالنص على حظر الإعلان عن عقد اجتماعات تشاورية بشأن الانتخابات، لذا نأمل من وزارة الداخلية التحرك السريع والفوري لردع أي محاولات لإجراء تلك الانتخابات الفرعية، وإحالة المحرضين والمشاركين في هذه الجريمة لجهات الاختصاص للتحقيق معهم.

ولا يسعنا في هذا المجال إلا الإشادة بوزير الداخلية والوزارة الذين أكدوا في أكثر من مناسبة تطبيق القانون بحزم في منع الانتخابات الفرعية، مع الحرص على البعد عن أسلوب المواجهة العنيفة ما أمكن ذلك، إلى جانب توفير الحماية اللازمة لأبناء الوزارة ممن يعمل على تطبيق القانون، آملين من جميع أبناء الكويت تأييد الوزارة على تطبيقها للقانون وفرض هيبة الدولة، في هذا القانون وفي جميع القوانين.

كما يؤمل من الناخبين مكافأة المرشحين الذين يرفضون خرق القوانين والخروج عليها ومعاقبة من يخرق القانون من خلال عدم التصويت لهم.

المنظمات الأهلية:

إن استخدام الجمعيات والنقابات من خلال أموالها أو مقارها يعتبر أحد أنواع الجرائم الانتخابية كما نص على ذلك القانون 1962/35 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، حيث جاء في المادة 45 بأن العقوبات بالسجن والغرامة أو أحدهما لمن استخدم الجمعيات والنقابات للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به.

ولئن كان باب الترشح لم يُفتح بعد، إلا إن ظهور بعض من يتوقع ترشحهم في أنشطة لاتحادات وجمعيات طلابية ونفع عام يخالف القانون، كما يجب أن لا يستخدم أي عضو في جمعية نفع عام منصبه التطوعي في الجمعية لأغراض انتخابية.

لذا تأمل المفوضية من جميع منظمات المجتمع المدني البعد عن دعم أو مهاجمة أي مرشح لانتخابات مجلس الأمة، وأننا سنرصد ذلك ونعلن عن أي تجاوزات يمكن أن تحدث من خلال تقاريرنا الأسبوعية.

الجماعات السياسية:

يؤمل من الجماعات السياسية أن تكون البديل الحضاري للفئات الاجتماعية القائمة على العصبية، لذا نتوقع منها أن تمارس دورها الإيجابي في دعم العملية الديمقراطية بشكل عام والعملية الانتخابية بشكل خاص.

إلا أن الجماعات السياسية لم تمارس أي دور ايجابي حتى الآن في التأكيد على التزامها بقوانين الانتخابات، وبعض تلك الجماعات ينتظر نتائج الانتخابات الفرعية للإعلان عن ممثليها، وفي هذا تجاوز صارخ للنظام والقانون.

كما نأمل من الجماعات السياسية أن تمارس الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية، حتى تقدم نموذجا ايجابيا للمرشحين عامة، كما نتمنى من الجماعات السياسية أن تؤكد التزامها بكافة قوانين الدولة المتعلقة بتنظيم الانتخابات، وأن تدعم الحكومة في تطبيقها للقانون، وتدينها في حال تقصيرها في هذا المجال.

وسائل الإعلام:

وفي ختام التقرير، نود الإشادة بوسائل الإعلام المحلية من صحافة ومحطات تلفزيونية التي تسلط الضوء على الجرائم الانتخابية، وما لها من دور ايجابي في محاربة ظاهرة شراء الأصوات وظاهرة الانتخابات الفرعية التي يجرمها القانون، وصد أي تجاوزات تقع من الجهات العامة ودور العبادة وجمعيات النفع العام، بعدالة وشفافية وحيادية، كما لها دور كبير في تطوير تجربتنا الديمقراطية.

التقرير الثالث بتاريخ 2009/4/6م

قامت الحكومة خلال الأسبوع المنصرم بإصدار مرسوم ضرورة يتعلق بالاستقرار الاقتصادي، مع إصدار لائحته التنفيذية، في حين استأنفت لجنة إزالة التعديات على أملاك الدولة أعمالها الخاصة بإزالة المساجد المخالفة التي تم بناؤها من دون ترخيص، وقد شكل الموضوعين مادة أساسية لخطاب عدد كبير من المرشحين، فيما تتحصن جداول الناخبين بانتهاء ساعات الدوام الرسمي لهذا اليوم الاثنين 2009/4/6م، في ظل أداء جيد لبلدية الكويت، وتراجع لدور وزارة الداخلية في منع إجراء الانتخابات الفرعية التي تنظمها القبائل.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع الثالث من الموسم الانتخابي 2009م:

مراسيم الضرورة :

تنص المادة 71 من الدستور على أنه يجوز للأمير أن يصدر مراسيم تكون لها قوة القانون فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حله إذا كان هناك ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، وقد صدر عن مجلس الوزراء مرسوم بقانون بشأن تعزيز الاستقرار المالي في الدولة، وهو مما ينطبق عليه حالة وجوب اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، في حين أن إصدار مراسيم بقوانين بربط ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمستقلة للسنة المالية 2009 / 2010 لا ينطبق عليها نص المادة 71 ، حيث رسم المشرع الدستوري طريقا لمواجهة حالات اعتماد الموازنة العامة وهو العمل بالموازنة السابقة إلى حين إقرار الموازنة الجديدة.

أداء جيد لبلدية الكويت:

حققت بلدية الكويت في انتخابات مجلس الأمة 2008م انجازا جيدا على مستوى تنظيم الانتخابات، وتحديدا في الجوانب المتعلقة باختصاصاتها وفقا للقانون، وهي ترخيص إقامة المقرات الانتخابية والإعلانات في الأماكن العامة، وما زالت البلدية مستمرة في دورها بشكل ايجابي، رغم التجاوزات من عدد كبير ممن يرغبون بالترشح، فينشرون الإعلانات ويقيمون المقرات الانتخابية أو يحجزون أماكنها بشكل غير قانوني قبل فتح باب الترشيح.

إن استمرار بلدية الكويت بهذا المستوى من العدالة والمساواة في تطبيق القانون على الجميع سيكون نقطة مضيئة في مسيرة البلدية والقائمين عليها في الشأن الانتخابي.

الخدمات الحكومية للمرشحين:

حرصا من مجلس الوزراء على حياد الجهات العامة في العملية الانتخابية فقد قرر وقف الكثير من المعاملات في الجهات العامة، منها ما يتعلق بالتوظيف والموظفين ومنها ما يتعلق بالعلاج وغيرها الكثير، ولئن كان هذا التوجه محموداً باعتباره يحد من استغلال المنصب العام لتحقيق أغراض شخصية ويمنع المرشحين من تمرير معاملات مخالفة للقانون من خلال علاقاتهم مع المسؤولين، إلا إن هذا التوجه يعني عدم قدرة الجهات العامة على تطبيق القانون خلال تأديتها لواجباتها وإنفاذها لاختصاصاتها، فتلجأ إلى وقف أعمالها خشية وقوع التجاوزات، وفي ذلك إضرار كبير بمصالح المواطنين.. لذا يجب إصلاح النظام الإداري في الجهات العامة مستقبلاً حتى تسير خدمات الدولة بشكل طبيعي، مع رصد لمن يتسبب بمخالفة القانون أو يتجاوز اللوائح أو يضر بمراجعين آخرين، ومعاقبة كل شخص يتسبب بذلك التجاوز، بدء من الوزير وحتى أصغر موظف في وقت الانتخابات وطوال العام.

الانتخابات الفرعية:

لقد أشدنا في تقريرنا السابق بتحذير وزارة الداخلية للفئات الاجتماعية من إجراء الانتخابات الفرعية التي يجرمها القانون، خاصة مع تردد أعداد لا بأس بها من مثقفي القبائل ورفضهم لإجراء تلك الانتخابات، لأنها تفتقد لأدنى اعتبارات العملية الديمقراطية في إجراءاتها وتنظيمها والمشاركين فيها وإفرازاتها.. وهذا التوجه لدى عدد من أبناء القبائل كان يمكن استثماره ودعمه من خلال حملات التوعية الإعلامية والدينية الحكومية لمنع تلك الجريمة الانتخابية التي لها انعكاساتها على قيم المواطنة في المديين القريب والبعيد.

وقد اعتمدت وزارة الداخلية – حتى الآن – أسلوب ترك الانتخابات الفرعية تمر، مع رصد لمنظمي تلك الانتخابات تمهيدا لإحالتهم إلى النيابة العامة، وقد تم إحالة أعداد من المواطنين إلى النيابة العامة للتحقيق معهم في تنظيم انتخابات تخص المجلس البلدي التي ستجري انتخاباته نهاية شهر مايو 2009م، مثل انتخابات فرعية إحدى قبائل الجهراء في الدائرة الرابعة، وإحدى قبائل الفروانية في ذات الدائرة، علما بأن تجارب الوزارة السابقة تؤكد على فشل تجميع أدلة الإدانة رغم أن المشاركين في الانتخابات الفرعية بعشرات الألوف.

كما لوحظ انجاز العديد من الانتخابات الفرعية على مستوى أفخاذ بعض القبائل، وهذا يزيد من حدة المشكلة العصبية وأثرها السلبي على المجتمع، ويعطي رسالة لمنظمي الانتخابات الفرعية: أن تجاوز القانون في تنظيم الانتخابات الفرعية مسموح به.

المال السياسي:

استطاعت وزارة الداخلية في انتخابات مجلس الأمة 2008م من رصد عمليات شراء أصوات في دائرتين، وأحالتهما إلى النيابة العامة، وقد صدر في القضيتين بالدرجة الأولى أحكاماً بالإدانة، وقد كان لوقع هاتين الحالتين أثر إيجابي في تراجع آخرين عن الترشح في الانتخابات – حينذاك – ممن عرف عنهم شراء الأصوات، كما كان لهذا الدور الايجابي لوزارة الداخلية أثر جيد في انتخابات 2009م ، حيث تراجع آخرون عن الترشح للانتخابات ممن عرف عنهم شراء الأصوات.. وفي ذلك نجاح كبير في محاصرة استخدام المال السياسي يحسب لوزارة الداخلية والمسؤولين فيها.. آملين أن يستمر هذا النجاح في تلك الانتخابات، وأن تتمكن الوزارة من ضبط حالات شراء أصوات تأخذ أشكالا أخرى غير الشراء النقدي، ومنها ترميم الديوانيات وتقديم الأجهزة الالكترونية والتأثيث للمنازل، حتى تضيف الوزارة انجازا جديدا يحسب لها.

كما لا يخفى أن هناك مالا آخر يؤثر في نتائج الانتخابات غير المال الذي يتم فيه شراء أصوات الناخبين، وهو المال السياسي الذي يتم فيه شراء ذمم مرشحين من خلال تمويل حملاتهم الانتخابية، يمكن تناوله في تقاريرنا التالية.

دور العبادة:

يحظر قانون الانتخابات 1962/35 استخدام دور العبادة في الحملات الانتخابية ويعتبرها أحد أنواع الجرائم كما جاء في المادة 45 وأن هناك عقوبات بالسجن والغرامة أو أحدهما لمن استخدم دور العبادة أو دور العلم للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به، ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية هي المعنية بالتأكد من عدم استغلال دور العبادة بما يسيء للعملية الانتخابية، مقابل ذلك، يجب أن يكون للوزارة دور ايجابي في ممارسة الناخبين لدورهم الوطني الهام، كالتحذير من المال السياسي ومن الانتخابات الفرعية، كما يجب تبيان ضرورة المشاركة في التصويت لاختيار من يصلح للتشريع والرقابة بشكل عام وليس بتوصيف لا ينطبق معه الحال إلا على مرشح معين أو تيار فكري محدد.

البرامج الانتخابية للمرشحين:

تتراجع أهمية البرامج الانتخابية التي يجب أن يتم اختيار الناخبين على أساسها في ظل انتخابات تنتشر فيها العصبية، لذا وجدنا أن معظم المرشحين في هذه الانتخابات قد قاموا ببناء حملتهم الانتخابية على مواضيع لا تخدم بناء الدولة الحديثة وجزئية وصغيرة، مثل: النقد غير العلمي لمرسوم الاستقرار الاقتصادي والمطالبة بإسقاط القروض ورفض هدم المساجد المتهالكة والمبنية من دون ترخيص، وهي مواضيع لو حسمت في الجلسة الأولى لمجلس الأمة القادم فليس هناك موضوع يمكن لهؤلاء المرشحين من تبنيه فينتهي دورهم، يقابل هؤلاء المرشحين مجموعة أخرى لديهم برنامج عمل يصلح لأربعة سنوات قادمة هي عمر مجلس الأمة.

كما نشير إلى نفَسْ التحريض الذي ينتهجه بعض المرشحين الذين يعزفون على أوتار الفئوية القبلية أو الطائفية بما يسهم في تفتيت الوحدة الوطنية، وهو ما يشكل جريمة من الجرائم التي نصت عليها القوانين الكويتية، مثل قانون الجزاء وقانون المطبوعات والنشر، ولا يجب التهاون في منعه أو المجاملة على حساب الوحدة الوطنية، كما يجب إحالة من يعمل على تفتيت الوحدة الوطنية إلى النيابة العامة تطبيقا لأحكام القوانين المشار إليها.

وسائل الإعلام:

أشدنا في تقرير المفوضية السابق (الثاني) بالدور الايجابي الذي تقوم فيه العديد من وسائل الإعلام المقروءة والمرئية في محاربة الظواهر السلبية والجرائم الانتخابية والدراسات العلمية حول الانتخابات، وفي هذا التقرير نود الإشارة إلى الدور السلبي الذي تقوم فيه بعض وسائل الإعلام، من خلال إثارة النعرات القبلية والطائفية بالمخالفة للقوانين الكويتية مثل قانون الصحافة والنشر وقانون المرئي والمسموع، لذا نطالب وزير الإعلام القيام في تطبيق القوانين المعنية بوسائل الإعلام، فالحرية يجب أن تكون مسؤولة، والوحدة الوطنية فوق كل اعتبار.

تقارير المفوضية:

وختاما، تود المفوضية التأكيد على أن تقاريرها الأسبوعية تصدر مكتوبة باسم رئيسها ورئيس جمعية الشفافية الكويتية، ويتم نشرها في موقع الجمعية على الانترنت، وهي تقارير تتضمن ما ترصده المفوضية من ايجابيات وسلبيات، سواء ما يتعلق منها بالجهات الحكومية أو المنظمات الأهلية أو المرشحين من الأفراد والجماعات السياسية والفئات الاجتماعية الأخرى، مع حرص المفوضية على البعد عن ذكر الأسماء حرصا منها على نبذ الظواهر السلبية وليس نقد أشخاص بعينهم، وعليه فلا صحة لوجود كشوف لدى الجمعية حول تجاوزات الوزراء في التدخل بالانتخابات، كما أشار بعض الكتّاب في صحف محلية.

التقرير الرابع بتاريخ 2009/4/13م

كان لقاء حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد بمجلس الوزراء يوم 2009/4/12م لقاءا هاما أكد خلاله وجوب تطبيق القوانين وحفظ الدولة والمجتمع من أي نزعات فئوية بغيضة بدأت تلوح في أفق الساحة الانتخابية، كما منح هذا اللقاء غطاءا وسندا لوزارة الداخلية تحديدا للقيام بدورها كاملا وفقا للقانون بعد أن لحظنا في المفوضية تردد الوزارة في التعامل مع الجرائم الانتخابية لأسباب سياسية.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع الرابع من الموسم الانتخابي 2009م:

وزيران يترشحان للانتخابات:

بعد مطالبتنا في التقرير الأول للمفوضية الصادر في 2009/3/23م بضرورة استقالة الوزراء الذين يرغبون بالترشح في الانتخابات، فقد قبلت الحكومة استقالة وزير العدل ووزير والأوقاف والشئون الإسلامية حسين الحريتي وكذلك وزير الصحة روضان الروضان في 2009/4/6م، وقد بقي الوزيران في منصبيهما رغم رغبتهما بالترشح ، لمدة 19 يوما من فترة الشهرين، أي ما يعادل ثلث المدة تقريبا، وهي أطول من مدة العام الماضي التي بلغت رُبع المدة.

كما طالبنا بضرورة رصد الجهات العامة خشية تمرير معاملات غير قانونية تحقيقا لأغراض شخصية، من خلال قيام ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية بالتأكد من عدم وجود أي تجاوزات للقوانين واللوائح، وقد نشرت بعض الصحف المحلية عشرات التجاوزات التي رصدها ديوان الخدمة المدنية، وكثير منها في الوزرات التي ترشح وزراؤها للانتخابات.. وهذا ما نبهنا منه، لذلك لا يكفي إلغاء التجاوزات وتصحيح الأوضاع، بل لابد من محاسبة المخطئ.

تحصين كشوف الناخبين:

حضر إلى المفوضية بعض الناخبين مبدين رغبتهم في الطعن في كشوف الناخبين استناداً إلى ازدواج الجنسية لأعداد كبيرة من الناخبين، وقد طلبوا من المفوضية إفادتهم حول الإجراءات القانونية التي يمكن لهم إتباعها لتقديم هذه الطعون، وقد درست المفوضية الموضوع من الناحية القانونية، وتبين لها إمكانية تقديم الطعون وفقا للمواد 8 و 13 من قانون الانتخابات في موعد أقصاه 2009/4/20م، ولكن المفوضية قررت أنها لن تكون طرفا في تلك الطعون، وأنها تدع ذلك لقرار الناخبين.

الانتخابات الفرعية:

الوطن يتمزق قبليا على مرأى من أبناءه، ودور متواضع لوزارة الداخلية لحماية الوطن ووحدته.

- **فالدائرة الخامسة، تحتشد فيها صفوف أكبر قبيلتين لكي تحصد كل منهما أربع مقاعد للحفاظ على ما حققته في الانتخابات الماضية ، فيما القبائل الصغيرة تجمع صفوفها لكسر سيطرة القبيلتين الكبيرتين، أما العائلات بفئاتهم فيشعرون أن فرصة الكفاءات من أبنائهم منعدمة.**
- **إحدى القبيلتين الكبيرتين في الدائرة الخامسة عزم ستة مرشحين على خوض الانتخابات العامة دون المرور في الانتخابات الفرعية.. خاصة مع ملاحظة أن كثير من المرشحين يحصل على معظم الأصوات من خارج القبيلة، فضلا عن عدم الالتزام من قبل كثيرين يقومون بعدم البر بقسمهم فيتحالفون سرا مع مرشحين آخرين من خارج القبيلة التي تعهدوا لها بالالتزام.**
- **في الدائرة الرابعة، انتهت بعض فروع القبائل من انتخاباتها الفرعية، مثل إحدى القبائل في محافظة الفروانية، فيما أصدرت النيابة العامة أوامر ضبط وإحضار لسبعة من مرشحي القبيلة، وهو أول إجراء على مستوى انتخابات مجلس الأمة، بينما يعتزم خمسة مرشحين خوض الانتخابات العامة دون المرور في انتخابات قبلية.. وفي انتخابات فرعية أخرى بمحافظة الجهراء وصلت فيها الخلافات إلى حد المشاجرات العنيفة بين أبناء القبيلة الواحدة الأمر الذي أدى إلى استدعاء الشرطة لفك التشابك.**

بشكل عام، يمكن ملاحظة عزوف مثقفي القبائل عن خوض الانتخابات الفرعية لأسباب شرعية وأخرى قانونية.

العنف الانتخابي:

احد مرشحي الفرعيات بالدائرة الخامسة تحدى وزارة الداخلية في أن تمنع الانتخابات الفرعية للقبيلة التي ينتمي إليها، وقال: "لدينا مجاميع قبلية منظمة سوف تتصدى لأي محاولة حكومية في هذا الشأن" ، وحسنا فعلت وزارة الداخلية والنيابة العامة بالتعامل مع هذا التهديد من خلال إحالة من أطلقه إلى النيابة العامة، مع تأكيدنا على ضرورة الالتزام بالقانون في كل المراحل التي يتم فيها التعامل مع المرشح.

الجماعات السياسية:

- **قامت كتلة العمل الشعبي بدعم وتشجيع أحد أعضائها في الدخول إلى الانتخابات الفرعية، في حفل افتتاح مقر انتخابي – رغم عدم فتح باب الترشيح – وذلك من خلال حضور ناطق الكتلة الرسمي في هذا الافتتاح وإلقاء كلمة بهذه المناسبة واستماعه لإصرار المرشح على خوض الانتخابات الفرعية وتحدي الدولة بمنعها.**
- **وجه مرشح يمثل تجمع ثوابت الأمة اتهاما غير مقبول للجنة إزالة التعديات على أملاك الدولة قال فيه: أن اللجنة تستعين بعاملين من الشيعة لهدم مساجد السنة، وهذا قول مرفوض بكل الاعتبارات، فهو إن كان صحيحا فلا يجوز التلفظ فيه لأن العاملين بلجنة الإزالة من أهل الكويت ويأتمرون بأوامر الدولة، ويرأسها الفريق متقاعد محمد البدر والمنسق العام العميد متقاعد سعود الخترش، فلا يجوز إثارة النعرات الطائفية بين أبناء المجتمع حيث يتنافي ذلك مع أبسط المفاهيم الدستورية والقانونية والشرعية.**

المجتمع المدني:

- **أفادت جمعية المهندسين الكويتية بأن لديها برنامجا انتخابيا مجربا في عمليات التصويت ويلبي المتطلبات القانونية والدستورية في الكويت، ولئن كان هذا الجهد مشكور للجمعية، إلا أن ثقة المرشحين في عمليات الفرز والبرنامج الالكتروني المستخدم لذلك تأتي في المرتبة الأولى، وإلا فإن الجهات المعنية لا يمكنها الأخذ بالنظام الالكتروني من دون ثقة مطلقة به، لذلك قد يكون من المناسب تطبيق النظام في انتخابات جمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية، بالتنسيق مع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، مما يشيع ثقة عامة بالنظام يمكن بعدها الانتقال بالتطبيق إلى انتخابات المجلس البلدي فمجلس الأمة.**
- **الاتحاد الوطني لعمال الكويت ليس من حقه الدفاع عن مرشح، وكذلك النقابات الأعضاء في الاتحاد، ولو كان تحرك رئيس الاتحاد في قضايا تخص الاتحاد والعمال لكن مقبولا دفاع الاتحاد والنقابات عن رئيسهم، أما أن يتدخل الاتحاد ويستخدم في حملة انتخابية على مستوى البرلمان فهو أمر غير قانوني، ونتمنى على الزملاء في الاتحاد عدم استخدم منظمة نقابية لتحقيق أغراض شخصية.**

وسائل الإعلام:

لوحظ إسفاف بعض وسائل الإعلام المرئي وانحدار لغة الحوار فيها، والبعد عن الطرح الموضوعي والأخلاقي الذي تفرضه أخلاقيات وشرف المهنة الإعلامية، بحجة المنافسة بين القنوات لكسب أكبر عدد من المشاهدين، من خلال طرح كل ما هو غريب وشاذ، كما لوحظ تزايد وتيرة الطرح الطائفي والفئوي البغيض، في ظل التقاعس الواضح لوزارة الإعلام عن تطبيق قانون المرئي والمسموع.

التقرير الخامس بتاريخ 2009/4/20م

تم فتح باب الترشيح في يوم الخميس 16 ابريل لمدة عشرة أيام، حتى يوم السبت 25 ابريل، كما تم تحديد موعد انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر في يوم السبت الموافق 16 مايو 2009م، كما تم اعتماد الجنسية الأصلية بدلا من البطاقة الانتخابية للتحقق من شخصية الناخب وتمكينه من الإدلاء بصوته، فيما بلغ عدد الناخبين

384790 ناخبا، منهم 209111 ناخبة، 175679 ناخبا، موزعين على الدوائر الخمس، وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع الخامس من الموسم الانتخابي 2009م:

المقار الانتخابية:

أشدنا في تقاريرنا السابقة بدور الفريق الخاص بمتابعة الانتخابات في بلدية الكويت برئاسة وزير الدولة لشئون البلدية فاضل صفر، حيث أكدت بلدية الكويت على وجوب التزام جميع المرشحين بالنظام الخاص بالمقرات الانتخابية التي بدأ ترخيصها بعد فتح باب الترشيح، وان إعلانات المرشحين خارج المقرات الانتخابية، والإعلانات الأخرى على المنازل سيتم إزالتها جميعها ومخالفة أصحابها، وقد استطاعت البلدية إزالة 4129 إعلان انتخابي مخالف، و 32 مقر انتخابي مخالف على مستوى المحافظات الخمس، فيما نود التأكيد على ضرورة السرعة في إزالة هذه المخالفات وبكل عدالة ومساواة.

تحصين كشوف الناخبين:

اليوم 20 ابريل هو الموعد النهائي لتقديم الطعون على أسماء الناخبين المدرجين في الجداول، وفقا للمادة 13 من قانون الانتخابات، على أن تفصل المحكمة الكلية في هذه الطعون – إن وجدت – في موعد أقصاه آخر شهر يونيو، وفقا للمادة 14 من قانون الانتخابات، أي إن الانتخابات ستجري من دون أن تكون جداول الناخبين محصنة.

الانتخابات الفرعية:

- **انتشرت في الصحف خلال هذا الأسبوع بيانات التزكية التي ينشرها أصحابها للإشارة إلى حصولهم على التزكية من القبيلة، وهي إعلانات غير صحيحة، فالتزكية تتم بالإجماع على شخصية واحدة أو بالامتناع عن المنافسة، ولكن الصحيح هو أن هؤلاء قد خاضوا الانتخابات الفرعية التي يجرمها القانون وفازوا فيها باقتراع شمل العديد من المرشحين المتنافسين في مراكز اقتراع موزعة على أكثر من منطقة سكنية.**
- **أنجزت قبيلة مطير في الدائرة الرابعة انتخاباتها الفرعية، حيث اختارت كل من: حسين مزيد، محمد هايف، ماجد موسى، مبارك الوعلان.. حيث عاد هايف والوعلان فقط من الأربعة الفائزين في فرعية 2008م.**
- **أنجزت قبيلة عنزة في الدائرة الرابعة انتخاباتها الفرعية، حيث اختارت كل من: طلال منيزل، علي دخيل، جمال العلاطي، خضير عقله.. علما بأن القبيلة لم تجر انتخابات فرعية في عام 2008م.**
- **أنجزت قبيلة عتيبة انتخاباتها الفرعية في الدائرة الخامسة، وقد أسفرت النتائج عن فوز سعدون حماد، عايض أبوخوصة، علما بأن القبيلة اختارتهما في فرعية 2008م.**
- **كما أنجزت قبيلة العوازم انتخاباتها الفرعية بالدائرة الخامسة، حيث أسفرت عن فوز كل من: سالم نملان، سعد زنيفر، فلاح الصواغ، غانم الميع.. وقد خسر جميع الفائزين في فرعية القبيلة في عام 2008م.**
- **كما أنجزت قبيلة مطير انتخاباتها الفرعية في الدائرة الخامسة، حيث فاز فيها فهد عياد، وهو يفوز لأول مرة.. واختارت قبيلة الدواسر بادي الدوسري ، وهو يفوز لأول مرة، كما اختارت قبيلتي السهول والسبيعي طلال الجلال،**

وهو يفوز لأول مرة، وأنجزت قبيلة قحطان وبني هاجر انتخاباتها الفرعية التي أسفرت عن فوز دليهي سعد، وهو يفوز لأول مرة.

- كما أنجزت قبيلة العجمان في الدائرة الخامسة انتخاباتها الفرعية، حيث اختارت كل من: خالد العدوة، محمد الحويلة، خالد الطاحوس، الصيفي مبارك.. حيث عاد الحويلة فقط من الأربعة الفائزين في فرعية 2008م.
- بقيت اللحمة الاجتماعية والسياسية بين قبيلتي العجمان والمرة لسنوات طويلة، ولكن الانتخابات الفرعية فرقتهما أخيرا، فمع إصرار قبيلة العجمان على اختيار 4 شخصيات من قبيلتهم لتمثيل القبيلتين دفع أبناء قبيلة المرة لاختيار من يمثلهم بعيدا عن العجمان.. وهذه واحدة من سلبيات الانتخابات الفرعية التي يجرمها القانون.

العنف الانتخابي:

- النائب السابق د.ضيف الله بورمية صرح بمعارضته لتكليف شخصية معينة من الأسرة الحاكمة لتولي رئاسة مجلس الوزراء في تشكيله القادم، وقد استخدم عبارات خرجت عن تقييم أداء العمل إلى تقييم شخصه بأوصاف قد تحط من مكانته ، كما أن تكليف رئيس مجلس الوزراء هو من اختصاص سمو الأمير وحده، وهو أسلوب غير مقبول يؤدي إلى زيادة الشحن السلبي في نفوس الناخبين وغيرهم ، في المقابل كان رد فعل الحكومة مبالغا فيه، فتم ضبط المرشح في يوم الخميس وإحالته إلى أمن الدولة لعرضه على النيابة العامة يوم الأحد للتحقيق معه، كما يتم التوسع في تكييف جرائم الرأي لتصبح جرائم أمن دولة، كما تم منع أي اتصال بين المرشح وذويه خاصة وأنه مصاب بمرض السكر، وهذه ردة فعل من الحكومة فيها تعسف باستخدام الحق، وقد أدت هذه الأحداث إلى تجمهر مؤيدي المرشح في ديوانه وعند مبنى أمن الدولة لأيام متتالية، وفي كل الأحوال يجب تمكين المرشح من تسجيل نفسه في كشوف المرشحين لدى إدارة شؤون الانتخابات.. حيث لا يجوز منع أي مواطن تنطبق عليه الشروط من الترشح إلا بحكم محكمة بات ونهائي.
- كما تم اعتقال عضو المجلس البلدي الذي ينوي الترشح لانتخابات مجلس الأمة خليفة الخرافي لنقده للأسرة الحاكمة، وقد جرى الاعتقال بأجواء نموذجية هادئة، وهذا الاعتقال يقطع الطريق على من يحاول أن يصور الحكومة بأنها تتعامل مع فئات المجتمع الكويتي بتمييز، والأمر عموما بيد القضاء الذي يحظى بثقة كبيرة في عدالة إجراءاته وأحكامه.

الجماعات السياسية:

- تشكل خلال هذا الأسبوع أول تحالف بين تيارين سياسيين في الدائرة الانتخابية الأولى من تيارين هما "التحالف الإسلامي الوطني" و "تجمع الميثاق الوطني" وهو استمرار للتحالف بينهما في انتخابات 2008 مع تغيير ممثل التجمع.
- أعلن تجمع العدالة والسلام عن ممثليه في الدائرة الأولى وهما النائب السابق صالح عاشور وأمين عام التجمع حسن نصير.
- حسم المنبر الوطني الديمقراطي ممثليه في الدائرة الثانية، وهما عبدالله النيباري ومحمد العبدالجادر، وهذا من شأنه تحسين فرص الاتفاق على قائمة تمثل التيار الوطني الليبرالي، مما يعزز من العمل الجماعي داخل البرلمان بدلا من العمل الفردي.

- يبدو أن تجمع الرسالة الإنسانية الوطني أو ما يعرف بالحساوية أو الشيخية، قد حزموا أمرهم على أن يمثلهم بالانتخابات كل من: الوزيرة السابقة د.معصومة المبارك في الدائرة الأولى، وعدنان المطوع في الدائرة الثانية، وعضو المجلس البلدي هشام البغلي بالدائرة الثالثة، وهو اتفاق غير نهائي، كما أن د.معصومة تؤكد أنها تترشح في الانتخابات مستقلة.
- رئيس مكتب الشباب في الحركة الدستورية الإسلامية – حدس المحامي أسامة الشاهين أعلن عن استعداده لإطلاق حملة لتعزيز المشاركة الايجابية للشباب من الجنسين في العملية الانتخابية، من خلال الوسائل الإعلامية والالكترونية، وهي حملة موجهة لتشجيع الناخبين على التصويت بشكل عام وليس لخدمة تيار سياسي.
- سمحت تيارات سياسية عريقة لممثليها خوض الانتخابات الفرعية للقبائل، حيث شاركت الحركة الدستورية الإسلامية حدس في فرعية قبائل عنزة بالرابعة والعوازم والعجمان في الخامسة، في حين شاركت كتلة العمل الشعبي في فرعية قبيلتي العوازم والعجمان في الخامسة.

المجتمع المدني:

أعادت جمعية الشفافية الكويتية نشر "معايير المرشح الصالح (5×5+5) " وفيها مجموعة من المواصفات التي يجب أن يتحلى بها – أو أكثرها – النائب عن الشعب في مجلس الأمة، يمكن للناخب الاسترشاد بها، فيعمل على تقييم المرشحين، حتى يختار الشخصية الأكثر ملائمة لشغل عضوية مجلس الأمة، ولقد شملت المعايير: قيم النزاهة والشفافية واحترام القانون، والمؤهلات الشخصية من حيث الخبرة والكفاءة، والسمات الشخصية من حيث القيم الأخلاقية، والأطروحات الفكرية، والبرنامج الانتخابي، كما يجب أن يتعهد المرشح بخمسة أمور.. وقد تم التعاون مع تلفزيون الكويت لتصوير حلقات إعلانية تلفزيونية لكل معيار من هذه المعايير ليتم بثها خلال البرامج اليومية، وهو دور ايجابي تقوم به وزارة الإعلام لأول مرة في حث المواطنين على ممارسة دورهم بإيجابية بعيدا عن الدعاية لأي فئة أو تيار أو مرشح.. كما بادرت بعض الصحف المحلية بنشر المعايير مجانا إيمانا منها بخدمة المجتمع وترويج القيم الصالحة بين أبناءه، كذلك نشرت الجمعية هذه المعايير في موقعها على الانترنت.

التقرير السادس بتاريخ 2009/4/27م

تم إغلاق باب الترشيح في يوم السبت 25 ابريل، حيث بلغ عدد المرشحين 282 مرشحاً منهم 19 امرأة، وقد بلغ عدد المرشحين في الدائرة الأولى 52 مرشحا، وفي الدائرة الثانية 51 مرشحا، وفي الدائرة الثالثة 65 مرشحا، وفي الدائرة الرابعة 74 مرشحا، وفي الدائرة الخامسة 40 مرشحا، علما بأن باب الانسحاب سيبقى مفتوحا ممن سيتناقص عدد المرشحين في الأيام القادمة، وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع السادس من الموسم الانتخابي 2009م:

المقار الانتخابية:

سمحت اللجنة العليا للانتخابات في بلدية الكويت بترخيص المنازل السكنية كمقار انتخابية، على أن تعامل معاملة المقار الانتخابية، وفقا لضوابط وشروط قانون الانتخابات رقم 2008/4 وهذا التنظيم ينهي التلاعب الذي حدث في انتخابات 2008 حيث كان بعض المرشحين يحصل على مقرين اثنين وفقا للقانون وعدد كبير من المنازل السكنية باعتبارها ليست مقارا انتخابية.

الحرمان من الترشح للانتخابات:

يشترط في المرشح أن تتوفر فيه شروط الناخب الواردة في قانون الانتخاب، وفي المادة (2) من القانون حُرم المرشح والناخب المحكوم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف والأمانة من التصويت أو الترشيح إلى أن يرد إليه اعتباره، وقد كان لتأخر وزارة الداخلية في انتخابات 2008م في حسم رأيها في منع ترشح عدد من الشخصيات بناء على هذه المادة، أن حدثت أخطاء كثيرة بالشطب، استطاع معها أكثرية المشطوبين من كسب قضيتهم أمام المحاكم بإعادة قيدهم، وهذه أدت إلى صعوبات في إعداد أوراق الاقتراع نفسها، لذا يجب حسم موضوع شطب المرشحين وفقا للقانون في وقت مبكر لتمكين المرشحين المشطوبين من اللجوء الى القضاء وحسم الموضوع في وقتٍ كافٍ قبل يوم الاقتراع.

الناخبون:

حرم قانون الانتخابات في مادته الثالثة رجال القوات المسلحة والشرطة من حق التصويت في الانتخابات، وقد بينا في تقرير سابق أن هذا المنع يخالف المعايير الدولية في حق التصويت، في الوقت الذي لم يشمل هذا المنع العسكريين من الحرس الوطني، كما ظهرت حالة استثنائية أخرى وهي وجود عدد من العسكريات الإناث، وهن شريحة يحق لها التصويت لأن نص المادة 3 موجه للرجال فقط، ولابد من الإشارة إلى وجود هذه الفوضى في التعامل مع شريحة الناخبين من العسكريين جدير بمعالجته من خلال مساواتهم جميعا، فمع ثبات عدم وجود ما يدعو للخوف من استخدام العسكريين لحقهم في التصويت والترشيح، كما هو الحال مع رجال الحرس الوطني، فقد بات معالجة هذا الملف وتطبيق نصوص الدستور بالمساواة بين جميع أبناءه أمرا ضرورياً، ويستحق معه استخدام أداة مرسوم الضرورة.

شراء الأصوات:

انتشر كلام كثير ومتواتر بشأن شراء الأصوات في الانتخابات الفرعية، ولكن لم تقع بين أيدينا أدلة ثابتة، حيث كان المتداول قيام بعض المرشحين بشراء أصوات داخل القبيلة، وهو أمر يستفيد منه الراشي لصغر العينة التي يتم شراءها مقابل عدد أكبر في الانتخابات العامة، وتمكن الراشي من سرية إجراءات الرشوة، وانخفاض تكلفتها لقلة الطلب داخل الانتخابات الفرعية بالمقارنة مع الانتخابات العامة.

علماً بأن عمليات شراء الأصوات قد تتسع في الفترة المتبقية من الموسم الانتخابي، وهو ما يجب أن تعمل وزارة الداخلية على مكافحته، خاصة وأنها نجحت في العام الماضي بضبط حالتين، سيّما وأن محاربة شراء الأصوات عليها إجماع شعبي بعكس تجريم الانتخابات الفرعية.

الانتخابات الفرعية:

- **انتهى موسم الانتخابات الفرعية لهذا العام مع إتمام قبيلة الرشايدة لانتخاباتها الفرعية، حيث استطاعت جميع القبائل التي رغبت بتنظيم انتخابات فرعية من إتمامها دون أي عوائق تذكر، وكان الملاحظ في انتخابات 2009 أن وزارة الداخلية لم تمارس أي دور في محاولة لمنع الجريمة الانتخابية، واكتفت برصدها ومحاولة جمع الأدلة وتقديمها إلى النيابة العامة، وهو أسلوب لا يمكن الحكم على جدواه إلا من خلال الأدلة التي قامت وزارة الداخلية بتجميعها ومدى الأخذ بها حين النظر فيها أمام القضاء.**
- **أنجزت قبيلة الظفير انتخاباتها الفرعية فاختارت اثنين من أبنائها هما: حسين جليعيب السعيدي وثامر سعد السويط.**
- **حسنا فعلت قبيلة العوازم في الدائرة الأولى حينما قررت عدم تنظيم انتخابات فرعية، خاصة مع تجربة انتخابات 2008 حينما اختارت الدائرة ابن القبيلة المرشح حسين الحريتي وهو لم يخض الانتخابات الفرعية، فيما لم ينجح ممن انتخبتهم فرعية القبيلة إلا واحدا من أربعة، وهذا ما يعزز اللحمة الوطنية بين أهل الكويت حضرا وقبائل.**
- **أمرت النيابة العامة بضبط وإحضار المرشحين والمشاركين في الانتخابات الفرعية من قبيلة عنزة ومن قبيلة مطير ومن قبيلة الظفير في الدائرة الرابعة، ومن قبيلة العوازم ومن قبيلة بني هاجر في الدائرة الخامسة، فتم التحقيق معهم جميعا والإفراج عنهم بكفالة مالية.**
- **تم الإعلان عن تحالف رباعي بالدائرة الخامسة بين ممثلي أربع قبائل وهم: دليهي الهاجري وفهد المطيري وبادي الدوسري وسعدون حماد العتيبي**

العنف الانتخابي:

- **شهد هذا الأسبوع الإفراج عن المرشح في الدائرة الخامسة خالد الطاحوس بكفالة مالية، وقد استطاع ترشيح نفسه لخوض الانتخابات، خاصة بعد نجاحه ضمن أربعة مرشحين في الانتخابات الفرعية التي نضمتها قبيلة العجمان.**
- **تم تمكين المرشح د.ضيف الله بورمية من الترشح رسميا للانتخابات في مكان اعتقاله في مبنى أمن الدولة، حيث انتقل إليه موظف مختص من إدارة شؤون الانتخابات في وزارة الداخلية، وقد تم الإفراج عن بورمية في وقت لاحق خلال هذا الأسبوع.**
- **كذلك تم الإفراج عن المرشح خليفة الخرافي، الذي تمكن من الترشح قبل الاعتقال، وبذلك لم يبق أحد من المرشحين رهن الاعتقال.**

آملين أن لا تتكرر الاعتقالات لأي مرشح في الانتخابات، كما نتمنى أن يحرص جميع المرشحين على الالتزام بالقانون في حملاتهم الانتخابية، حتى يبقى الاختلاف في إطار خدمة الكويت.

دور العبادة:

أصدرت إدارة الفتوى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مجموعة من النصائح العامة المتعلقة بالانتخابات وما تشهده من ظواهر سلبية، مثل نقل الأصوات بين الدوائر وشراء الأصوات والتنابز بين المرشحين، والتوجيه بحسن الاختيار من الكفاءات ممن يصلح لمهام عضو مجلس الأمة.

وقد لوحظ بشكل عام أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بإمكانها القيام بدور أكثر إيجابيا لحث الناخبين على ممارسة دورهم بشكل صحيح، والتنبيه عليهم بالابتعاد عن مخالفة القوانين وتطبيق النظم الخاصة بالانتخابات، ولكن دورها كان مفقودا في موضوع الانتخابات الفرعية القائمة على العصبيات البغيضة، كما أن دورها متواضع في التحذير من الرشوة الانتخابية، وكذلك دورها في التنبيه على اختيار المرشح الصالح يأتي على استحياء.. علما بأن الخطاب الديني السليم مؤثر بدرجة عالية في تنظيم موسم انتخابي جيد وفي توجيه الناخبين لممارسة دورهم في اختيار السلطة التشريعية، ولكنه لم يستخدم، من خلال وسائل متعددة كالتوعية العامة وخطب يوم الجمعية وإقامة الندوات وإعداد المطبوعات التوعوية.

الجماعات السياسية:

- أعلن التجمع الإسلامي السلفي عن ممثليه في عدد من الدوائر، وهم: محمد الكندري في الدائرة الأولى، خالد السلطان وعبداللطيف العميري في الدائرة الثانية، د.علي العمير ونصار العبدالجليل في الدائرة الثالثة، ولم ينزل على قوائم التجمع أحد في الدائرتين الرابعة والخامسة.
- قرر حزب الأمة عدم خوض الانتخابات لهذا العام في بيان له نشره في الصحافة المحلية، وعللوا ذلك بوصول العملية السياسية إلى طريق مسدود.
- أشرنا في بياننا الخامس إلى أن تجمع الرسالة الإنسانية الوطني أو ما يعرف بالحساوية أو الشيخية قد حددوا ممثليهم بالانتخابات، فيما نشر خلال هذا الأسبوع إعلان مدفوع الثمن في عدد من الصحف المحلية من مجلس أبا ذر الغفاري الذي تديره مجموعة من رجالات الحساوية بينوا فيه أن التجمع لا يمثلهم ولا يعدوا أنه يمثل مجموعة قليلة من الحساوية.
- أشرنا في تقريرنا الخامس إلى أن الحركة الدستورية الإسلامية – حدس شارك ممثلها في الانتخابات الفرعية لقبيلة عنزة، ولم نذكر – سهوا اسم مرشح التجمع الإسلامي السلفي علي دخيل الذي خاض الانتخابات نفسها لقبيلة عنزة، لذا اقتضى التنويه، وفي كل الأحوال، فقد ذكر مرشحي حدس والسلف أنهم ترشحوا في الانتخابات الفرعية لعدد من القبائل مستقلين لا ممثلين لتيارات سياسية في كل من عنزة الدائرة الرابعة وعوازم وعجمان الدائرة الخامسة.

المجتمع المدني:

- في سابقة تعتبر الأولى من نوعها، وافقت الجهات المختصة بتنظيم انتخابات مجلس الأمة لمتطوعي جمعية الشفافية الكويتية دخول مراكز الاقتراع في يوم 16 مايو ، للتأكد من سلامة العملية الانتخابية وشفافيتها ونزاهتها وخلوها من الأخطاء، وهي خطوة تؤكد حرص المنظمين على نزاهة الانتخابات وبث الطمأنينة في المجتمع المدني حول شفافية العملية الانتخابية، كما تؤكد الثقة بجمعية الشفافية الكويتية باعتبارها جمعية تمارس دورها بمهنية عالية ومسؤولية كبيرة.
- ينظم الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع بريطانيا وايرلندا "حملة الكويت أهم" يدعو فيها المرشحين للتوقيع على وثيقة للابتعاد عن التأزيم والاهتمام بالتنمية، ونبذ التعصب الطائفي والقبلي، مع الدعوة للتصويت لصالح المرشحين الذي يوقعون على الوثيقة.

- حملة شبابية وطنية بعنوان "علشان الكويت" تضم العشرات من الشباب من الجنسين تهدف إلى الحث على المشاركة في التصويت وحسن اختيار المرشح الذي يصلح للرقابة والتشريع في مجلس الأمة.
- أعدت جمعية المعلمين الكويتية ميثاق (مع المعلم) ويحتوي على مجموعة من المطالب الخاصة بالمعلمين، ودعت المرشحين للتوقيع على الوثيقة والتعبير عن دعمهم لقضايا المعلمين في مقر الجمعية أيام 28-29-30 ابريل 2009م.

التقرير السابع بتاريخ 2009/5/4م

شهد الأسبوع السابع من الموسم الانتخابي نشاطا ملحوظا للمجتمع المدني، كما بدأ موسم شراء الأصوات في جميع الدوائر ، وهو ما يجعل المسؤولية على وزارة الداخلية كبيرة في تأكيد شفافية ونزاهة الانتخابات وخلوها من الجرائم الانتخابية، وفيما لم يتبقى من الموسم الانتخابي سوى عشرة أيام فإن موضوع شطب المرشحين ممن لا تنطبق عليهم الشروط ما زال معلقا لم ينجز بعد.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع السابع من الموسم الانتخابي 2009م:

الخدمات الحكومية للمرشحين:

يقوم ديوان الخدمة المدنية بدور جيد في تطبيق قرار مجلس الوزراء بشأن وقف النقل والندب والترشيح في الجهات الحكومية، وقد استطاع رصد 185 مخالفة في 23 جهة حكومية خلال شهر واحد، بواسطة مراقبي شؤون التوظف التابعين للديوان، فيما تم سحب نصف تلك القرارات تقريبا، والشئ المؤسف في الموضوع أن أكثر وزارتين لديهما مخالفات هما وزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية.

كما ترد إلى المفوضية الكثير من المعلومات حول قيام مرشحين بتمرير معاملات وأخذ تأشيرات – أحيانا – بالموافقة على أن يتم التنفيذ بعد انتهاء الانتخابات، ويقوم بتمريرها مسؤولين في الوزارات من درجة وكيل وزارة أو أقل، طمعا في رضا هذا المرشح، بحسب قوة فرص فوزه.

الحرمان من الترشح للانتخابات:

أكدنا في تقرير سابق على ضرورة حسم الحكومة في وقت مبكر لموضوع شطب المرشحين الذين لا تتوافر فيهم شروط الناخب وفقا للمادة (2) من قانون الانتخاب التي حرمت المرشح والناخب المحكوم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف والأمانة من التصويت أو الترشيح إلى أن يرد إليه اعتباره، ولعل أخذ رأي إدارة الفتوى والتشريع بقائمة أسماء المتوقع شطبهم يعطي موضوع الشطب الحق في الدراسة والفحص حتى لا تتكرر أخطاء انتخابات 2008م في الموضوع، لذا ينبغي على الحكومة حسم قرار الشطب من عدمه خلال هذا الأسبوع، حتى يتمكن من تشطب أسماؤهم من الطعن أمام القضاء وصدور الأحكام قبل الاقتراع بوقت كافٍ لطباعة أسماء المرشحين.

شراء الأصوات:

أكد الناطق الرسمي لوزارة الداخلية على استعدادات وزارة الداخلية لمحاربة ظاهرة شراء الأصوات ، ولكن بكل أسف أنباء شراء الأصوات لم تستثن أي دائرة انتخابية، حيث انطلقت عمليات الشراء في الانتخابات الفرعية في الفترة الماضية، وبدأت الآن عمليات الشراء على مستوى الانتخابات العامة، ولا يوجد لوزارة الداخلية أي عذر في عدم تمكنها من رصد جرائم شراء الأصوات، فالمرشحين الذين يقومون بهذه الجرائم أعدادهم قليلة في حدود خمسة مرشحين في كل دائرة انتخابية، وان كان هناك تقصير من الوزارة في مكافحة الانتخابات الفرعية ومنعها، فنتوقع منها عدم الفشل في منع شراء الأصوات، في جميع الدوائر الانتخابية.

وعلى وزارة الداخلية إعلان خط هاتف ساخن لاستقبال شكاوى المواطنين وبلاغاتهم بشأن عمليات شراء الأصوات، والتعامل معها بكل جدية وسرعة، حتى لا تتهم الوزارة بالتواطؤ.

كما نشرت جريدة الرؤية يوم الأحد 2009/5/3 صورة لشيك باسم أحد المرشحين يتلقى قرابة مليون دينار من شخصية خليجية، وعلى الجهات المعنية في وزارة الداخلية والبنك المركزي تتبع الموضوع وتأكيده أو نفيه.

الانتخابات الفرعية:

- **تم الإعلان عن تحالف رباعي في الدائرة الرابعة بين قبائل الظفير وعتيبة والعوازم، تحت اسم "المتوكلون" وضم في عضويته د.حسين جليعيب الظفيري ، ثامر السويط الظفيري، ضيف الله نهار العتيبي، سعد الرويشد العازمي.**
- **تشكلت أيضا خلال هذا الأسبوع قائمة جديدة في محافظة الجهراء التابعة الى الدائرة الرابعة بعنوان (الجميع) ضمت كل من مطر طليحان الشمري، محمد الحذيان العجمي، فواز العدواني، صالح السعيد.**
- **تم تشكيل تحالف (محافظون) في الدائرة الخامسة، يضم اثنين من الحضر واثنين من القبائل، وهم صقر عبدالرزاق العنزي، طلال الجلال السهلي، فيصل محمد الكندري ، حمود محمد الحمدان، والقائمة الجديدة تواجه قائمة العوازم وقائمة العجمان وقائمة الهواجر مع مطير والدواسر وعتيبة.**

الجماعات السياسية:

- **أشرنا في التقرير الخامس إلى تشكل أول تحالف بين تيارين سياسيين في الدائرة الانتخابية الأولى من تيارين هما "التحالف الإسلامي الوطني" ويمثله عدنان سيد عبدالصمد وأحمد لاري، و"تجمع الميثاق الوطني" ويمثله د.يوسف حسن الزلزلة، وقد انضم إليهم تحت "قائمة الائتلاف" مرشح رابع هو حمد طاهر بوحمد عن "الحساوية أو الشيخية" .**
- **أصدرت الحركة السلفية، وهي حركة قريبة من حزب الأمة الذي قرر مقاطعة الانتخابات لهذا العام بعد نتائجه المتواضعة في انتخابات 2008م، أصدرت الحركة بيانا مستهجنا عبرت فيه عما وصفته "فتوى" بتحريم التصويت للمرأة.**
- **أعلنت "حدس" عن قائمتها في الدائرة الثانية حيث ضمت كل من د.جمعان الحربش و د.حمد المطر، في حين قررت نزول مرشحيها في الدائرتين الأولى والثالثة مستقلين، وفي الدائرة الخامس ضمن قائمة قبيلة العوازم.**
- **قرر التحالف الوطني الديمقراطي نزول مرشحيه في الدائرتين الثانية والثالثة مستقلين من دون قوائم معلنة.**

المجتمع المدني:

- **انطلقت في محافظة الجهراء ، وهي جزء من الدائرة الرابعة مع معظم محافظة الفروانية، حملة شعبية بعنوان "حول صوتك جهراوي" بعد أن وصل من الجهراء مرشح واحد من أصل عشرة إلى قبة البرلمان في انتخابات 2008م.**
- **قررت إدارة جامعة الكويت منع المرشحين من الدخول إلى الجامعة وإلقاء المحاضرات في هذا الموسم الانتخابي، بحجة عدم انحياز الجامعة لمرشحين دون غيرهم، ولأن المنظمات الطلابية تقتصر دعواتها على ممثلين لتيارات سياسية محسوبين عليها، ونرى في المفوضية إن هذا القرار غير صحيح، وان المنع يجب أن يقتصر على استضافة مرشحين داخل الفصل الدراسي للترويج لبرنامج الانتخابي، أو استخدم مسؤول جامعي في موقع عمله للترويج لأحد المرشحين، أما الندوات العامة خارج الفصل الدراسي التي تقيمها المنظمات الطلابية فهي مباحة ومطلوبة، شريطة عدم استخدامها للترويج الانتخابي المباشر لأحد المرشحين، وان تتصرف الجهة المنظمة بحيادية ووفقا للوائح المنظمة للأنشطة الطلابية في الجامعة.**
- **أنجزت جمعية الشفافية الكويتية منتدى الكويت للشفافية الثالث تحت شعار (الكويت مركز مالي وتجاري) ، على أمل أن تتوجه البرامج الانتخابية للمرشحين تجاه المشاريع التنموية والخطة العامة التي تحتاجها الدولة، وقد بدأ مجلس الوزراء الاهتمام بالموضوع، في حين أخذ بعض المرشحين الموضوع باهتمام كبير ضمن برنامج عمله.**
- **جماعة الخط الأخضر البيئية الكويتية: أصدرت بيانا تدعو فيه المرشحين إلى الاهتمام بالقضايا البيئية ضمن برامجهم الانتخابية، كما دعت الناخبين إلى اختيار المرشح الذي يهتم بالقضايا البيئية.**
- **تعلن جمعية الشفافية الكويتية اليوم الاثنين عن حملة وطنية بعنوان (للكويت أصوت) تحث فيها الناخبين على الذهاب إلى مراكز الاقتراع في يوم 2009/5/16 للإدلاء بأصواتهم، لإن عدم المشاركة في التصويت من شأنه التقليل من فرص المرشحين الصالحين للوصول الى البرلمان والقيام بدورهم التنموي.**
- **اللجنة البيئية التطوعية لمنطقة أم الهيمان: أعدت اللجنة ميثاقاً خاصاً ببيئة منطقة أم الهيمان التي فيها الكثير من الملوثات والتي ينعكس أثرها على سكان المنطقة، فقام العديد من المرشحين بالدائرة الخامسة في المشاركة بالتوقيع على ميثاق متابعة التلوث في أم الهيمان.**
- **أطلقت جمعية الشفافية الكويتية (معايير المرشح الصالح 5×5+5) على الانترنت، وتحتوي على ثلاثين معيارا، وهي منشورة على موقع الجمعية، كما يتم توزيع المطبوع الخاص بها في المقرات والأماكن العامة.**
- **نظم الاتحاد العام لطلبة ومتدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب حملة (بقناعة) بهدف تعزيز المواطنة الصالحة، ومحاربة شراء الأصوات، والابتعاد عن التعصب الطائفي أو القبلي أو العائلي، ودعت المرشحين للتوقيع على الميثاق، حيث يتم نشر إعلان صحفي بأسماء الموقعين.**
- **منتدى أكاديميون بلا حدود: أصدروا ميثاقاً لاختيار النائب الوطني المخلص، حيث حددوا مواصفاته وأعلنوا عنه في مؤتمر صحفي.**

التقرير الثامن بتاريخ 2009/5/11م

بقي أقل من أسبوع واحد على يوم الانتخابات الذي يصادف 16 مايو 2009م، ولعل أبرز الملاحظات خلال هذا الأسبوع، هو موافقة المجلس الأعلى للقضاء على رقابة المجتمع المدني لهذه الانتخابات ممثلة في جمعية الشفافية الكويتية من خلال معاملة متطوعيها معاملة رجال الإعلام، وتردد اللجنة الاستشارية في قبول رغبة المجلس الأعلى للقضاء، كذلك استمرار عمليات شراء الأصوات في جميع الدوائر وعدم تمكن أجهزة وزارة الداخلية من إلقاء القبض على أي مرشح أو معاونيه في تلك الجريمة البشعة، وقرار المحكمة بإحالة تجريم الفرعيات إلى المحكمة الدستورية.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع الثامن من الموسم الانتخابي 2009م:

<u>اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة لعام 2009م:</u>

- الجمعية خاطبت رئيس المجلس الأعلى للقضاء بطلب مراقبة الانتخابات في يوم الاقتراع والفرز، على أن يعامل متطوعي الجمعية معاملة الإعلاميين، وقد ناقش المجلس الأعلى للقضاء طلب الجمعية ووافق عليه، إيماناً من المجلس بأهمية المجتمع المدني، وضرورة مشاركته في مثل هذه المناسبات كما هو معمول به في الديمقراطيات المتقدمة، فأرسل المجلس الأعلى للقضاء كتاباً في 2009/4/22 إلى رئيس اللجنة الاستشارية، واستلمنا نسخة منه بالفاكس في 2009/4/26م، وجاء في الكتاب "المجلس لا يمانع من التعاون مع هذه الجمعية ومعاملتها معاملة أجهزة الإعلام في هذا الشأن".

- صدر في بعض الصحف يوم 2009/5/8 نفي من مصدر قضائي السماح لجمعية الشفافية الكويتية بمراقبة الانتخابات، وقد استوقفنا في الجمعية هذا التصريح الذي يجب أن نعلق عليه بالآتي:

جاء في التصريح أنه من "مصدر قضائي" ، وهنا يجب أن نفرق بين الوظيفة القضائية التي يتولاها القاضي في المحكمة وبين الوظيفة الإدارية التي يتولاها رئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية التي تشرف على الانتخابات، كما انتهت إلى ذلك المحكمة الدستورية بالكويت، فوظيفتهم باللجنة "إدارية" وان كانت مهنتهم الأساس "قضائية"، ونقدهم بصفتهم الإدارية مباح ومراقبتهم واجب والطعن فيما يعلنونه من نتائج الانتخابات واقع، وخير دليل أحكام المحكمة الدستورية التي أبطلت أعمال رؤساء أكثر من لجنة من اللجان في انتخابات 2008م.

ساءنا بشكل كبير ما جاء في ذات التصريح "أن الأدنى لا يراقب الأعلى" ، وسبب استيائنا أن المجتمع المدني ليس أدنى من السلطة القضائية ولا يعمل لديها، كما أن المجتمع المدني لا يعمل لدى اللجنة الاستشارية، والمجتمع المدني في الكويت وفي العالم المتحضر يراقب السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولا يدعي لنفسه العلو عن الآخرين، وان كان هناك "أدنى وأعلى" فعلى اللجنة الاستشارية تطبيق ذلك على نفسها حيث وافق المجلس "الأعلى" للقضاء على دخول الجمعية لمراكز الاقتراع، وكان الأولى باللجنة قبول رغبة المجلس وقراره لا تمحيصه والتردد في تطبيقه.

من المناسب أن تعلم اللجنة الاستشارية أن متطوعي جمعية الشفافية قد دخلوا في انتخابات مجلس الأمة 2008م إلى مراكز الاقتراع بفضل تفهم كثير من رؤساء اللجان لأهمية المجتمع المدني وضرورة مشاركته في رقابة الانتخابات، وإننا في هذه الانتخابات فضلنا أن يكون الإذن عاما بدلا من تركه لاجتهاد رؤساء اللجان، وهدفنا في ذلك تسجيل نقطة إيجابية للكويت وقضائها بالسماح للمجتمع المدني بالمراقبة بدلا مما سجلته المنظمات الدولية في انتخابات 2008 أن الكويت لا تسمح بمراقبة المجتمع المدني للانتخابات.

- وفيما يلي ملاحظاتنا الأخرى على اللجنة الاستشارية:

1. يجب أن يكون للجنة الاستشارية ناطق رسمي، وموقع على شبكة الانترنت يبث فيه كل المعلومات والبيانات الخاصة بأعمال اللجنة، حتى لا تدع مجالا للتفسير والتأويل والاعتماد على تصريحات "مصدر مسؤول".
2. يجب على اللجنة الاستشارية تقديم بيانات واضحة وتفصيلية حول طريقة إدارة الانتخابات، مع تقديم ورشة عمل مطولة لمندوبي المرشحين وبحضور وسائل الإعلام حول كافة الإجراءات التي ستتبع في يوم الانتخابات وطريقة التصويت وطريقة الفرز، بدلاً من حدوث التباين وتزايد الاستفسارات وتعدد الاجتهادات في يوم الاقتراع.
3. آن الأوان لتأسيس إدارة عامة للانتخابات تتولى كافة أعمال الانتخابات الموزعة حاليا على عدد من الجهات العامة والقضاء، لمنع السلبيات الموجودة، وللقيام بأدوار ما زالت مفقودة لا تقوم بها أي جهة، ولمراقبة الصرف على الحملات الانتخابية وغيرها من أمور.

<u>الخدمات الحكومية للمرشحين:</u>

- أشرنا في تقريرنا السابع إلى وجود تجاوزات لدى 23 جهة حكومية لقرار مجلس الوزراء بشأن وقف النقل والندب والترشيح في الجهات الحكومية، وأن وزارة الداخلية ثم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مقدمة الجهات المخالفة، وقد وردنا اتصال من وكيل وزارة الداخلية المساعد للشئون المالية والإدارية أكد فيه أنه لا توجد الا مخالفة واحدة جاري معالجتها، وأن هناك جهاز عسكري في الوزارة لا يخضع للوائح ديوان الخدمة المدنية، وأن الوزارة حريصة على الالتزام بقرارات مجلس الوزراء.
- كما وردنا اتصال من وكيل وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية أكد فيه أن القرارات المخالفة عددها 25 قرارا وأنه تم سحب 20 قرارا والباقي 5 فقط وهي لا يشملها حظر مجلس الوزراء لأنها قرارات للتسكين في مناصب إشرافية لفترة مؤقتة وليست دائمة وأن الوزارة على استعداد لإلغائها إذا طلب الديوان منها ذلك.. والمفوضية تسجل شكرها لحرص الوزارتين على الالتزام بقرار مجلس الوزراء، كما أن المفوضية ستتابع هذا الملف في نهاية الانتخابات آملين التزام كافة الجهات بموسم انتخابي خالٍ من الفساد.
- هناك توجه جيد لدى مجلس الوزراء بمعاقبة من يتجاوز قراراته في التعيين والنقل والندب، وهذا أمر جيد نتمنى تطبيقه بعدالة وسواسية على جميع المخالفين في كافة الجهات دون النظر إلى مسمياتهم الوظيفية.

الحرمان من الترشح للانتخابات:

حسناً فعلت وزارة الداخلية حينما انتهت في وقت مبكر من موضوع شطب المرشحين الذين لا تتوافر فيهم شروط الناخب والمرشح، بعد أن عرضت الوزارة كشفاً بالأسماء على إدارة الفتوى والتشريع، فتم شطب ثلاثة مرشحين بعد التأكد من عدم توافر الشروط، فالوزارة انتهت من ذلك في وقت كافٍ للمشطوبين للتقدم بطعونهم على قرار الشطب حتى يحصلوا على أحكام قبل يوم الاقتراع بوقتٍ يكفي لإعادة إدراج أسمائهم في قائمة المرشحين.

شراء الأصوات:

- **أشرنا في تقريرنا السابق إلى تلقي أحد المرشحين قرابة مليون دينار من شخصية خليجية بواسطة شيك، وطالبنا الجهات المعنية في وزارة الداخلية والبنك المركزي تتبع الموضوع وتأكيده أو نفيه، وقد بادر المرشح عسكر العنزي بنفي تلقيه تمويلاً خارجياً لحملته الانتخابية، وبين أن المبلغ المحوّل إليه من عملية بيع بالآجل قبل عامين لإبل والآن تسلم قيمتها.**
- **بقي الشخص الآخر في الدائرة الخامسة الذي تسلم مبلغا من جهة خارجية قيمته أربعمائة ألف دينار لم يصدر منه أي تعليق.**
- **رغم تواتر الحديث عن شراء الأصوات، وبقاء أيام معدودة على الانتخابات ، إلا أن وزارة الداخلية لم تتمكن حتى الآن من الإمساك بأي دليل على عمليات الشراء، علماً بأن صدى القبض على حالات شراء أصوات في انتخابات 2008م قد أثر كثيرا وبشكل إيجابي على عمليات شراء الأصوات ولكن لم يقض عليها. متمنين أن تحقق الوزارة هذا العام انجازاً في هذا الملف الذي يشكل قلقا كبيرا على نزاهة الانتخابات وعلى سمعة الديمقراطية الكويتية.**

الانتخابات الفرعية:

- **تم خلال هذا الأسبوع الإعلان عن تحالف رباعي في الدائرة الرابعة بين قبائل العجمان والعداوين وشمر والسعيد، تحت اسم "الرابعة للجميع" وضم في عضويته محمد عبدالله العجمي ، فواز فهد العدواني، مطر طليحان الشمري، صالح عثمان السعيد.**
- **تم خلال هذا الأسبوع الإعلان عن قائمة تحالف في الدائرة الثانية تضم مرزوق البنيان و د.عوده العوده وخلف الهاجري وهم من سكان الصليبيخات والدوحة.**
- **في حكم لمحكمة الجنايات يعتبر الأول من نوعه، صدر في 2009/5/10م قضت المحكمة بوقف نظر دعوى انتخابات فرعية قبيلة المطران المتهم فيها 17 مواطنا، وقررت المحكمة إحالة القضية إلى المحكمة الدستورية للفصل فيها، بعد أن رأت جدية الدفع بعدم دستورية المادة 45 البند 5 من القانون رقم 1962/45 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.. وقد بنا الدفاع مرافعته على محورين: الأول مجموعة من النصوص الدستورية مثل المواد 6 و 7 و 8 و 9 و 30 و 44 ، والثاني تقرير جمعية الشفافية الكويتية الذي صدر بالتعاون مع المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية والذي يدعم رأي الدفاع.. وبذلك فان المجتمع سينتظر قرار المحكمة الدستورية في مدى دستورية تجريم الانتخابات الفرعية.**

الجماعات السياسية:

- **يعتر البرنامج الانتخابي هو المعيار الأهم لانتخاب المرشحين المستقلين أو القوائم الانتخابية، إلا أن البرامج لم تنتشر كثيراً في هذه الانتخابات، وفي أحسن الأحوال صدرت بعض الأمنيات أو الوعود التي لا ترتقي لأن تكون برنامجا انتخابيا.. في حين صدرت برامج انتخابية متكاملة من قبل مرشحين مستقلين.**
- **في خطوة لافتة، أصدر المنبر الديمقراطي برنامجاً انتخابياً شاملا لكثير من القضايا في مجالات متعددة، ولكن ما لبث أن تم التراجع عن هذا البرنامج، وصدر بيان من المنبر يؤكد على عدم إلزامية البرنامج لمرشحيه الثلاثة.**
- **بقيت كثير من الجماعات السياسية من دون برنامجي انتخابي يمكن محاسبتهم بناء عليه.**

المجتمع المدني:

- **مؤتمر كويت الأمل: نظم مجموعة من الشباب يقطن أكثريتهم في الدوائر الثلاث الأولى مؤتمراً يعكس رؤيتهم لمستقبل الكويت وطموحاتهم من مجلس الأمة القادم، شارك فيه عدد من الشخصيات من غير المرشحين، كما شارك في التوقيع على وثيقة المؤتمر التي تتعلق بقضايا الشباب عدد كبير من المرشحين، وقد شارك في المؤتمر أكثر من مائتي شاب من الجنسين.**
- **متطوعون من أجل الكويت: قام مجموعة من الناشطين بتنظيم عدد من الأنشطة، تركزت على دعوة الناخبين إلى حسن الاختيار وضرورة المشاركة في يوم التصويت، من خلال وسائل متعددة كالإعلانات الصحفية والتلفزيونية.**

التقرير التاسع والأخير بتاريخ 2009/5/18م

أنـــجزت انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر التي عقدت في يوم السبت 2009/5/16م، وظهرت نتائجها في يوم الأحد 5/17 ، ولعل أبرز ما جاء فيها انسيابية عمليات التصويت، والإعلان عن فوز أربع نساء مرشحات في الدوائر الثلاث الأولى، فيما تؤكد المفوضية بأن تقريرها التاسع هو آخر تقرير أسبوعي تصدره بشأن الانتخابات، على أن يصدر تقرير ختامي مفصل بايجابيات وسلبيات كافة الأطراف المشاركة في الانتخابات ، مع تقديم قائمة بالتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في الانتخابات القادمة، على مستوى السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الأسبوع الأخير من الموسم الانتخابي 2009م:

اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة لعام 2009م:

يشرف القضاء الكويتي على إدارة الانتخابات في يوم الاقتراع، حيث تم تكليف كثير من القضاة ووكلاء النيابة برئاسة اللجان الانتخابية بمستوياتها الثلاثة، بواقع لجنة رئيسية لكل دائرة انتخابية، تتبعها لجانا أصلية وفي كل منها لجانا فرعية، ورغم أن إدارة عملية الانتخابات هي عمل إداري بحت، ولا تدخل ضمن الأعمال القضائية، إلا إننا ومن خلال إصرارنا على مراقبة الانتخابات، استطعنا تكوين صورة شبه كاملة بشأن رؤساء اللجان ومدى قناعتهم بأهمية

المجتمع المدني وإيمانهم بالشفافية، على مستوى اللجان كافة، ولا شك بأن هذه الصورة تفيدنا بباقي أعمال الجمعية على مدار العام والمتعلقة بالإصلاح ومحاربة الفساد في كافة المجالات.

ومع بداية هذا التقرير، نود أولا الإشادة بكافة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، ونخص بالتقدير والشكر الأخ الكبير رئيس المجلس المستشار راشد عبدالمحسن الحماد، وعضو المجلس الأخ الفاضل المستشار فيصل المرشد على إيمانهم بالمجتمع المدني وقناعتهم بالشفافية وتعاونهم مع الجمعية في أكثر من مناسبة.

كما لابد من توجيه الشكر والتقدير الكبيرين إلى القضاة الذين بادروا واتصلوا بالمفوضية ليعربوا عن احترامهم وتقديرهم للمجتمع المدني وترحيبهم باستقبال متطوعي المفوضية لدخول اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع، حيث استطاع متطوعي المفوضية في جمعية الشفافية من دخول أكثر من نصف اللجان على مستوى الدوائر الخمس، وهو ما يبعث رسالة قوية عفوية من القضاة لمن يريد تحجيم المجتمع المدني دون سند من القانون أو النظر إليه بفوقية لا تتسق مع كافة قيم الدين والإنسانية ومبادئ الدستور.

وأمام إصرار اللجنة الاستشارية على منعها لمتطوعي المفوضية من دخول اللجان الانتخابية، فقد تدارست المفوضية اتخاذ موقف تجاه هذا الرفض، فطرحت عدة بدائل، ليستقر الرأي على الاحتجاج الرمزي من خلال مقاطعة رئيس الجمعية لممارسة حقه بالانتخاب، من دون دعوة أعضاء الجمعية والمفوضية والجمهور لمثل هذه المقاطعة، وقد استقر الرأي على هذا الموقف الرمزي من دون تصعيد تقديراً للموقف الايجابي للمجلس الأعلى للقضاء.

<u>ملاحظات عامة على يوم الانتخابات:</u>

حيث أننا لم نتمكن من مراقبة الانتخابات بشكل كامل، وأن دورنا في فترة فرز الأصوات أقل بكثير من دورنا في فترة التصويت، فإننا لا نستطيع أن نعطي رأيا علميا واضحا ودقيقا حول مدى شفافية ونزاهة الانتخابات، أما ملاحظاتنا على يوم الاقتراع، فهي على النحو الآتي بيانه:

- يحظر القانون وجود إعلانات للمرشحين داخل لجان الانتخابات أو بالقرب منها ومع ذلك لوحظ وجود إعلانات للمرشحين بكثرة ، بعضها تمت إزالتها في وقت لاحق وبعضها بقي دون إزالة.
- توجد أكشاك وخيم وباصات مخصصة للدعاية الانتخابية حول اللجان الانتخابية وبالقرب منها، كما توجد مقرات لمرشحين تبعد أمتار قليلة.
- مؤيدي المرشحين تواجدوا بكثرة داخل مراكز الاقتراع "المدارس" و هم من غير المسموح لهم بالدخول من المرشحين ووكلائهم ومندوبيهم .
- ينص القانون على استمرار عملية التصويت من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الثامنة مساء بشكل متواصل، ولكن حدث في كثير من اللجان أن تم وقف الاقتراع للغداء وللصلاة ولاختيار مندوبين لوقت الفرز وغيرها من الأسباب.
- في حالات كثيرة وفي عدد غير قليل من اللجان الانتخابية لم يتم كشف وجه المرأة المنقبة والمبرقعة من قبل أحد أعضاء اللجنة من النساء لمطابقة الاسم.

- يوجب القانون على الناخب إذا لم يكن باستطاعته أن يدلي برأيه بنفسه أن يسر باختياراته لرئيس اللجنة فقط وبكل سرية، ولكن حدثت العديد من الحالات التي يتم فيها الإفصاح عن الأسماء بشكل علني أمام المندوبين. وقيام بعض الأقارب بتوجيه بعض كبار السن بصوت عالٍ.
- حدثت بعض الحالات أن اطلع رئيس اللجنة على ورقة الاقتراع قبل إدخالها بالصندوق.
- اشتكى لنا أحد الناخبين الكبار بالسن من تسليمه ورقة فيها إشارة على ثلاثة أسماء، وأنه طلب استبدالها ولم يسمح له، وطلب منه رئيس اللجنة وضع الأسماء الأربعة التي يريدها ليصبح المجموع سبعة، ثم طلب منه وضع ورقته بالصندوق!
- لا توجد أي صفة لطواف أي من أعضاء السلطة التنفيذية في اللجان الانتخابية، في حين أنه لا بأس من تصويرهم في لجانهم الانتخابية أثناء تصويتهم.
- تم وبشكل واسع استخدام الأطفال في العملية الانتخابية دون 15 سنة، وهذا ممنوع قانونيا، كما ينبغي تنظيم استخدام الأفراد والمندوبين في يوم الانتخاب بمقابل مادي.
- تم توزيع وجبات عشاء داخل اللجان الانتخابية بأسماء مرشحين، وينبغي أن يتم توفير الوجبات لكافة أعضاء اللجان من قبل الدولة.
- نسبة كبيرة من العسكريين في وزارة الداخلية كانوا متعاونين مع الجمهور ومع متطوعي الجمعية، وتوجد حالات قليلة تعاملوا مع متطوعينا بشكل فج وغير حضاري.
- طاولة التصويت "استاند" كانت قريبة من الباب في بعض اللجان، مما لم يوفر خصوصية للتصويت وجعل أوراق الاقتراع مكشوفة للمندوبين وغيرهم.
- توجد عوائق كثيرة أمام ذوي الاحتياجات الخاصة من ممارسة دورهم في الاقتراع، أما كبار السن والمقعدين الذين استطاعوا الوصول إلى مكان التصويت فلم يتوفر لكثير منهم طاولة خاصة للتصويت.
- تواجد مؤيدو المرشحين في بعض اللجان الانتخابية داخل المدارس، ويتم عمل دعاية للمرشحين حتى آخر نقطة قبل الاقتراع.
- تواجدت طوابير طويلة في بعض اللجان، وخاصة عند بعض الأحرف، مع وجود أكثر من لجنة مزدحمة بجانب بعضها مما زاد من الزحام والإرهاق، لذا ينبغي وضع حل له خاصة مع تكرره في أكثر من انتخابات.
- قانون الانتخابات ينص على أن الناخب يسلم ورقته إلى رئيس اللجنة ليضعها بالصندوق، وهو نص غير معمول به، وقد يكون غير عملي، ومن المهم النظر في تعديله.
- يوجد 37 مرشحاً حصلوا على أقل من 100 صوت، يضاف إليهم 30 مرشحاً حصلوا على أقل من 500 صوت، وهؤلاء المرشحين ال67 يشكلون نسبة 32% من عدد المرشحين، وقد كان لهم تأثير سلبي في عملية فرز وعدّ الأصوات، وكذلك في إدارة ملفات المرشحين والمشطوبين، لذلك من المهم إعادة النظر في مبلغ الخمسين دينارا التي يدفعها المرشح كشرط لقبول ترشحه،، حتى لا نشجع من لا يأخذ أمر الترشح بجدية على النزول في الانتخابات.

شراء الأصوات:

رغم الدور المتواضع والسلبي لوزارة الداخلية في موضوع منع الانتخابات الفرعية المجرمة قانونا، إلا إننا توقعنا منها دورا أكثر ايجابية في موضوع منع جريمة شراء الأصوات، الذي يحظى بقبول كبير من مختلف فئات المجتمع، باستثناء الشخصيات الفاسدة من المرشحين وغيرهم ممن يقومون بعمليات تمويل وشراء لأصوات، وقد شهدت الدوائر الخمس عمليات واسعة لشراء الأصوات، ولكن كان موقف الوزارة سلبيا، علما بأن هناك عدد من العسكريين الغيورين على الوطن من جهات معنية بمحاربة تلك الجريمة البشعة قد بادروا بالاتصال بالمفوضية للمساعدة في ضبط بعض عمليات شراء الأصوات، وسبب مبادرتهم هو حالة التراخي التي تعيشها تلك الأجهزة في مواجهة هذه الجريمة، وقدرتهم على ضبطها حين تصدر لهم تعليمات، ولكن المفوضية اعتذرت عن التنسيق مع العسكريين التزاما منها بدورها المدني.. فكل التحية والتقدير والحب لأولئك العسكريين الشرفاء.

الانتخابات الفرعية:

- **وصل إلى قاعة عبدالله السالم 17 نائباً ممن خاضوا الانتخابات الفرعية، معظمهم تمت إحالته إلى النيابة العامة، وقد ابتليت الدائرتين الرابعة والخامسة بهذه المخالفة للقانون ولقيم المواطنة.**
- **لم يتم إجراء أي انتخابات فرعية بالدوائر الثلاث الأولى، ورغم ذلك فاز بالانتخابات عدد من أبناء القبائل، ومنهم اثنان في الدائرة الأولى من قبيلة العوازم رغم أن ناخبي القبيلة يشكلون أقلية، كما نجح اثنان من قبيلة عنزة في الدائرة الثانية من دون تنظيم فرعية، وهذا يؤكد على اللحمة الوطنية وقبول البرنامج الانتخابي والعلاقات الحسنة عوضاً عن العصبية.**
- **استطاع أكثر من مرشح في الدائرة الرابعة من الفوز بالانتخابات من دون الدخول في فرعية قبائلهم، وهم مسلم البراك و د.ضيف الله بورمية من قبيلة مطير فيما خسر واحد من الأربعة الذين اختارتهم القبيلة، ونجح عسكر العنزي فيما خسر الأربعة الذين اختارتهم قبيلة عنزة.**

دور الجهات الحكومية بالتنظيم:

- **وزارة الداخلية: بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دورا كبير ومميزا في تنظيم الانتخابات على مستوى الدوائر الخمس، لذا لا يسعنا إلا توجيه الشكر الجزيل لوكيل الوزارة الفريق أحمد الرجيب والشخصيات واللجان المعاونة له على تلك الجهود المميزة، كما نخص بالشكر مدير إدارة شئون الانتخابات الأخ علي مراد على جهوده المميزة في إنجاح هذا الموسم الانتخابي.**
- **وزارة الإعلام: لقد تألقت وزارة الإعلام في أجهزتها التابعة من تلفزيون وإذاعة في تغطية الانتخابات في جميع الدوائر، وفي متابعتها لعمليات فرز وعد الأصوات، فلوكيل الوزارة الشيخ فيصل المالك خالص الشكر والتقدير ولكل العاملين في يومي الانتخابات والفرز من أبناء الوزارة المخلصين.**
- **بلدية الكويت: لقد تميزت بلدية الكويت بشكل لافت في انتخابات هذا العام من خلال ترخيص المقرات الانتخابية والإعلانات، ولئن كانت هناك بعض التجاوزات في يوم الاقتراع من بعض المرشحين في وضع المقرات والباصات ونشر الإعلانات، إلا أن البلدية عملت على إزالة المخالفات بأسرع وقت ممكن، فلمدير عام البلدية الأخ أحمد الصبيح والفرق المعاونة له كل الشكر والتقدير على الجهود المضنية طوال شهري الموسم الانتخابي.**

المجتمع المدني:

- **الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت نشر إعلانا نصف صفحة في أكثر من جريدة يومية محلية يوم 15 مايو يدعو فيه ناخبي الدائرة الخامسة لانتخاب رئيس الاتحاد المرشح لانتخابات مجلس الأمة، وهذا الإعلان يتعارض مع نص الفقرة السادسة من المادة 45 لقانون الانتخابات والتي تشير إلى العقوبة بالحبس والغرامة لمن يستخدم أموال الجمعيات والنقابات أو يستخدم مقارها للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو إضرار به.**
- **صدر بيان صحفي من عائلة الكنادرة يرفض فيه ما قيل عنه انتخابات فرعية للعائلة في الدائرة الأولى قام بتنظيمه عدد آخر من أبناء العائلة، وقد أفضى ذلك إلى عدم نجاح أي من المرشحين الكنادرة الثلاثة، رغم حصول د.محمد حسين الذي لم يدخل التصفية العائلية على المركز الحادي عشر.**
- **انتظم تجمع في ساحة الإرادة للتعبير عن رفض الفتوى الدينية التي أطلقتها الحركة السلفية في الجهراء حول تحريم التصويت للمرأة، شارك فيه مرشحات لانتخابات المجلس وعدد من الشخصيات الداعمة لحق المرأة السياسي وجمهور غفير.**

معايير المرشح الصالح (5×5) + 5

تقرير المفوضية العليا لشفافية الانتخابات
بشأن مراقبة انتخابات المجلس البلدي 2009م

جرت في يوم الخميس الموافق 25 يونيو 2009م انتخابات المجلس البلدي لاختيار 10 أعضاء بواقع شخص واحد عن كل دائرة من الدوائر العشر، وذلك من بين 71 مرشحا، وفيما يلي أهم الملاحظات على تلك الانتخابات، وبعض التوصيات التي من شأنها الارتقاء بالعملية الانتخابية في المرات القادمة.

قبل يوم الاقتراع:

الانتخابات الفرعية:

شهدت ستة من أصل عشرة دوائر انتخابات فرعية لأكثر من قبيلة لاختيار أحد أبنائها لتمثيلها في الانتخابات العامة، رغم تجريم القانون للانتخابات الفرعية، حيث جرت الانتخابات الفرعية في الدوائر من الخامسة إلى العاشرة، معظمها قبل حل مجلس الأمة، وبعضها قبل ستة أشهر، وقد قامت وزارة الداخلية برصد عدد من تلك الانتخابات، وتحويل عدد من المشاركين فيها الى النيابة العامة، التي تنظر في التهم، ويبدو أن التهم جميعها ستحفظ لعدم كفاية الأدلة.

المال السياسي:

كان التداول بشأن استخدام المال لشراء أصوات الناخبين محدود جدا، ولم يتم تداول الحديث حوله الا في دائرة أو اثنتين، ولم يكن منتشرا ولا شائعا ولم تتوفر للمفوضية أدلة حول استخدام المال السياسي، كما لم يكن الموضوع محل تواتر ولا يشكل ظاهرة.

معاملات للناخبين للحصول على الأصوات:

مع تغير قانون المجلس البلدي إلى ما هو معمول به حاليا، فقد خفت بريق عضو المجلس البلدي الذي يختص بالتشريع والرقابة، مع انتقال الأعمال التنفيذية بالكامل إلى بلدية الكويت، لذلك لم يعد عضو المجلس البلدي بيده تسهيل انجاز معاملات للناخبين، وهذا الأمر قلل كثيرا من سوء استغلال عضوية المجلس لتمرير معاملات مخالفة للقانون في فترة الانتخابات، ولعل ذلك يعتبر أحد أسباب عزوف الناخبين عن المشاركة بالتصويت.

يوم الاقتراع:

اللجنة المشرفة على انتخابات المجلس البلدي 2009م:

بناء على الموافقة المسبقة للمجلس الأعلى للقضاء على تمكين متطوعي جمعية الشفافية الكويتية من "متابعة سير العملية الانتخابية" ، فقد قامت الجمعية بمخاطبة اللجنة المشرفة على انتخابات المجلس البلدي 2009م للسماح لمتطوعي الجمعية من دخول مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات والفرز، وقد جاء خطاب رسمي من رئيس اللجنة المشرفة على انتخابات المجلس البلدي المستشار عبدالعزيز الفهد أكد فيه : "إن اللجنة لا تمانع من قيام الجمعية بمتابعة العملية

الانتخابية".. وهذه الموافقة تدل على حرص كبير من القضاء الكويتي على إشراك المجتمع المدني في متابعة سير العملية الانتخابية، تأكيدا منهم على شفافيتها ونزاهتها.

ضعف الإقبال على الانتخابات:

تعتبر مشاركة الناخبين في انتخابات المجلس البلدي 2009م هي الأضعف في تاريخ الانتخابات البلدية، فقد شارك في الانتخابات قرابة 21%، في حين ان نسبة المشاركين في انتخابات 2005 بلغت 52% ، وفي العام 1999م بلغت 61% وفي العام 1995 بلغت 54% وفي العام 1993 بلغت 48% ، وفي العام 1984 بلغت 68% .

هذا الضعف في المشاركة بانتخابات المجلس البلدي، التي بلغت حدا تلغى فيه النتائج في بعض الدول بسبب ضعف تمثيل الفائزين للمجتمع، له أسباب عديدة من المهم تدارسها والاهتمام بمعالجتها في الانتخابات التالية، ومن هذه الأسباب النقاط الآتية:

- تم تنظيم الانتخابات في يوم عمل، وهو يوم الخميس، علما بأنه كان بالإمكان إجرائها في يوم لا يوجد فيه عمل بالجهات الحكومية مثل يوم السبت الموافق 2009/6/27م.
- ضعف القناعة لدى الناخبين في أهمية المجلس البلدي، وذلك بسبب القانون الذي ينظم أعماله، وممارسة أعضاء المجلس، وتواضع الأدوار التي يقوم بها المجلس البلدي مقارنة مع ما عليه الوضع في البلديات الجادة حول العالم.
- تنظيم الانتخابات بعد فترة وجيزة من انتهاء انتخابات مجلس الأمة.
- تنظيم انتخابات فرعية في أكثرية الدوائر الانتخابية، جعلت باقي أبناء الدائرة يعزفون عن المشاركة في الانتخابات باعتبارها محسومة النتائج قبل إجرائها.
- غياب الإعلام الرسمي وضعف الإعلام الخاص في تغطية الانتخابات.
- تغير مكان اللجان الانتخابية في انتخابات البلدية عنها في انتخابات مجلس الأمة، أدى إلى أن الناخب ذهب إلى نفس المدرسة التي اقترع فيها بانتخابات مجلس الأمة فلم يجد اسمه مدرجا في كشوفات الناخبين وأن عليه الذهاب إلى مدرسة أخرى، مع ما في ذلك من مشقة، أدى إلى انصراف كثير من الناخبين عن العملية الانتخابية برمتها.
- إجراء الانتخابات في نهاية شهر يونيو حيث درجة الحرارة تصل إلى 50 درجة مئوية أمر يجب إعادة النظر فيه ومعالجته قانونيا.
- يوجد إحباط عام بين المثقفين وأصحاب الرأي من العملية الانتخابية ونفعها في إصلاح الأوضاع العامة، وهي مسؤولية يتحملها السياسيين في الحكومة والبرلمان والجماعات السياسية والفئات الاجتماعية.
- ضعف إقبال الجماعات السياسية على انتخابات المجلس البلدي جعلت المنافسة متواضعة، مما أثر سلباً على الإقبال على عملية التصويت.
- ضعف المشاركة النسائية بشكل لافت.

من هذا التقرير المختصر بشأن متابعة سير انتخابات المجلس البلدي، فإننا نوصي بعدد من النقاط لتطوير العملية الانتخابية:

- إجراء الانتخابات في يوم عطلة أو راحة وليس في يوم عمل.
- النظر في إمكانية دمج موعد انتخابات مجلسي الأمة والبلدي في يوم واحد، وهذا يشجع على التصويت، ويخفض التكاليف على الدولة.
- ضرورة قيام مجلس الوزراء بتشكيل فريق عمل لإعداد دراسة جادة وعلمية لموضوع الانتخابات الفرعية القائمة على أساس عصبي قبلي أو طائفي، ووضع حل سياسي/ تشريعي/ أمني لهذا الموضوع الهام الذي يمس صميم المواطنة.
- النظر في تعديل مواعيد الانتخابات لتصبح في شهور السنة التي يكون فيها الطقس معتدلاً مع تثبيت هذا الموعد بشكل قانوني.
- لابد من قيام الجهات الإعلامية بالدولة بتوجيه الناخبين إلى أهمية ممارسة دورهم في اختيار أعضاء المجلس البلدي.
- نؤكد في هذا التقرير على أهمية تأسيس هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات التي تتولى القيام بكافة الشئون الانتخابية من التوعية العامة بقانون الانتخابات والجرائم المتعلقة به، إلى التشجيع على التسجيل بقيد الناخبين، ووضع نظام لتمويل الحملات الانتخابية والتأكد من الالتزام به، إلى إدارة يوم الاقتراع.. في أي انتخابات عامة (أمة، بلدي).

كما نوصي كذلك، بعدد من التوصيات التي من شأنها تطوير أعمال المجلس البلدي والبلدية – إضافة إلى تقريرنا السابق بعنوان: "بلدية الكويت .. المشكلة واحل" – نوجزها بالنقاط الآتية:

- ضرورة إجراء مراجعة شاملة لدور المجلس البلدي وعلاقته بجهاز البلدية والوزير، حتى تقوم البلدية بدورها الحقيقي الذي يقنع الناخبين والجمهور بأهمية المجلس وأثره في حياتهم والخدمة التي يحصلون عليها.
- ضرورة إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد التي تمثل كل دائرة وعدد الأصوات لكل ناخب، بما يسهم في تحقيق التمازج الاجتماعي.
- ضرورة إعادة النظر في عدد أعضاء المجلس البلدي المنتخبين، بما يحقق توفير العدد المناسب لأعمال المجلس ولجانه المتنوعة والمساحة الجغرافية التي يغطونها، بعد أن تجاوز عدد السكان ثلاثة ملايين نفساً واتسعت المنطقة الحضرية التي تشملها خدمات البلدية.

2009/6/30م

العنوان: دولة الكويت، اليرموك، قطعة 4، مقابل طريق المطار، فيلا 26

تلفون: 2/ 25358901 965+ فاكس 25358903 965+

ص.ب: الكويت 655 اليرموك

الموقع الالكتروني: www.shafafeyah.org أو www.tranaparency-kuwait.org

البريد الالكتروني: info@shahfafeyah.org أو info@tranaparency-kuwait.org